# التراث والتجديد
# في فكر مشيخة الأزهر
# في العِقْدِ الثاني من القرن الحادي والعشرين
# دراسة تحليلية

إعداد

**الدكتور/ أحمد الهادي زكريا شحاتة**

مدرس العقيدة والفلسفة

في كلية أصول الدين والدعوة - جامعة الأزهر - فرع المنصورة

**البريد الإلكتروني: ahmedzakaria662012@gmail.com**

**العام الجامعي** ١٤٤٤ هـ/ ٢٠٢٢ م

**ملخص البحث باللغة العربية:**

## التراث والتجديد في فكر مشيخة الأزهر في العِقْدِ الثاني من القرن الحادي والعشرين دراسة تحليلية.

أحمد الهادي زكريا شحاتة.

قسم العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر، المنصورة، مصر.

**البريد الإلكتروني: ahmedzakaria662012@gmail.com**

**الملخص:**

تدور هذه الدراسة حول "التراث والتجديد في فكر مشيخة الأزهر في العِقْدِ الثاني من القرن الحادي والعشرين – دراسة تحليلية"، إذ إنّ تراث الأمة هو إرثها الحضاري وذاكرتها الحافظة لتطور العلوم والمعارف والمناهج والعقول والثقافة والفنون، وما من أمة شيّدت صروح المجد وبنت عزها وفخرها إلا من خلال البناء على تراثها والاستفادة من تجاربه ومناهجه، فكان حاضرها امتدادًا لماضيها، ومستقبلها ما هو إلا بناء تراكمي لذلك الماضي والحاضر، ولقد كان لفضيلة "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، دورٌ فعالٌ في قضية التراث والتجديد، فلم يألُ جَهدًا ولم يدخر وقتًا في الارتقاء بالأزهر الشريف، وقد شهدت فترة توليه مشيخة الأزهر – ولا زالت بفضل الله تعالى – تحمل هذه الأمانة العظيمة جهودًا حثيثة في التجديد في كثير من المجالات والمحافظة على التراث، سواء منها ما يتعلق بالجانب العلمي في مختلف المراحل التعليمية، أو ما يتعلق بالعمل الدعوي، أو ما يتصل بالانفتاح على الآخر وتعزيز العلاقات بين أصحاب الديانات المختلفة، وقد اقتضت طبيعة الدراسة التعويل على المنهج التحليلي، ثم ذيلت البحث بخاتمة اشتملت على أهم النتائج المستخلصة و قائمة المصادر والمراجع.

**الكلمات المفتاحية:** التراث – التجديد – الفكر.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية:

# Heritage and Renewal in the Thought of the Masheikhat Al-Azhar in the second decade of the Twenty-First Century- Analytical study.

Ahmed Elhady zakaria shahata
Department of Belief and Philosophy ،College of Fundamentals of Religion and Da`wah in Mansoura: Al-Azhar University, Mansoura, Egypt.
**Email:** ahmedzakaria662012@gmail.com

**Abstract:**

This study revolves around the heritage and innovation in the thought of the sheikhdom of Al-Azhar in the second decade of the twenty-first century - an analytical study ،as the nation's heritage is its cultural heritage and its preserving memory of the development of sciences, knowledge ،curricula ،minds ،culture and the arts. Building on its heritage and benefiting from its experiences and methods ،so its present was an extension of its past ،and its future is nothing but a cumulative construction of that past and present ،and His Eminence ،the Grand Imam, Professor Dr. Al-Sharif, and the period of his tenure as the sheikh of Al-Azhar witnessed - and still is, by the grace of God Almighty - that this great trust bears unremitting efforts in renewal in many fields and the preservation of heritage, whether it is related to the scientific aspect in the various educational stages ،or what is related to advocacy work, or what It is related to openness to the other and the strengthening of relations between people of different religions. The nature of the study required reliance on the analytical method. Then I appended the research with a conclusion that included the most important results and a list of questions For sources and references.

**Keywords**: heritage - renewal - thought.

بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

الحمدُ لله ربِ العالمينَ، والصلاةُ والسلامُ الأتمَّانِ الأكْمَلَانِ على أفضلِ الخلقِ وخاتمِ النبيينَ سيدُنا محمدٍ ﷺ وعلىَ آلِ بيتهِ الطيبينَ الطاهرينَ، وعلى أصحابهِ نُجُومُ الهدىَ ومصابيحَ الدُّجَى، ومَنْ أحبَّهُمْ إلى يومِ لقائهِ آمين. **وبَعْدُ،**

فإنّ تراث الأمة هو إرثها الحضاري وذاكرتها الحافظة لتطور العلوم والمعارف والمناهج والعقول والثقافة والفنون، وما من أمة شيّدت صروح المجد وبنت عزها وفخرها إلا من خلال البناء على تراثها والاستفادة من تجاربه ومناهجه، فكان حاضرها امتدادًا لماضيها، ومستقبلها ما هو إلا بناء تراكمي لذلك الماضي والحاضر، وفي خضم هذا الموج الهادر من الثقافات التي اتخذت من وسائل التواصل والاتصالات سبيلًا لفرض هيمنتها، واقتلاع الأمم والشعوب من جذورها لفرض نمط عالمي جديد يؤسس على قيم الحداثة وما بعدها، وجدت الأمة الإسلامية نفسها مستهدفةً في هويتها وذاكرتها بل ومستقبلها، ولقد سلكوا في ذلك مسالك عدة، ومن هذه المسالك الدفع بأذنابهم لقراءة التراث بعين حاقدة، تستخرج نصوصًا من سياقها المعرفي والتاريخي لتُصوِّر للعالم أن هذا هو التراث، وبالتالي الثقافة القائمة على هذا التراث ثقافة تُعاند الحياة وتؤسس للعنف والقتل والإرهاب وانتهاك حقوق المرأة والإنسان.

ولقد تعددت القراءات للتراث بين مقدِّس ومدنِّس، وخرجت أطروحات صادمت العقل ولم تعظِّم النقل، فوصلنا إلى مأزومية اللحظة، لذلك كان واجبًا على قلعةِ العلم الأزهر الشريف وجامعته العريقة، أن تُعيد تقييم هذه القراءات المتعددة للتراث، وتجيب على إشكاليات غياب المنهجية في هذا الصدد وتبرز للأمة رؤية متكاملة لتستفيد من تراثها

وتواكب متغيرات عصرنا، وتصنع حضارة تعتمد على الجذور وإن كانت ترنو إلى عنان السماء لذلك كانت الحاجة الملحة لهذه الدراسة، "التراث والتجديد في فكر مشيخة الأزهر في العِقْدِ الثاني من القرن الحادي والعشرين – دراسة تحليلية.

ولعل موضوعِ "التراث والتجديد" من الموضوعاتِ الشائكةِ؛ إذْ كَثُرَ الكلامُ في عصرِنا عن التَّجديدِ والحاجَةِ إليه، ووسائلِ تحقيقِهِ، ولا مُشاحَّةَ بينَ سائرِ المشتغلين بالفكْرِ الإسلاميِّ والمَعنيِّين بأحوالِ المُسلمِين حولَ الحاجةِ إلى التجديدِ؛ إذ هو سُنَّةُ الدينِ وسُنَّةُ الحياةِ في وقتٍ معًا، ولكن الخلافَ كُلَّ الخلافِ هو في سُبُلِهِ ووسائلِ تحقيقِهِ.

## حدود البحث:

اختصر الباحث في اختيار دراسته للتراث والتجديد في العِقْدِ الثاني من القرن الحادي والعشرين على فكر فضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور/ **أحمد محمد أحمد الطيب؛** بصفته لأنه رأس المؤسسة الأزهرية التي تولت الدفاع عن التراث الإسلامي ضد المنحرفين في فهمه المضيعين له، وأبرز من تناول الحديث عن التراث والتجديد في هذه الفترة وذلك من خلال مؤلفاته، وأحاديثه الإذاعية، ثم إنه في كل مناسبة لا يغفل الحديث عن أهمية دراسة التراث والتجديد.

ولقد كان لفضيلة الأستاذ الدكتور/ **أحمد محمد أحمد الطيب،** شيخ الأزهر الشريف ورئيس مجلس حكماء المسلمين –حفظه الله تعالى– دورٌ فعالٌ في قضية التراث والتجديد، فلم يألُ جَهدًا ولم يدخر وقتًا في الارتقاء بالأزهر الشريف، وقد شهدت فترة توليه مشيخة الأزهر –ولا زالت بفضل الله تعالى– تحمل هذه الأمانة العظيمة جهودًا حثيثة في التجديد في كثير من المجالات والمحافظة على التراث، سواء منها ما يتعلق بالجانب العلمي في مختلف المراحل التعليمية، أو ما يتعلق بالعمل الدعوي، أو ما يتصل بالانفتاح على الآخر وتعزيز العلاقات بين أصحاب الديانات المختلفة.

**وتكمن أهمية البحث وأسباب اختياره:** في التأكيد على أهميةِ التراثِ والتجديدِ، وإظهارِ الجانبِ الفكريِ لدى "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، في إثراء متطلبات العصر الحديث، حيث إن هذا الموضوعَ "التراث والتجديد"، أصبحَ في السنواتِ الأخيرةِ مِحورَ اهتمام المثقفينَ من الباحثينَ والعُلماءِ وأساتذةِ الجامعاتِ والكُتَّابِ، على اختلافِ انتماءاتِهم الثقافيةِ والمذهبيةِ، بل إن التراث –بما هو قضيةٌ محوريةٌ تُشَكِّلُ مُنْعَطِفًا حَاسمًا في التاريخِ المُعاصرِ لأمَّتِنَا العربيةِ والإسلاميةِ – حَظِيَ بدراساتٍ طويلةٍ وعريضةٍ فاضتْ بها كُتبٌ متنوعةٌ ومؤتمراتٌ وندواتٌ ومحاضراتٌ، وقلَّما تصدُرُ مجلةٌ من المجلاتِ الثقافيةِ دونَ أن تتناولَ قضيةَ "الموروثِ الثقافِّي"، وتَنظُرَه بصورةٍ أو بأُخرَى.

كما تكمن أسباب اختيار البحث؛ في إلقاء الضوء على الجهد الكبير والدور الفعال الذي قام به فضيلة الإمام الأكبر/ أحمد الطيب، في القضايا المتعلقة بالتراث والتجديد، وعليه كان لا بدّ من بيان التراث والتجديد في فكر الإمام الأكبر أحمد الطيب.

**وتظهر إشكالية البحث من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:**

**السؤال الأول:** ما مفهوم التراث والتجديد في فكر الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب؟

**السؤال الثاني:** لماذا ظلت محاولاتُ التجديدِ الحديثِ كسيحةٌ مُتعثرةً؟! ولماذا أخفقت في تطوير الفكرِ الإسلامي وإعدادِه الإعدادَ المطلوب لمواجهةِ الفكر الغربي؟

**السؤال الثالث:** كيف يمكن أن يسهم التجديد في تعزيز الوحدة الوطنية بين الشعوب؟

**السؤال الرابع:** إذا كانت الشريعةُ مرِنَةً ومُتَطوِّرَةً وذاتَ قدرةٍ على مواكبةِ المُتَغَيِّرَاتِ، فلماذا هذه الأزمةُ المركَّبَةُ التي باعدتْ بينَ واقعِ المسلمينَ وثقافتِهم الشرعيَّةِ، وحمَلَتْهُم على أن يفكِّروا بثقافةٍ ويعملوا بثقافةٍ مُغايِرَةٍ؟

**السؤال الخامس:** ما هي ضوابطُ الاجتهادِ والتجديدِ في الفكرِ الإسلامي المعاصرِ؟

**السؤال السادس:** ما ضرورةُ التجديدِ في حياتنا المعاصرة؟

**وأمّا المنهج الذي سلكناه في هذا البحث، فهو المنهج التحليلي:** حيث يتطلب البحث الوقوف على النصوص المتضمنة للتراث والتجديد في فكر "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، وتحليلها تحليلًا علميًا.

**هذا وقد جاء البحث مشتملًا على مقدمة وثلاثة مباحث.**

**المقدمة:** وتشتمل على التعريف بالبحث، وحدوده، وأهميته وأسباب اختياره، والخطة التي اشتمل عليها البحث.

**المبحث الأول:** مفهوم التراث والتجديد.

أولًا: مفهوم التراث في المدلول اللغوي والاصطلاحي

ثانيًا: مفهوم التجديد في المدلول اللغوي والاصطلاحي.

ثالثًا: مفهوم الفكر في المدلول اللغوي والاصطلاحي.

**المبحث الثاني:** التراث في فكر الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب.

أولًا: مفهوم التراث بين الثبات والتغير.

ثانيًا: نظرة سديدة التوازن للتراث.

ثالثًا: موقف الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب من أصحاب اتجاه التراث والتجديد.

رابعًا: تناقض فكرة وقوع الوحي تابعًا للواقع عند أصحاب اتجاه التراث والتجديد.

**المبحث الثالث:** التجديد في فكر الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب.

أولًا: التجديد جوهر التراث النقلي والعقلي في فكر الإمام الأكبر أحمد الطيب.

ثانيًا: عوائق التجديد كما يرى الإمام الأكبر أحمد الطيب.

ثالثًا: ضرورة التجديد المعاصر في فكر الإمام الأكبر أحمد الطيب.

رابعًا: نماذج من قضايا التجديد في فكر الإمام الأكبر أحمد الطيب.

**وأخيرًا:** الخاتمة، ثم فهرس المصادر والمراجع.

**وبعد؛** فإن كان من فضل وتوفيق فمن الله وحده، وإن كان من خطأ، أو سهو، أو نسيان، فذلك من نفسي والشيطان، والله ورسوله منه براء، والحمد لله أولًا وأخيرًا، وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

د. أحمد الهادي زكريا شحاتة

مدرس العقيدة والفلسفة

كلية أصول الدين والدعوة بالمنصورة

جامعة الأزهر

# المبحث الأول
# مفهوم التراث والتجديد

## أولاً: مفهوم التراث في المدلول اللغوي والاصطلاحي.

### ١- مفهوم التراث في المدلول اللغوي.

وردت كلمة "التراث" في المعاجم اللغوية: "من وَرِث يَرِث إرثًا، فأَصل الْهَمْزَةِ فيهِ وَاوٌ، والإِرْثُ مِنَ الشَّيْءِ: الْبَقِيَّةُ مِنْ أَصله، وَالْجَمْعُ إِراث، والإرث: الأصل، يُقَالُ: هُوَ فِي إِرْثِ صِدْقٍ أَي فِي أَصلِ صِدْقٍ، وَهُوَ عَلَى إِرثٍ مِنْ كَذَا أَي عَلَى أَمر قَدِيمٍ تَوارَثه الآخِرُ عَنِ الأَوَّل"[(١)]. فالورث والإرث والإراث والتراث واحد، ويقصد به ما يتركه الأصل للفرع من ماديات أو معنويات على حد سواء[(٢)].

وجاء أيضًا في لسان العرب: "الوِرث والميراثُ في المال، والإِرْثُ في الحسب، ويدخل فيه إرث الملة، والتراث ما يخلفه الرجل لورثته"[(٣)].

وعلى هذا فإنه يدخل في إطار التراث كل ما يتركه السابق للاحق، والأصل للفرع، وكذا كل ما يعقبه الرجل لورثته بما في ذلك الدين، والمال، والمجد، والحسب والنسب، ونتيجة لما سبق فكل ما جاءنا عمن قبلنا من ثقافة وعلم ودين، فهو تراث من الناحية اللغوية.

---

(١) أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، نشر دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، مادة ورث، ج٢، ص١١١-١١٢. (وينظر: الفيروز آبادي: القاموس المحيط، تحقيق، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي نشر مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت –لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م، مادة ورث، ج١، ص١٦٧).

(٢) إبراهيم مصطفى- أحمد الزيات - حامد عبد القادر- محمد النجار: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة، القاهرة، د.ت، ج٢، ص١٠٢٥.

(٣) ابن منظور: لسان العرب، مادة ورث، ج٢، ص٢٠٠.

## ٢- مفهوم التراث من المنظور الشرعي والاصطلاحي.

لقد ورد لفظ "التراث" ومشتقات الفعل "وَرِث"، في كثير من النصوص الشرعية من الكتاب والسنة النبوية المطهرة، وقد استخدم بمعنى الموروث المعنوي والفكري، بجانب الاستخدام المادي، وخير دليل على ذلك ما جاء في نصوصنا الشرعية القرآن الكريم والسنة النبوية، ففيهما كثير من المواضع التي استخدم فيها لفظ "ورث" ومشتقاته بمعنى الميراث الديني والفكري والثقافي، والتي منها:

### أ- القرآن الكريم.

استخدم لفظ "التراث" ومشتقات الفعل "وَرِث"، في كثير من النصوص الشرعية من القرآن الكريم، فقد استخدم بمعنى الموروث المعنوي والفكري ومن ضمن هذه الآيات، قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ ﴾ (النساء: ١١) فالإرث هنا بمعنى إرث المال.

وقد يراد به إرث النبوة والعلم والدين، كما في قوله تعالى ﴿ وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴾ (مريم: ٥ - ٦)، وقوله تعالى: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ۖ ﴾ (النمل: ١٦).

فمعنى يرثني ويرث من آل يعقوب أي: "إرث آثار النبوة خاصة من الكتب المقدسة وتقاييده عليها ... ويرث من آل إسرائيل، أي: حملة الشريعة وأحبار اليهود"[(١)]، بما تشتمل عليها من العلم والدين، أي: يرث فكره وسلوكه ومنهجه في الدعوة التي كان يدعو الناس إليها.

وقد يطلق التراث على إرث العلم والدين، أي من غير نبوة، وهذا قريب من المعنى

---

(١) محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي: التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، الناشر: الدار التونسية للنشر – تونس ١٣٩٣هـ، ١٩٨٤م، ج١٦، ص٦٧-٦٨.

السابق، قال تعالى: ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ (الأعراف: ١٦٩)، وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ ﴾ (فاطر: ٣٢)، والمقصود بالتراث هنا إرث العلم والدين، والمعنى: "فخلف من بعدهم خلف في إرث الكتاب"[(١)]، وإرث الكتاب ما هو إلا الإرث الفكري بما فيه من الدعوة والهداية والإصلاح.

فالتراث إذن يشتمل على الدين ومصادره، وما جاء عنها، وكذلك المال ونحوه، ويشمل أيضًا أقوال المفسرين والشارحين والعلماء، وجميع الثقافات السابقة. وعلى هذا فالتراث الإسلامي هو كل ما ورثناه من عقيدة وشريعة وقيم وآداب وصناعات وسائر المنجزات الأخرى المعنوية والمادية التي ورثناها عن أسلافنا في تأريخنا الإسلامي.

**ب- السنة النبوية.**

استخدم لفظ "التراث" ومشتقات الفعل "وَرِث"، في كثير من الأحاديث النبوية المطهرة، منها قوله ﷺ: "العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر"[(٢)]. فالمقصود بالإرث هنا هو إرث الدين والعلم والفقه. و قول النبي ﷺ: "لا نورث ما تركناه صدقة"[(٣)]. أي إرث المال.

إذن فالفظ الميراث ومشتقاته في النصوص الشرعية قرآن وسنة، كلها تدل على الميراث الفكري والثقافي والديني، وهي تدل أيضًا على كل ما يخلفه السابق للاحق من مال أو علم ودين ونحو ذلك.

---

(١) محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج٩، ص١٦٠.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، نشر: دار الدعوة استانبول ١٤٠١هـ، كتاب العلم، باب رقم ١، الحث على طلب العلم، حديث رقم ٣٦٤١، ج٤، ص٥٨. وأحمد في مسنده، نشر المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٧٨م، ج٥، ص١٩٦.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فرض الخمس، باب رقم ١، فرض الخمس حديث ٤/ ٤٢، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير باب رقم١٥، حكم الفيء حديث رقم ١٧٥٧، ٢/ ١٣٧٨.

وعلى ما سبق ذكره فإن مصطلح التراث الإسلامي واسع المعنى، يشمل كل ما أنتجته أو ورثه المسلمون في مجالاتهم المختلفة؛ فيشمل التراث الديني بما فيه من عقيدة وشريعة وأخلاق وقيم وآداب المحفوظ بحفظ الله له ثم بالجهد الكبير المبذول من السادة العلماء من المفسرين والمحدثين والشارحين في مختلف التخصصات العلمية، كما يندرج تحته أيضًا الأمور الأخرى المعنوية والمادية التي ورثناها عن أسلافنا في تأريخنا الإسلامي العامر الذي لا يمكن إغفاله أو التنكر له بحال من الأحوال.

يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "فاستنباطاتُ العُلماءِ من فقهاءَ وأصوليينَ ومفسرينَ ومحدثّينَ ومتكلمينَ كلُّها معارفُ بشريةٍ أو تراثٌ يُؤخذُ منه ويُتركُ ... وهذه الاستنباطاتُ التي توفرتْ للمسلمينَ على مدى خمْسةَ عشرَ قرنًا من الزَّمانِ هي ما يُسمَّى اليومَ بـ"التراثِ" أو"تراثِ المسلمينَ" بإطلاقٍ عامٍ ثم يتخصصُ بعدَ ذلك، فيقالُ: "التراثُ الفقهيُّ" أو "التراثُ اللُّغَوِيُّ" أو "التراثُ الأدبِيُّ" وما غيرُ ذلكَ"[1].

إن النظرة إلى التراث والتعامل معه لن تكون واحدة بحال من الأحوال؛ إذ الوحي الإلهي لا يقبل الانتقاء والاختيار منه، أو محاولة تطويعه للواقع ولمفهومات العصر، أو تقديم غيره عليه، ولهذا أوجب الله ﷻ العمل به جملةً وتفصيلًا، وحذر من محاولة الانتقاء و الاختيار، أو الأخذ ببعضه ورفض الآخر، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦)، وقوله تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (البقرة: ٨٥).

---

(١) أ.د. أحمد الطيب: أهم العوامل التي شكلت ما يشبه "العوائق" على طريق التجديد، نشر التليفزيون المصري، قناة CBC م، عبر الموقع الالكتروني: http: //cbc.eg/ktv6nq، الحلقة ١٧، بتاريخ ٢٩/ ٤/ ٢٠٢١م.

فالتراث إذن إما أن يكون إلهي المصدر، مقدس المكانة، وهو المتمثل في قرآن ربنا وسنة نبينا ﷺ، فهذان المصدران لا يقبلان بحال من الأحوال الانتقاء والاختيار منه، أو محاولة تطويعهما أو التفكير في توظيفهما لتحقيق مصالح معينة سواء كانت خاصة أو عامة، بل هما الإطار الذي يحكم الحياة كلها، ومع ذلك فإن فيه من المرونة كما يرى "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "إن القدرة على التجديد أو التجدد الذاتي هو التعبير الدقيقُ عن خاصية المرونة هذه، وهو الوجه لمعنى صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان، ولولاه ما استطاعت هذه الرسالة أن تنتشر في الشرق والغربي بين أمم تتغاير فيما بينها تغايرًا جذريًا في شتى مناحي الحياة"[(١)]. ما يجعله يدعها تتطور داخله مواكبة لتقدمات العصر، فالقرآن والسنة هما من يُحْتكَم إليهما ويُسْتشهد بهما على صحة غيرهما لا العكس.

وإما أن يكون التراث بشرى المصدر، فليس له أي قداسة أو تعظيم، وهو المتمثل في الثقافات والإبداعات الإنسانية العامة من الكتب والمؤلفات في مختلف التخصصات العلمية، وأقوال الناس ومقدراتهم في المجالين المعنوي والمادي، ويجوز عليها –بحكم بشريتها– الصواب والخطأ، فما وافق الشريعة يقبل، وما خالفها يرد وينبذ.

والتراث في المدلول الاصطلاحي عند "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، لا يخرج عن معناه اللغوي للتراث، فهو كل مايتركه السابق للاحق، والأصل للفرع، وكذا كل مايعقبه الرجل لورثته بما في ذلك الدين، والمال، والمجد، والحسب والنسب، ونتيجة لما سبق فكل ما جاءنا عمن قبلنا من ثقافة وعلم ودين، فهو تراث، وعلى هذا فالتراث: "يطلق على التراث المادي والتراث اللا مادي"[(٢)].

أما عن المفهوم المعاصر للتراث عند "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" فهو: "كل ما ترك

---

(١) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب من كلمات ومحاضرات الإمام الأكبر أحمد الطيب، طبع دار الحكماء للنشر، ط٢، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٤٢هـ، ٢٠٢١م، ج١، ص١٦٨.

(٢) أ.د. أحمد الطيب: تجديد التراث، الحلقة ١، بتاريخ ٢٧/ ٥/ ٢٠١٧م.

من مواريث مادية أو غير مادية، فالمادية كالآثار، والمتاحف، وما ترك من ثقافة، وما ترك من فلسفات قديمة، وما ترك من نصوص مقدسة، كالتوراة، والإنجيل والقرآن"[١].

أما عن التراث لدى "الحداثيين" فهو: "كل الموروث الثقافي سواء كان بشري المصدر، أو ما كان الوحي مصدره، فكله موروث ثقافي وكله يدخل تحت التراث"[٢].

ومع الرغم من الصراحة في تعريف التراث لدى "الحداثيين" إلا أن مكمن الخطورة عندهم أنهم قاموا بالتسوية بين نوعي التراث، فجعلوا ما هو إلهي المصدر مساوٍ لما هو بشريُ المصدرِ بدون أي تفرقة حقيقية بينهما، فتتج عن ذلك خلط وتمويه في محاولة منهم لهدم الدين كله عن طريق هدم أصوله ومنابعه، أو عن طريق محاولة إخضاعه للمناهج الوضعية والدراسات العقلية.

فهؤلاء الحداثيون ينظرون للتراث ويتعاملون معه على أنه: "بشري المصدر ناتج عن تجربة بشرية خالصة، والهالة للحديث إنما أضفاها شعور الصحابة بالمكانة العالية للنبي، لا لكون هذا الكلام وحيًا بذاته، بل صار كذلك بإنزال الناس له هذه المنزلة بالمواضعة"[٣]. فالتراث إذن عندهم: "كل الموروث الثقافي سواء كان بشري المصدر، أو ما كان الوحي مصدره، فكله موروث ثقافي وكله يدخل تحت التراث"[٤].

هذا عن معنى التراث في المفهوم اللغوي والاصطلاحي، وجدنا أن المعنى اللغوي وثيق الصلة بالمعنى الاصطلاحي.

## ثانيًا: مفهوم التجديد في المدلول اللغوي والاصطلاحي.

### ١- مفهوم التجديد في المدلول اللغوي.

---

(١) أ.د. أحمد الطيب: تجديد التراث، الحلقة ١، بتاريخ ٢٧/ ٥/ ٢٠١٧م.

(٢) د.محمد عابد الجابري: التراث والحداثة دراسات ومناقشات، ص٤٥.

(٣) محمد أركون: الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، ترجمة هاشم صالح، نشر دار الساقي بيروت، ط٤، ٢٠٠٧م، ص١٠١.

(٤) د.محمد عابد الجابري: التراث والحداثة دراسات ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ط١، ١٩٩١م، ص٤٥.

جاءت أصل مادة التجديد في المعاجم اللغوية "جدد"، والجِدَّة مصدر الجديد، وهي نقيض البلى، وهذا ثوب جديد أي غير بال ولا خلق، وأجَدّ ثوبًا واستجده: صيره جديدًا، وهو ضد الخلق"[(١)]. وفي "الصحاح": "جد الشيء يجد بالكسر جدة، صار جديدًا، وهو نقيض الخلق"[(٢)]. و"تجدد الشيء صار جديدًا، وأجده واستجده، وجدده: أي صيره جديدًا"[(٣)]. ويقال: "أجد ثوبًا واستجده ... والجديدان، والأجدان الليل والنهار"[(٤)]. و"سمي كل شيء لم تأت عليه الأيام جديدًا، ولذلك سمي الليل والنهار الجديدين، لأن كل واحد منهما إذا جاء فهو جديد"[(٥)]. والتجديد: " تصيير الشيء جديدًا، ووجد الشيء، أي صار جديدًا"[(٦)]. وهو خلاف القديم.

فالتجديد لغة يقال على: "وجود شيء كان على حالة ما، ثم طرأ عليه ما غيره، وأبلاه، فإذا أعيد إلى مثل حالته الأولى التي كان عليها قبل أن يصيبه البلى والتغيير كان ذلك تجديدًا"[(٧)].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن المراد بالتجديد في اللغة إعادة الشيء بعدما خلق وبلي إلى ما كان عليه أول الأمر، فهو في أول أمره كان جديدًا فتقادم العهد عليه حتى بلي وخلق،

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، مادة جدد، ج ١، ص٤١٤-٤١٥.

(٢) الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق، أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت، لبنا، ط ٤، ١٩٩٠م، مادة جدد، ج٢، ص٤٥٤ .

(٣) المصدر نفسه: مادة جدد، ج٢، ص٤٥٤.

(٤) الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق، د، إبراهيم الأبياري، طبعة الدار المصرية للتأليف، القاهرة١٩٦٦م، مادة جدد، ج١٠، ص٤٦٢.

(٥) أبو الحسين أحمد بن فارس: معجم مقياس اللغة، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، نشر دار الجيل، بيروت، د.ت، مادة جدد، ج١، ص٤٠٩.

(٦) ابن منظور: لسان العرب، مادة جدد، ج٢، ص٢٠٢. وينظر: الرازي: مختار الصحاح، دار بن كثير، دمشق، بيروت، د، ت، مادة جدد، ص٩٥) .

(٧) د. بسطامي محمد سعيد: مفهوم تجديد الدين، دار الدعوة، الكويت، ط١، ١٩٨٤م، ص١٥.

ثم جدد بإعادته إلى ما كان عليه.

وعلى ما سبق فإن التجديد في المدلول اللغوي يدور حول البعث، والإعادة، وإحياء ما اندرس، وهذا ما نجده بعينه في المدلول الاصطلاحي.

## ٢- مفهوم التجديد في المدلول الاصطلاحي.

أما التجديد في الاصطلاح فهو بعينه التجديد اللغوي، إلا أنه قد تنوعت عبارات العلماء في تعريف التجديد، وتعددت صيغهم فمنها: -

التجديد هو إحياء ما انطمس واندرس من معالم السنن ونشرها بين الناس وحمل الناس على العمل بها، وفي ذلك يقول "العلقمي"(•). التجديد هو: "هو إحياء ما اندرس من معالم الدين، وانطمس من أحكام الشريعة، وإعادة ما ذهب من السنن وخفي من العلوم"(١).

ويقول "المناوي"(•*)، التجديد: "أن يجدد لها دينها أي يبين السنة من البدعة، ويكثر العلم، وينصر أهله، ويكسر أهل البدعة ويذلهم"(٢).

وأما عن دور المجدد: "هو ما يجدد ما اندرس من أحكام الشريعة، وما ذهب من معالم

---

(•) العلقمي: هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر العلقمي، شمس الدين، فقيه شافعي عارف بالحديث، من أهل العلم في القاهرة، كان من تلامذة جلال الدين السيوطي، له مؤلفات عدة أشهرها: الكوكب المنير بشرح الجامع الصغير، توفي عام ٩٦٩هـ ١٥٦١م. (ينظر: خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء والمستعمرين والمستشرقين، نشر دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م، ج٧، ص٦٨).

(١) محمد عبد الرؤوف المناوي: فيض القدير شرح الجامع الصغير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٤م، ج١، ص١٤.

(•*) المناوي: هو محمد عبد الرؤوف المناوي القاهري الشافعي، له مصنفات عدة منها: فيض القدير شرح الجامع الصغير، وشرح الشمائل للترمذي، وتوفي عام ١٠٣١هـ (ينظر: الزركليي: الأعلام، ج٦، ص٢٠٤).

(٢) محمد عبد الرؤوف المناوي: فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج٢، ص٣٥٧.

السنن، وخفي من العلوم الظاهرة والباطنة"[١]. والمجدد: "كل من أحيا معالم الدين بعد طموسها وجدد حبله بعد انتقاضه"[٢].

ويقول صاحب "عون المعبود" التجديد: "إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة، والأمر بمقتضاهما، وإماتة ما ظهر من البدع والمحدثات"[٣].

وعلى هذا يفهم أن تجديد الدين: هو تجديد هدايته، وبيان حقيقته وأحقيته، ونفي ما يعرض لأهله من البدع والغلو فيه، أو الفتور في إقامته، ومراعاة مصالح الخلق، وسنن الاجتماع والعمران في شريعته.

ولم يكن مفهوم التجديد بالمعنى الضيق عند "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، بل جعله مفهومًا واسع النطاق إذ إنه: "ضرورة ذاتية، أو خاصة لازمة لرسالة الإسلام ... لأن ضرورة التجديد، ربما تتمتع بقدر عال من الوضوح الذاتي يؤهلها لأن تكون شبيهة بالقضايا التي تحمل معها براهينها"[٤].

يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "ويلاحظ أن العلماء مرادهم من التجديد لم يتجاوز دائرة: "إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة من البدعة"، فلم يفسروا التجديد بالمعنى المفهوم في عصرنا الآن، وهو: "قراءة النص الشرعي قراءة جديدة من أجل تنزيله على واقع تغير، ومصالح استجدت"[٥].

ويؤكد "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، أن التجديد خاصة لازمة لرسالة الإسلام فيقول: "غير أن التأمل الهادئ في طبيعة رسالة الإسلام - كبيان من الله للناس

---

(١) المناوي: فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج١، ص١٤.

(٢) أبو الأعلى المودودي: موجز تاريخ تجديد الدين، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٦٨م، ص١٣.

(٣) العظيم آبادي: عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٣ن ١٩٧٩م، ج١١، ص٣٩١.

(٤) أ. د. أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٦٣.

(٥) المصدر نفسه: ج١، ص١٧٢.

يتخطى حدود الزمان والمكان–يبرهن على أن مسلمة "التجديد" إن لم تكن هي والإسلام وجهين لعملة واحدة، فإنها –على أقل تقدير–إحدى مقومات الإسلام الذاتية، إذا تحققت تحقق الإسلام نظامًا فاعِلًا في دنيا الناس، وإن تجمدت تجمد وانسحب من مسرح الحياة، واختزل في طقوس تؤدى في المساجد أو المقابر، وتمارس على استحياء في بعض المناسبات، بل يثبت هذا التأمل أن تاريخ الإسلام - في أزهى عصوره- يشهد على هذه العلاقة التي لا تنفصم بين التجديد وحيوية الإسلام، كما يشهد على العلاقة ذاتها بين جمود الفكر الإسلامي وإنزواء الإسلام نفسه إلى ركن قصي عن الحياة وعن المجتمع"[١].

ويدور التجديد على معنى تنزيل الأحكام الشرعية على ما يجد من وقائع وأحداث، ومعالجتها معالجة نابعة من هدي الوحي، فليس المراد بالاجتهاد والتجديد: "الإلغاء والتبديل وتجاوز النص، وإنما المراد: هو الفهم الجديد القويم للنص، فهمًا يهدي المسلم لمعالجة مشكلاته وقضايا واقعة في كل عصر يعيشه، معالجة نابعة من هدي الوحي"[٢].

فالتجديد: "يعني العودة إلى المتروك من الدين، وتذكير الناس بما نسوه، وربط ما يجد في حياة الناس من أمور، بمنظور الدين لها، لا بمنظارها للدين"[٣].

وقيل التجديد: "تمكين الأمة من استعادة زمام المبادرة الحضارية في العالم كقوة توازن محورية، عبر إحكام صلتها من جديد بسنن الآفاق والأنفس والهداية، التي تتيح لها المزيد من الترقي المعرفي والروحي والسلوكي والعمراني"[٤]. ويقول "المادودي ت١٩٧٩م":

---

(١) أ. د. أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٦٣-١٦٤.

(٢) عمر عبيد حسنة: الاجتهاد للتجديد سبيل الوراثة الحضارية، المكتب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٨م، ص٢٠.

(٣) د. عبد الفتاح محجوب إبراهيم: حسن الترابي وفساد نظرية تطوير الدين، نشر بيت الحكمة، القاهرة، ط١، ١٩٩٥م، ص٥٣.

(٤) د. محمد مراح: مفهوم التجديد في الفكر الإسلامي، مقالة بمجلة القافلة السعودية، عدد ٣، ج٤٨، ١٩٩٩م، ص١.

"التجديد في حقيقته: هو تنقية الإسلام من كل جزء من أجزاء الجاهلية، ثم العمل على إحيائه خالصًا محضًا على قدر الإمكان"(١).

ومن خلال هذه التعريفات لمعاني التجديد المختلفة يمكننا صياغة تعريف للتجديد في الدين بأنه: إحياء وبعث ما ندرس منه، وتخليصه من البدع والمحدثات، وتنزيله على واقع الحياة ومستجداتها.

أما من يُعرِف التجديد في الدين وفق هواه الشخصي، وتطويع ذلك تحت شعار التجديد، والتطوير، والإصلاح، فليس من التجديد في شيء، وفي ذلك يقول "الشيخ محمد الغزالي رحمه الله تعالى ت١٩٩٦م" مهاجمًا أصحاب الاتجاه التطويري في الإسلام: "وكل محاولة للبتر أو الإضافة أو التحوير هي خروج عن الإسلام، وافتراء على الله، وافتيات على الناس، وتهجم على الحق بغير علم، وليس يقبل من أحد بتة أن يقول: هذا نص فات أوانه، أو هذا حكم انقضت أيامه، أو أن الحياة قد بلغت طورًا يقتضي ترك كذا من الأحكام، أو التجاوز عن كذا من الشرائع، فهذه محاولات لهدم الإسلام وإعادة الجاهلية .... ولنعلم أن تجديد الدين لا يعني ارتكاب شيء من هذه المحاولات المنكورة، ولم يفهم أحد من العلماء الأوليين أو الآخرين أن تجديد الدين يعني: تسويغ البدع ومطاوعة الرغبات، وإتاحة العبث بالنصوص والأصول لكل متهجم، غير أن عصابة من الناس درجت في هذه الأيام على إثارة لفظ غريب حول إمكان ما يسمونه تطوير الدين وجعل أحكامه ملائمة للعصر الحديث"(٢).

فالتجديد لا يعني: "تبديل الدين أو تغييره، وإنما هو العودة إلى المنابع الأولى الصافية، وهي القرآن والسنة

(١) المودودي: موجز تاريخ تجديد الدين، ص٢٥.

(٢) محمد الغزالي: كيف نفهم الإسلام، نشر المعهد العالمي للكفر الإسلامي، أمريكا، ط٣، ١٩٩٢م، ص١٨٣.

النبوية المطهرة الصحيحة، وفقه الصحابة والتابعين، دون أن يكون في ذلك إنكار للحاضر وإهمال للواقع"[١].

والتجديد: "ضرورة دينية شرعية، وحقيقة واقعية عملية"[٢].

وعلى هذا فإن الذي يقع عليه التجديد هو علاقة الأمة بالدين، وفكرها المتفاعل مع نصوصه وليس الدين نفسه، إذن هناك دين وتدين، أما الدين فهو المنهج الإلهي الذي بعث الله تعالى به رسول الله ﷺ، وأنزل به كتابه، من عقيدة وعبادة وأخلاق وشرائع، لينظم بها علاقة الإنسان بربه، وعلاقة الناس بعضهم ببعض. والدين بهذا المعنى، ومن حيث أسسه وأصوله، ثابت لا يقبل التغيير ولا التجديد.

وأما التدين: فيعني الحالة التي يكون عليها الناس في علاقتهم بالدين فكرًا وشعورًا، عملًا وأخلاقًا، فهذه الحالة هي التي يقع عليها التجديد، وتقبل الإصلاح والتغيير والتجديد، فالتجديد يكون فيما أنتجه المسلمون من علوم ومعارف واجتهادات على طريق تفسير الإسلام وفهمه وشرح أحكامه، أما فيما يتعلق بالوحي الإلهي من كتاب وسنة فهو ثابت لا يتغير إلا ما ورد من نص يحتمل فيه ورود معنى مغاير للآخر.

فالتجديد هو عبارة عن إعادة الشيء وتجديده مع المحافظة على أصوله وثوابته الأولى التي كان عليها، أي أن التغيير لا ينال جذور الشي المُجَدَد، وإنما يعاد ويظهر بلباس جديد، مع العلم أن التجديد ينطلق من قاعدة المرونة وفهم مقاصد الشريعة وقواعدها الفرعية في الإسلام مما يعطي للاجتهاد شرعيته المطلوبة، فالتجديد ليس هدفًا بذاته بل لتلبية احتياجات الناس، ومواكبة لتطورات ومتغيرات العصر، كما أن دواعي التجديد تتعددُ بتعددِ الداعي إليه، كما يستلزم ذلك مفكرًا مجتهدًا لا يتطرق إلى الثوابت بحال من الأحوال.

### ٣- ضوابط الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر.

هناك عدة ضوابط للاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر، منها:

---

(١) د. محمد مراح: مفهوم التجديد في الفكر الإسلامي، عدد ٣، ج٤٨، ص١

(٢) أ.د. حسن الشافعي: قول في التجديد، نشر مطابع الأزهر الشريف، القاهرة، ط٢، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، ص١٦.

**أولًا:** "الاتفاق على المرجعية الإسلامية، وأساس المشروعية الفكرية التي يتم في إطارها كل اجتهاد أو تجديد؛ وهي مرجعية الوحي؛ المباشر منه في كتاب الله تعالى، وغير المباشر في الثابت من سنة رسول الله ﷺ، ويلحق بذلك ما أجمع عليه المجتهدون من أمته ﷺ، فلا يمكننا أن نصف رأيًا يبيح نكاح المحرمات - أو يسوي في الميراث بين البنين والبنات، أو يتناقض مع نصوص قطعية الثبوت والدلالة، أو يخرج تماما عما أجمع عليه علماء الأمة- بأنه اجتهاد شرعي، أو تجديد إسلامي، وإلا قطعنا الصلة بين ماضي الأمة وحاضرها"(١).

وبهذا المنطق الكاسد أيضًا انبري ممن يقول: "إن التفرقة الشرعية بين الذكر والأنثى في أنصبة المواريث كانت مرهونة بعصور لها ظروفها ومقتضياتها، وكان المقصد منها إقامة العدل والمساواة بين رجال يقولون الإنفاق دون النساء، فإذا تغيرت الظروف والمقتضيات فلا بأس من أن تتساوى أنصبة الرجال والنساء، مادام العدل قد تحقق والمساواة قد أنجزت! "(٢).

**ثانيًا:** "الالتزام بقواعد اللغة العربية في تفسير النصوص الدينية وتأويلها؛ فإن الكتاب عربي كما يقول مُنَزِّلُه ﷻ: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ (الشعراء: ١٩٣ – ١٩٥) (والسنة كلها بهذا اللسان"(٣).

وعلى هذا فإن هذه الضوابط تفرض نفسها على أية محاولة للتجديد، أو التأويل لهذه النصوص: إتباع أساليب العرب في الخطاب، ومناهجها في التعبير والتصوير، والدلالة على المعاني -أمرًا ونهيًا، إثباتًا ونفيًا، تخصيصًا وتعميمًا، وصلًا وفَصْلًا، حقيقةً ومجازًا- مع تفقهٍ في أسرار ذلك كله وأساليبه المتنوعة في كتاب الله تعالى وسنةِ رسول الله ﷺ.

---

(١) أ.د. حسن الشافعي: قول في التجديد، ص٣٦.

(٢) المصدر نفسه: ص٣٦.

(٣) أ.د. محمد عبد الفضيل القوصي: نحو فهم متجدد، نشر دار القدس العربي، القاهرة، ومجلس حكماء المسلمين، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م، ص١٥.

**وثالثها:** "الاحتكام إلى القواعد الشرعية الأصولية المستنبطة - على سبيل الاستقراء- من الشريعة؛ كقاعدة المقاصد الشرعية الضرورية في حماية الدين والنفس والعقل والعرض والمال، وقاعدة رفع الضرر، وقاعدة الأمور بمقاصدها"(١).

**والرابع** من هذه الضوابط: "ألا يتعرض المرء للحكم على بعض الأمور -أو الفتوى فيها- اعتمادًا على نص شرعي واحدٍ يتعلق بها، مع إغفال سائر النصوص المتعلقة بها أيضًا"(٢).

**والخامس:** "التوفُّرُ على فهم المشكلات الواقعة، والنوازل المتجددة التي يواجهها المسلمون في بلادهم المختلفة، وظروفهم المتفاوتة في حياتهم المعاصرة"(٣).

إذن فالتجديد في الفكر الإسلامي لازمة من لوازم شريعتنا السمحة، لا يمكن أن ينفك عنها، ولا يمكن للشريعة أن تساير حاجات الناس، وتواكب متطلباتهم من دونه(٤).

## ثالثًا: مفهوم الفكر في المدلول اللغوي والاصطلاحي.

### ١- مفهوم الفكر في المدلول اللغوي.

وردت مادة "فكر" في "لسان العرب" الفِكْرُ: "إِعمال الْخَاطِرِ فِي الشَّيْءِ"(٥). ويقال فكر في مشكلة: أي أعمل عقله فيها ليتوصل إلى حلها، ورجل فِكِّيرٌ: كثير الفكرة، قال بعض الأدباء: الفِكرُ مقلوبٌ عن الفَرْكِ، إلا أن الفَرْك يستعمل في الماديات"(٦)."الأجسام"، والفِكرُ

---

(١) أ.د. حسن الشافعي: قول في التجديد، ص٣٧-٣٨.

(٢) المصدر نفسه: ص٣٨.

(٣) المصدر نفسه: ص٤٠.

(٤) أ.د. عباس شومان: نظرات في التجديد، نشر مطابع الأزهر الشريف، ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م، ص١٥.

(٥) ابن منظور: لسان العرب، مادة فكر، ج٥، ص٦٥.

(٦) الشيء المادّي: هو الشيء الذي كل صفاته مادية: حجمه، كثافته، كتلته، لونه، سرعته، كمية الشحنة الكهربائية التي يحملها، سرعة دورانه، درجة حرارته، ...إلخ. ينظر: د.عبد الوهاب المسيري: =

يستعمل في الأمور المعنويَّة، وهو فركُ الأمور وبحثُها للوصول إلى حقيقتها، ويقال لي في الأمر فكر نظر وروية وما لي في الأمر فكر ما لي فيه حاجة ولا مبالاة، والجمع: أفكار[١].

وقولنا فكَّرَ الشخص أي مارس نشاطه الذهني، و فَكَّرَ في الأمر تفَكَّرَ فيه أي تَأَمَّلَهُ و أعمل فيه العقل ليصل إلى نتيجة أو حل أو قرار.

وجاء في "معجم مقاييس اللغة": "فكَرَ؛ الفاء والكاف والراء: تردّد القلب في الشيء، يقال: تفكَّر، إذا رَدَّدَ قلبه معتبراً"[٢].

وعلى هذا فإن الفكر في اللغة يدل على نشاط ذهني يقوم على إعمال العقل في الشيء و ترتيبه ترتيبًا معينًا، ليصل إلى نتيجة أو حل أو قرار.

**٢- مفهوم الفكر في المدلول الاصطلاحي.**

أما عن تعريف "الفكر" في المدلول الاصطلاحي، فقد عرفه صاحب "المفردات" بأنه: "قوة التوصل إلى المعلومات، والتفكرُ: جولان تلك القوة بحسب نظر العقل"[٣].أو هو كما يقول "الجرجاني"[٤]. الفكر هو: "ترتيبُ أمورٍ معلومة لتُؤَدِّيَ إلى مجهولٍ"[١]. والفكر معناه

---

=

الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، نشر دار الفكر المعاصر بيروت- لبنان، ودار الفكر –دمشق- سورية، ط١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م، ص١٧.

(١) إبراهيم مصطفى - أحمد الزيات –حامد عبد القادر- محمد النجار: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، نشر دار الدعوة، القاهرة، مادة فكر، ج ٢، ص٦٩٨.

(٢) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، مادة فكر، ج٤، ص٤٤٦.

(٣) الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، نشر دار المعارف، لبنان، د.ت، مادة فكر، ص٣٨٤.

(٤) الْجُرْجَاني: هو علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني، فيلسوف من كبار العلماء بالعربية، ولد في تاكو (قرب استراباد) ودرس في شيراز، ولما دخلها تيمور سنة ٧٨٩هـ فرَّ إلى سمرقند، ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام إلى أن توفي سنة (٨١٦ هـ = ١٤١٣م)، له نحو خمسين مصنفًا، منها: التعريفات - وشرح مواقف الإيجي – ومقاليد العلوم – وتحقيق الكليات – =

النظر: "وهو ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول، وذلك كما إذا أريد تصور معنى كلمة "الأوكسجين" فإننا نأتي بألفاظ معلومة للسامع ثم نرتبها فنقول مثلاً: إنه مادة تساعد على الاشتعال. أو تصور كلمة "الماء" فيقال إنه سائل شفاف لا طعم له ولا لون"[٢].

فالفكر إذن يتضمن محاولة تحليلية للتوصل إلى المبادئ أو العناصر الأساسية لموضوع ما، ومحاولة تركيبها إبداعيًا سعيًا إلى الكشف عن المطالب المجهولة أو حلول المشكلات التي يتصدى لها هذا الفكر.

ولعل هذا هو ما قصده صاحب "الكليات" بقوله: "الفكر حركة النفس نحو المبادئ، والرجوع عنها إلى المطالب"[٣]. والفكر: "حركة عقلية تُثيرُها حدودُ مشكلة أو مشكلات معينة، تنطلق مستهدية بمبادئ أو حدود مقبولة لدى المفكر والبيئة التي يتوجه إليها بالخطاب؛ بغية الوصول إلى حل أو حلول لتلك المشكلات"[٤].

إذن فلا بد في الفكر الجاد من مشكلة أو سؤال يطرح على العقل، ولا بد فيه من منهج أو طريقة ما للتحليل والتركيب، وهو عادة لا يخلو من مرجعية معينة، أو معيار ما، يتعارف عليه في البيئة العقلية للخطأ أو الصواب، أو المقبول وغير المقبول.

والفكر الإسلامي: "هو اجتهادات مفكري الإسلام في بحث مختلف المسائل، بالاستناد إلى أصول

---

=

والكبرى والصغرى في المنطق-، والحواشي على المطول للتفتازاني – وشرح التذكرة للطوسي – وحاشية على الكشاف (ينظر: الزركلي: الأعلام، ج٥، ص٧).

(١) الجرجاني: التعريفات، ج١، ص١٦٨.

(٢) د. عوض الله جاد حجازي: المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، نشر دار الطباعة المحمدية بالأزهر-القاهرة، ط ٢، د.ت، ص ١٧.

(٣) أبي البقاء الكفوي: الكليات، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م، ص٦٩٧.

(٤) أ.د. حسن الشافعي: في فكرنا الحديث والمعاصر، طبعة القاهرة، ١٩٩٤م، د.ت، ص٥.

الإسلام الكلية، القرآن من التفكير والنظر، وطلب الحقيقة في أمور الدين والفكر والحياة"[١].

وعلى هذا فإن "المفكر" لابد أن يكون لديه حركة عقلية تُثيرُها حدودُ مشكلة أو مشكلات معينة، تنطلق مستهدية بمبادئ أو حدود مقبولة لدى المفكر والبيئة التي يتوجه إليها بالخطاب؛ بغية الوصول إلى حل أو حلول لتلك المشكلات، كما أنه لابد أن يكون هذا الفكر جادًا في طرح مشكلة أو سؤال ما على العقل، ولا بد فيه أيضًا من منهج أو طريقة ما للتحليل والتركيب، وهو عادة لا يخلو من مرجعية معينة، أو معيار ما، يتعارف عليه في البيئة العقلية للخطأ أو الصواب، أو المقبول وغير المقبول.

وهذا ما كان عليه مفكرنا "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، في حمله وثرائه الفكري في قضية "التراث والتجديد" مدافعًا عن تراث الأمة وإرثها الحضاري وذاكرتها الحافظة لتطور العلوم والمعارف والمناهج والعقول والثقافة والفنون، فقد كان لدى فضيلته حركة عقلية تُثيرُها حدودُ مشكلة أو مشكلات معينة، تجاه هذه القضية، تنطلق مستهدية بمبادئ أو حدود مقبولة لدى البيئة التي يتوجه إليها بالخطاب؛ بغية الوصول إلى حل أو حلول لتلك المشكلات: "وَاليَوْم؛ لَا يُخامُرنا أَدْنَى شَكٍّ فِي أَنَّ التَّيَّار الْوَسَطِيّ هُو الْجَدِيرُ وَحْدَه بِمُهِمَّة التَّجْدِيد الَّذِي تَتَطَلَّع إلَيْه الأُمَّةُ، وَأَعْنِي بِه التَّجْدِيد الَّذِي لَا يُشَوِّه الدينَ، وَلَا يلغيه، وَإِنَّمَا يَأْخُذُ مِنْ كُنُوزِه، ويستضيئ بِهَدِيه، وَيَتْرُكُ مَالا يُنَاسِبُ مِنْ أَحْكَامِهِ الفَقهيةِ إلى فتراته التَّارِيخِيَّة الَّتِي قيلت فِيهَا، وَكَانَتْ تمَثِّل آنئذٍ تجديدًا اسْتَدْعَاه تَغَيُّرُ الظُّرُوفِ وَالأَحْوَال، فَإِنْ لَمْ يَعْثُرْ عَلى ضَالَّتِه، فَعَلَيْهِ أَنْ يَجْتَهِدَ لِاسْتِنْبَاطِ حُكْمٍ جَدِيدٍ ينسجمُ وَمَقَاصِدَ هَذَا الدِّينِ"[٢].

ويقول مفكرنا أيضًا "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "أودُّ أنْ أشيرَ إلى أنَّ هذا الموضوعَ - التراث والتجديد - أصبحَ في السنواتِ الأخيرةِ مِحورَ اهتمام المثقفينَ من

(١) أ.د. حسن الشافعي: في فكرنا الحديث والمعاصر، ص٥ -٦.

(٢) أ.د. أحمد الطيب: قضية التجديد الفقهي، الحلقة ١٨، بتاريخ ٣٠/ ٤/ ٢٠٢١م.

الباحثينَ والعُلماءِ وأساتذةِ الجامعاتِ والكُتَّابِ، على اختلافِ انتماءاتِهم الثقافيةِ والمذهبيةِ، بل إن التراث –بما هو قضيةٌ محوريةٌ تُشَكِّلُ مُنْعَطِفًا حَاسمًا في التاريخِ المُعاصرِ لأمَّتِنَا العربيةِ والإسلاميةِ –حَظِيَ بدراساتٍ طويلةٍ وعريضةٍ فاضتْ بها كُتبٌ متنوعةٌ ومؤتمراتٌ وندواتٌ ومحاضراتٌ، وقلَّما تصدُرُ مجلةٌ من المجلاتِ الثقافيةِ دونَ أن تتناولَ قضيةَ "الموروثِ الثقافِّي"، وتَنظُرَه بصورةٍ أو بأُخرَى[١].

إذن: الفكر ما هو إلا إعمالٌ للعقل في أمر من الأمور للوصول إلى معرفة المجهول، فحين يُقال: لي في الأمر فِكْرٌ، يكون المقصود من كلمة فكر هو إعمال للعقل بنظرة ورؤية معينة، والفِكرَةُ هي الصورة الذهنية لأمر ما، في حين يُعرف التَّفْكِيرُ بأنه إعمال العقل في مشكلة ما من أجل التوصل إلى حلها[٢].

والفكر هو نتاج عملية التفكير، وتُعرَّف عملية التفكير أيضًا بأنها نشاط ذهني داخلي يتضمن مرور التَّخيلات والخواطر والمُدركات الانفعالية والحسية التي ترافق أو تسبق القيام بأي سلوك خارجي، ويقوم الإنسان بهذا النشاط بشكلٍ واعٍ أو غير واعٍ، أي أن الفكر هو جهد بشري يحتمل الصواب أو الخطأ، فلا يتَّصف بالقداسة، ولكنه يقترب من الصواب ويبتعد عن الخطأ إذا كان مستندًا إلى عقلٍ صريح، ونقل صحيح، وإذا كان منسجمًا مع الوقائع والطبائع[٣] والمفكر هو: الذي يستخدم قواه العقلية، ويستصحب المعطيات العلمية الشرعية لإصدار حكم شرعي صحيح[٤] والفكر: "هو المحاولات العقلية من علماء المسلمين لشرح الإسلام من

---

(١) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، نشر دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت، ٢٠١٣م، ص٢٥.

(٢) إبراهيم مصطفى – أحمد الزيات –حامد عبد القادر – محمد النجار: المعجم الوسيط، ج٢، ص٦٩٨.

(٣) فتحي حسن ملكاوي: مختصر البناء الفكري، نشر مركز معرفة الإنسان للدراسات والأبحاث والنشر والتوزيع، عمان –الأردن، ط١، ٢٠١٦م، ص٣٦-٣٧.

(٤) د. علاء الدين الأمين الزاكي: الاصطلاح وأثره على الفكر الإسلامي المعاصر، مقال منشور بمجله =

مصادره الأصلية القرآن والسنة النبوية الصحيحة، إما توفيقًا بين مبادئ الدين وتعاليمه وبين الأفكار الأجنبية، وإما دفاعًا عن العقائد الصحيحة أورد العقائد المنحرفة"[١].

فالفكر عمومًا: هو إعمالُ العقل في موضوع من الموضوعات؛ لتَعَرُّف مقوماته وخصائصه وما يتعلق به"[٢]. والفكر يكون إسلاميًا: "إذا كان ثمرة لعمل عقلي يعالِج مشكلة من مشاكل المسلمين في أي عصر من العصور، مُسْتَهْدِيًا بتقاليد العلماء المسلمين في النظر والاجتهاد العقليِّ، وملتزمًا بالقيم الثابتة في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ"[٣].

إذن فكل ما قدَّمه علماء الإسلام من جهود علمية أو محاولات عقلية، أو اهتمام ودراسات بعلومنا المختلفة من عقيدة، وشريعة، وأخلاق لفهم الدين الاسلامي وعرضه بصورة تزلل أي مشكلة قد تقع في طريقه يعد من الفكر الإسلامي.

مع العلم أن إعمال العقل له حدوده وضوابطه الشرعية، فلا ينبغي أبدًا أن نترك العنان للعقل يفعل ما يشاء، لأن ديننا الإسلامي دين ارتضاه الله لنا وأكمله، فهو دين قطعي لا مجال فيه لإضافة أو نقصان، أو حذف أو تبديل، وإنما مجال العقل فهم وإفهام ديننا الإسلامي للناس، وإن إسهامات العلم الإسلامي في كل المجالات على اختلافها وتنوعها لهو الدليل العملي على غزارة الفكر الإسلامي وثرائه.

---

=

الشريعة والدراسات الإسلامية بالكويت، العدد ١٢ شعبان ١٤٢٩هـ، أغسطس ٢٠٠٨ م.، ص ١١٩

(١) د. محمد البهي: الفكر الإسلامي في تطوره، نشر مكتبة وهبة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨١م، ص٦.

(٢) أ.د. حسن الشافعي: قول في التجديد، ص١٣.

(٣) المصدر نفسه: ص ١٥.

## المبحث الثاني
## التراث في فكر الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب

تحدثنا عن مصطلح "التراث" في المفهوم اللغوي والاصطلاحي، وقلنا أنه يدخل في إطار التراث كل ما يتركه السابق للاحق، والأصل للفرع، وكذا كل ما يعقبه الرجل لورثته بما في ذلك الدين، والمال، والمجد، والحسب والنسب، ونتيجة لما سبق فكل ما جاءنا عمن قبلنا من ثقافة وعلم ودين، فهو تراث من الناحية اللغوية.

### أولاً: مفهوم التراث بين الثبات والتغير.

إن التراث الإسلامي صدى لنُصوص الوحي الإلهي؛ مفهومةً بطريقةٍ مُعينةٍ في عصرٍ مُعينٍ، فإذا اختلفت طريقةُ استلهام النص تحرك التراث، وإذا ثبتت ثبت التراث وتجمد، وثمتئذٍ يكون العيب في التراث المتوقف لا في النص، يقول الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" إنه ما لم يتم: "التمييز الدقيق بين الوحي الإلهي وبين ما أحيط به من معارف أسست في إطارِ التلقي النسبي للمُطلقِ، وفي إطارِ الفهمِ البشري لذلك المطلقِ، ما لم يتم هذا الفصل بشكل دقيق وعلى سائر المستويات، فإنه يمكن أن يصادر سائر محاولات التجديد والإصلاح التي يمكن أن تقوم بها الأُمةُ"[(١)].

في هذا النص يوضح " الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، أنه إذا اختلفت طريقةُ استلهام النص تحرك التراث، وإذا ثبتت ثبت التراث وتجمد، وثمتئذٍ يكون العيب في التراث المتوقف لا في النص.

ويبين "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" الشخص الذي من شأنه أن يجدد في التراث الإسلامي فيقول: "إن تجديد التراث الإسلامي لا يُحسِنُه إلا عالم ثابث القَدَمَيْن في

(١) أ. د. أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٧٩.

دراسة المنقولِ والمعقولِ، فاهم لطبيعة التراث ولطبيعة المناهج وأدوات التحليل الفكري المستخدمة في البحث والتقصي، وهل تتلاءمُ مع طبيعة تراث يعتمدُ على أصولٍ ثابتةٍ موجهةٍ للواقع وحاكمة عليه، أو تتنافر معه منذ الخطوة الأولى من البحث"(١).

ثم يبين "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، الحاجة الملحة للتجديد في التراث فيقول: "لا ننكِرُ أننا في حاجةٍ إلى التجديدِ، بل مشكلتنا الأمُّ: هي غَيْبةُ التجديد، لكنْ شريطةَ الوضوح والفصل بينَ الثوابتِ ومجال المتغيرات، والتفرقة الحاسمةِ بين أصول الدِّين وتراثِ أصولِ الدِّين"(٢).

فالتراث إذًا في فكر "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "ليس كله مقبولًا، وليس كله مرفوضًا، وبتعبيرٍ أدق: ليس كله قادرًا على مواجهةِ مشكلات العصر، وليس كله –أيضًا– بعاجزٍ عن التعامُلِ معها، وهذه ليست سلبيةً يُوصمُ بها التراثُ، بل هو منطقُ الأشياء وحقائقُ الأمور، فالحركة المتجددة هي خاصة هذا التراثُ، وتستلزم –بالضرورة– إلغاء عناصِر، وإبقاء عناصر أخرى، وإضافة عناصر ثالثةٍ حسب الحاجةِ والمصلحةِ، والتراث بهذا المعنى تيارٌ دافق، ونهر سيَّالٌ لا يكُف عن الجريانِ، أو هكذا يجبُ أن يكون، وإلا تحول إلى ما يُشبهُ ماء راكدًا آسنًا يضر أكثر مما يفيد"(٣).

ويبين "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، أن استنباطاتُ العُلماءِ من فقهاءَ وأصوليينَ ومفسرينَ ومحدثّينَ ومتكلمينَ كلُّها معارفُ بشريةٍ أو تراثٌ يُؤخذُ منه ويُتركُ: "وهذه الاستنباطاتُ التي توفرتْ للمسلمينَ على مدى خمْسةَ عشرَ قرنًا من الزَّمانِ هي ما يُسمَّى اليومَ بـ"التراثِ" أو "تراثِ المسلمينَ" بإطلاقٍ عامٍ ثم يتخصصُ بعدَ ذلك، فيقالُ: "التراثُ الفقهيُّ" أو "التراثُ اللُّغَوِيُّ" أو "التراثُ الأدبِيُّ" وما غيرُ ذلكَ"(٤).

---

(١) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص١٠٤.

(٢) المصدر نفسه: ص١٠٥.

(٣) أ. د. أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٧٨.

(٤) أ.د. أحمد الطيب: أهم العوامل التي شكلت ما يشبه "العوائق" على طريق التجديد، الحلقة ١٧، بتاريخ ٢٩/ ٤/ ٢٠٢١م.

فالتراث إذن إما أن يكون إلهي المصدر، مقدس المكانة، وهو المتمثل في قرآن ربنا وسنة نبينا ﷺ، فهذان المصدران لا يقبلان بحال من الأحوال الانتقاء والاختيار منه، أو محاولة تطويعهما أو التفكير في توظيفهما لتحقيق مصالح معينة سواء كانت خاصة أو عامة، بل هما الإطار الذي يحكم الحياة كلها، ومع ذلك فإن فيه من المرونة كما يرى "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "إن القدرة على التجديد أو التجدد الذاتي هو التعبير الدقيقُ عن خاصية المرونة هذه، وهو الوجه لمعنى صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان، ولولاه ما استطاعت هذه الرسالة أن تنتشر في الشرق والغربي بين أمم تتغاير فيما بينها تغايرًا جذريًا في شتى مناحي الحياة"[(١)]. ما يجعله يدعها تتطور داخله مواكبة لتقدمات العصر، فالقرآن والسنة هما من يُحْتكَم إليهما ويُسْتشهد بهما على صحة غيرهما لا العكس.

وإما أن يكون التراث بشرى المصدر، فليس له أي قداسة أو تعظيم، وهو المتمثل في الثقافات والإبداعات الإنسانية العامة من الكتب والمؤلفات في مختلف التخصصات العلمية، وأقوال الناس ومقدراتهم في المجالين المعنوي والمادي، ويجوز عليها –بحكم بشريتها– الصواب والخطأ، فما وافق الشريعة يقبل، وما خالفها يرد وينبذ.

والتراث في المدلول الاصطلاحي عند "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، لا يخرج عن معناه اللغوي للتراث، فهو كل ما يتركه السابق للاحق، والأصل للفرع، وكذا كل ما يعقبه الرجل لورثته بما في ذلك الدين، والمال، والمجد، والحسب والنسب، ونتيجة لما سبق فكل ما جاءنا عمن قبلنا من ثقافة وعلم ودين، فهو تراث، وعلى هذا فالتراث: "يطلق على التراث المادي والتراث اللا مادي"[(٢)].

أما عن المفهوم المعاصر للتراث عند "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" فهو: "كل ما

---

(١) أ. د. أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٦٨.

(٢) أ.د. أحمد الطيب: تجديد التراث، الحلقة ١، بتاريخ ٢٧/ ٥/ ٢٠١٧م.

ترك من مواريث مادية أو غير مادية، فالمادية كالآثار، والمتاحف، وما ترك من ثقافة، وما ترك من فلسفات قديمة، وما ترك من نصوص مقدسة، كالتوراة، والإنجيل والقرآن"[١].

ولقد عقدت ندوات كُبرى تناقشُ قيمة التراث في تَحْدِيثِ العالم العربي، وهل هو عُنصر فاعل قادر على صُنع مشروع يُحققُ نهضة العالم العربي والإسلامي، أو أنه عنصر جامد ميت معوق! و حينئذ يحق للمشروع النهضوي - فيما رأى البعض - أن يبدأ من فراغ، ويحق لنا أن نتجه إلى أوروبا وأمريكا نقتبس منها ما نستطيع اقتباسه وتمثله وهضمه، لا نتردد ولا نتحرج ولا ننظر إلى دين أو شريعة أو حضارة عربية وإسلامية[٢].

يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "قد نتفق معه بصورة أو بأخرى - أي على صنع مشروع يحقق نهضة العالم العربي والإسلامي - إذا تمت عملية التجديد على أساس استبقاء الأصول والثوابت وكل النصوص القطعية، مع الاجتهاد المنضبط بالنقل والعقل في الفروع الظنية القابلة للتحرك لمواكبة ما يستجد من النوازل والقضايا"[٣].

أما إذا كان التجديد هدمًا وتبديدًا للمسلماتِ الأولى والثوابت القطعية للتراث وأصوله، ومسخه وتشويهَه ثم تقديمه بعد ذلك بحسبانه طوق النجاة لحياتهم المعاصرة "[٤]. فهذا مما يرفضه النقل والعقل.

هذا وقد أصبح موضوع "التراث" في السنواتِ الأخيرةِ: "مِحورَ اهتمام المثقفينَ من الباحثينَ والعُلماءِ وأساتذةِ الجامعاتِ والكُتَّابِ، على اختلافِ انتماءاتِهم الثقافيةِ والمذهبيةِ، بل إن التراث –بما هو قضيةٌ محوريةٌ تُشَكِّلُ مُنْعَطِفًا حَاسمًا في التاريخِ المُعاصرِ لأمَّتِنَا العربيةِ

(١) أ.د. أحمد الطيب: تجديد التراث، الحلقة ١، بتاريخ ٢٧/ ٥/ ٢٠١٧م.

(٢) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ، ص١٨.

(٣) المصدر نفسه: ص٢٣-٢٤.

(٤) المصدر نفسه: ص١٨ - ص٢٤.

والإسلاميةِ - حَظِيَ بدراساتٍ طويلةٍ وعريضةٍ فاضتْ بها كُتبٌ متنوعةٌ ومؤتمراتٌ وندواتٌ ومحاضراتٌ، وقلَّما تصدُرُ مجلةٌ من المجلاتِ الثقافيةِ دونَ أن تتناولَ قضيةَ "الموروثِ الثقافِّي"، وتَنظُرَه بصورةٍ أو بأُخرَى"[١].

والذين يظنون أنهم قادرون على مواجهة المستجدات بمجرد استدعاء الأحكام الجاهزة من تراث القرون الماضية: "يُسيئون من حيثُ يدرون أو لا يدرون، لطبيعة هذا التراث العظيم، وهي طبيعةٌ نادرةٌ ما أظن أن تُراثًا آخر عُرِف بها من قبلُ، وأعنِي بها القُدرة على التحركِ لِمعانقة الواقع المتجددِ، وتزيل الخطابِ الإلهي عليه"[٢].

## ثانيًا: نظرة سديدة التوازن للتراث.

وقف "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، موقفًا محايدًا تجاه قضية التراث، فقسم المفكرين تجاه التراث إلى طائفتين، طائفة نظروا إلى التراث نظرة شديدة التوازن، ونبهوا أن إغفال تراثنا العقلي والنقلي في مشروع النهضة هو بمثابة الانتحار أو الدمار الحضاري أو السقوط في هاوية لا قرار لها، وطائفة أخرى لم تلتزم بضوابط الاجتهاد والتجديد اشتطتْ في دعوتها فأطلقت حق الاجتهاد لكل مفكر ومثقف، حتى لو كان غير مؤهل وغير مستوف لشروط الاجتهاد وضوابطه، ثم بين أن التراث يؤخذ منه ويرد عليه، يؤخذ منه ما يكون ثقافة تقبَلُ أن نعيشها الآن، ويُرَدُ ما كان منه ثقافَةً لصيقةً بالعَصرِ الذي أنتجها وسوغها وارتبطت به ارتباطًا وثيقًا، ولم تعد الآن من هموم هذا العصر أو صوالِحِه.

يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" مبينًا ذلك: "إنه يقتضي علينا واجب الإنصاف أن نقول: "إن طائفة من كبار مفكرينا الأصلاء نظروا إلى التراث نظرة شديدة التوازن، ونبهوا أن إغفال تراثنا العقلي والنقلي في مشروع النهضة هو بمثابة الانتحار أو

---

(١) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص٢٥.

(٢) أ. د. أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٧٨.

الدمار الحضاري أو السقوط في هاوية لا قرار لها، وأنه لا ينسى لحضارة عربية حديثة أن تستوي على سوقها إلا إذا اعتمدت على تراثها في عملية التحديث، وذلك حتى تستبين شخصيتها وتحدد لها ملامحها وقسماتها بين الحضارات الأخرى"[١].

لقد نبه "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" على: "أن التراث يؤخذ منه ويرد عليه: يؤخذ منه ما يكون ثقافة تقبَلُ أن نعيشها الآن، ويُرَدُ ما كان منه ثقافَةً لصيقةً بالعَصرِ الذي أنتجها وسوغها وارتبطت به ارتباطًا وثيقًا، ولم تعد الآن من هموم هذا العصر أو صوالِحِه، وهؤلاء هم الوسطيون الذين آمنوا بثوابت التراث ونادوا بالحفاظ عليها، ونظروا إلى متغيراته الاحترام والتقدير، ولكن في إطار تبدلاتها وتحولاتها التاريخية، حسب تطور الظروف وتقدم العصور وطُروء المستجدات، ولكن هذا لا يعني أن نَحْكُمَ عصرَنا بمتغيرات عصور لا تُلبي حاجات هذا العصر، وعلينا أن نفتح باب الاجتهاد"[٢].

وإذا كانت هناك طائفة من كبار مفكرينا الأصلاء نظروا إلى التراث نظرة شديدة التوازن، إلا أن هناك طائفة أخرى لم تلتزم بضوابط الاجتهاد والتجديد: "اشتطتْ في دعوتها فأطلقت حق الاجتهاد لكل مفكر ومثقف، حتى لو كان غير مؤهل وغير مستوف لشروط الاجتهاد وضوابطه، وقد زعم هؤلاء أنهم جديرون بحركة إحياء للتراث بغرض تطويعه لمستجدات العصر"[٣].

إن أصحاب هذا التوجه ينطلقون من التسوية بين النص القرآني المقدس، والنصوص التاريخية ونصوص التوراة والإنجيل: " في خضوعها للقراءات الحدَاثية، غير عابئين بالفروق الدقيقة الحاسمة بين نص القرآن وهذه النصوص، من حيث اختلاف طبيعة المصدر، فهو في

---

(١) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص١٨.

(٢) المصدر نفسه: ص١٩.

(٣) المصدر نفسه: ص١٩.

القرآن الكريم إلهي مقدس، وفي غيره كتابات أو الهامات مؤلفة ومدونة، ونص القرآن الكريم لم يتعرض لتدخل بشري بالرواية أو باستحضار الأحداث أو بالصياغة بعد موت صاحب النص، أو بوحي من تأثير البيئة والواقع التاريخي، ولم يكن للنبي ﷺ أي دور أو عمل إلا نقله وتبليغه للناس كما سمعه ووعاه عن الوحي: حرفًا حرفًا وكلمةً كلمةً، ثم إن النص القرآني قد توفرت له طُرق عجيبة في توثيق النص وحفظه وصيانته وخلوده، لم تتوفر لأي نص آخر من النصوص التاريخية أو الدينية أو الأدبية أو غيرها "[1].

لقد كان من ضمن من ينطلقون من التسوية بين النص القرآني المقدس، والنصوص التاريخية، في خضوعها للقراءات الحدَاثية، من يطلق على مشروعه اسم "التراث والتجديد"، وهو "د.حسن حنفي"[•]. وهو إذ يُفَضلُ هذا العنوان لا يتحبذ أن يتم مشروعه تحت عنوان: "تجديد التراث"، وإنما يفضل أن يقف بالمشروع كله تحت لافتة جديدة وتسمية ذات دلالة مقصودة هي "التراث والتجديد".

ويبين "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" أن هناك فروق جوهرية بين هاتين

---

(١) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص٢٠-٢١.

(•) حسن حنفي: هو حسن حنفي حسنين المغربي، ولد في فبراير ١٩٣٥م، في محافظة بني سويف بشمال صعيد مصر، انتقل إلى العيش بالقاهرة في المرحلة الجامعية، حيث درس الفلسفة بكلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٦٧م، حاز على درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة السوربون، وأصبح أستاذ مساعد بقسم الفلسفة بكلية الآداب - جامعة القاهرة عام ١٩٧٣م، ثم أستاذًا ١٩٨١م، ثم رئيس قسم الفلسفة عام ١٩٨٨م، ثم أستاذًا متفرغ ١٩٩٥م، وفي أثناء ذلك أعير لعدة جامعات عربية، وأجنبية، وقد عمل مستشارًا علميًا في جامعة الأمم المتحدة خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٧م، وهو كذلك نائب رئيس الجمعية الفلسفية العربية، وله العديد من الكتب والمؤلفات منها: سلسلة موقفنا من التراث القديم، والتراث والتجديد، ومقدمة في علم الاستغراب، واليمين واليسار في الفكر الديني. (ينظر: د. حسن حنفي: هموم الفكر والوطن، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ج٢، ص٦٥٣. وينظر للمؤلف: الدين والثورة في مصر، نشر مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت، ج٧، ص٣٣١).

التسميتين، "التراث والتجديد"، "وتجديد التراث"، فيقول: "ولا يَعدَمُ القارئُ –هنا– وجود فرق جوهري –منذ البداية– بين هاتين التسميتين، فتجديدُ التراث يعني التعامُلَ مع التراث القديم كحقيقة موضوعية قابلة للتجديد، مع المحافظة على بقاء الأصول ثابتة، كما هو الحال في كل عمليات التجديد، بمعنى: أن نفرق –في دائرة المَوْروثِ– بين ثوابتَ وبين متغيراتٍ، نستبقي الأولى كما هي، وننطلق في ضوء بقائها وثباتها إلى تجديد الثانية. ونُحقِّقُ من خلالِهما –معًا– حركةَ التطور أو ما يسمى: "الأصالة والمعاصرة".

لكن التجديد –بهذا المعنى– لا يحقق الأهداف المقصودة لمدرسة "التراث والتجديد"؛ وذلك لأن: "التراث في هذه المدرسة: هو نقطة البدء، أما التجديد: فهو إعادة تفسير التراث حسبما تقتضي متطلبات العصر وحاجاته، فالتراث هو الوسيلة، والتجديد هو الغاية، وهي المساهمةُ في تطوير الواقع، وحل مشكلاته، والقضاء على أسباب معوقاته، وفتح مغاليقه التي تمنع أي محاولة لتطويره"(١).

فالتجديد في فكر أصحاب هذا الاتجاه هو: "إعادة تفسير التراث طبقًا لحاجات العصر، كما يرى "د.حسن حنفي": "فالقديم يسبق الجديد، والأصالة أساس المعاصرة، والوسيلة تؤدي إلى الغاية، التراث هو الوسيلة، والتجديد هو الغاية وهي المساهمة في تطوير الواقع وحل مشكلاته والقضاء على أسباب معوقاته ... والتراث ليس قيمة في ذاته إلا بقدر ما يعطي من نظرية علمية في تفسير الواقع والعمل على تطويره"(٢).

إننا إذا تَأمَّلنا في هذا النص الذي قال به "د.حسن حنفي"، عن التجديد لوجدنا: "أنه يهدم الأصول ويقضي على الثوابت ويغير الحقائق مع أن التجديد الصحيح هو الذي يستبقي

---

(١) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص٢٠-٢١.

(٢) د.حسن حنفي: التراث والتجديد "موقفنا من التراث القديم"، نشر المؤسسة الجامعية للطباعة، القاهرة، ط٤، ١٩٨٠م، ص١٣.

الأصول ولا يهدرها، ويحافظ على القيم ولا يستهجنها، ويوظف هذه الأصول وتلك القيم لإصلاح الواقع وتطويره عبر منهجية واضحة وفهم دقيق للنصوص، كما كان الحال في عصر الرسولﷺ والصحابةرضي الله عنهم، وكما فعل الأئمة المجتهدون.

فضلاً عن هذا أن يكون الهدف من التجديد: "هو تنقية الدين من البدع والمحدثات التي يمكن أن تكون قد لصقت به عن عمدٍ أو غير عمدٍ وربطه بواقع الحياة ومستجداتها، بما لا يهدم الأصول والثوابت"[(١)].

يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "إن التراث - في هذه المدرسة - ليس هدفًا تتحركُ في إطاره حياتنا المعاصرة بقدر ما هو وسيلة خاضعة لإعادة التفسير، أو إعادة البناء من أجل تطوير الواقع وحل مشكلاته، وأمر طبيعي أن يتجرد التراث -حالتئذٍ- من كل قيمة ذاتيةٍ أو خصائص ثابتة لا على مستوى الأصول ولا على مستوى الفروع، والقيمة الوحيدة التي ستبقى للثراث في إطار هذه النظرة، هي: مدى قدرته على تقديم "نظرية علمية في تفسير الواقع والعمل على تطويره". وإذا كان التراث وسيلة، والتجديد غاية، فالأليق بهذا المشروع أن يتخذ له عنوان: "التراث والتجديد"؛ لأنه: "يحاول تأسيس قضايا التغيير الاجتماعي على نحو طبيعي وفي منظور تاريخي يبدأ بالأساس والشرط قبل المؤسس والمشروط "[(٢)].

في هذا النص يتبين أن التجديد الذي يهدف إلى تطوير الواقع، وحل مشكلاته دون النظر إلى الثوابت، والأصول والقيم، واتخاذ هذا الواقع مقياسًا للحق والصواب، فلا شك أن هذا تجديد خاطئ ومنحرف، ولا قيمة لما يزعمه صاحب هذا التجديد من أن فيه رحمة؛ لأن

---

(١) د. عدنان محمد إمامة: التجديد في الفكر الاسلامي، التجديد في الفكر الإسلامي، نشر دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، د.ت، ص١٩.

(٢) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص٣٧-٣٨.

الحقيقة أنه تجديد في باطنه العذاب والشقاء، إذ الهدف منه هو إبعاد المسلمين عن الكتاب والسنة، لتأكيد أنه تراث لا قيمة له ولا فائدة منه.

فالتراث عند أصحاب اتجاه "التراث والتجديد": "ليس هو المستوى المادي المتمثل في هذه الأكداس من الكتب المطبوعة والمخطوطة، والتي تشغل مساحات ضخمة على رفوف المكتبات العامة والخاصة ومخازن الأروقة والمساجد ... إلخ، ولا هو حقائق نظرية موجودة على سبيل الاستقلال، أو حقائق قبلية جاءت لتغير الواقع، بحيث لو شكل الواقع خطرا عليها، يجب أن نهب للدفاع عنها في مواجهة الواقع، فمثل هذا التصور للتراث ينبني على نظرةٍ انفصاميةٍ مرفوضة من أصحاب هذا المشروع، من هنا حرصَ هؤلاء على استبعاد هذين المستويين من مفهوم التراث، فليس التراث كُتبًا ولا مخطوطاتٍ، وليس التراث حقائق مجردة مستقلة نتلقاها من مصدر يتعالى على مستوى واقِعِنا، بل التراث هو: المعبر عن الواقع الأول الذي هو جزء من مكوناته"[(١)].

فالتراث إذن على هذا المعنى عند أصحاب اتجاه "التراث والتجديد" كما يرى "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، هو: "المخزون النفسي للجماهير، ولا يقصد من الجماهير هنا - ما يتبادر إلى الذهن من معاني هذا اللفظ، مثل: العامة أو الدهماء قبالة: العُلماء أو أهل الاختصاص، وإنما تستعمل هذه الكلمة بحيث تشير إلى أن الشعب هو الممثلُ الحقيقيُ للتراث، أو الحاملُ الحقيقيُ لتأثيرات التراث"[(٢)].

**ثالثًا: موقف الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب من أصحاب اتجاه "التراث والتجديد".**

لم يكتف أصحاب اتجاه "التراث والتجديد"، بالقول بإعادة تفسير التراث طبقًا

(١) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص٣٨-٣٩.

(٢) المصدر نفسه: ص٣٩.

لحاجات العصر فالتجديد في فكر أصحاب هذا الاتجاه هو: "إعادة تفسير التراث طبقًا لحاجات العصر، فالتراث هو الوسيلة، والتجديد هو الغاية وهي المساهمة في تطوير الواقع وحل مشكلاته والقضاء على أسباب معوقاته، إلا أنهم يتوسعون في مفهوم التراث: "إلى المدى الذي يساوق فيه مفهوم الثقافة الوطنية أو الثقافة القومية، فالشعوب تحفظ تراثها الشعبي قدر حفظها تُراثها الديني، يُغَني الناس للمُطربين، ويطربون لسماع القرآن، ولقد تكون الوجدان القوميُ والمزاجُ الشعبي في كل حضارة - كما يظهر ذلك بخاصة في فنون الغناء والموسيقى، وفنون الرسم والنحت والعمارة - من اجتماع هذين الرافدين: الفن الديني، والفن الشعبي، وكما هو واضح في تاريخ الفنون في الغرب"[(١)].

يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، مبينًا لهذا النص فيقول: "ولا تخطئ عين القارئ في هذا النص تسوية مقصودة بين الدين والفنون الشعبية في تكوين نفسية الجماهير، وأن الأغاني أو قصص "أبو زيد الهلالي" – مثلًا – تقف جنبًا إلى جنب مع الدين وراء وعي الجماهير المُسلِمةِ وخلف سلوكياتِهم وتوجهاتِهم، فكل منهما رافد من روافد ثقافةِ الأمةِ، وكل منهما عنصر مكون لنسيج هذه الثقافة، وغاية ما هنالك أن هذا فنٌّ دينيٌّ وذاك فنٌّ شعبيٌّ "[(٢)].

إن هذه التسوية بين الدين والفنون الشعبية في تكوين نفسية الجماهير، تهدف إلى تحطيم متعمد للحواجز الفاصلة في نفوس الجماهير بين جانب مقدس، وجانب لا يحظى بأية صورة من صور التقديس، وإن حظي باهتمام الجماهير ولَهْوِها به ليل نهار، ومن الغريب - حقًا - أن صاحب "التراث والتجديد": "برغم أنه لا يَكُفُّ عن دعوى أحقيته في الحديث عن الجماهير

---

(١) د.حسن حنفي: الدين والثقافة الوطنية، نشر مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨م، ص٣٠ (وينظر: أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص٣٩-٤٠).

(٢) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص٤٠.

والدفاع عنها، إلا أنه يتناسى أن الجماهير التي يتحدث عنها قد صمم فكرها وشعورُها ووجدانُها ومخزونُها النفسيُ على رفض هذا الخلط، وأنها لا تعرف فنًا دينيًّا بالمعنى الذي صوره لنا صاحب "التراث والتجديد"، وإنما تَعرِفُ دينا له قدسيته وحرمته في القلوب، وتعني الفرق الذي يتخطاه صاحب "التراث والتجديد"، بين الدِّينِ كحقائق إلهية، وبين قَصصٍ شعبيٍّ لا نَدري إنْ كان مَصدرُه واقعًا، أو أساطير لا تَمُتُّ إلى الواقع بأدْنَى صِلةٍ أو سببٍ"[١].

ومن الغريب غير المفهوم –أيضًا– أنَّه بالرغم من تأكيد "التراث والتجديد" على أهمية الفنون الشعبية في نفوس الأمة وخطورتِها التي تضارع خطورة الدين في وعيها وثقافتها: "فإنه يصمُتُ صَمتَ القُبور عن "الفنون الشعبية"، ولا يرى أنها مسئولةُ من قريبٍ أو من بعيدٍ عن الواقع المُتردي لجماهير الأمَّة بينما يعودُ بالتأثيرِ كُله إلى القسم الديني فقط من هذا التراث، ويُحمِّلُه المسئوليةَ كاملةً عن كل ما أصابَ أُمَّتَنا في عصرِها الحديث من جهلٍ وفَقرٍ وتخلُفٍ، مما يؤكد لنا أن التنظيرَ بين الدين –أو القرآن الكريم– وبين الفنون الشعبية في هذا الموضع لم يكن من التحليل العلمي الذي يتسق فيه استنباط النتائج من مقدماتها، بقدر ما كان محاولة لخلخلةِ قدسيَّةِ الدين في نفوس الجماهير؛ ليصبح مُعطى تاريخيًّا قابلًا –برمته– لإعادة التشكيل، لا كمُعطًى إلهي فيه الثابتُ الذي لا يتغيرُ، والمتغيرُ القابل للتجديد"[٢].

إن قيمة التراث وربطه بالواقع يتمثلُ في مدى تأثير الأول في الثاني، أي: تأثير التراث في الحياة وربطها –من خلال حركة التجديد– بالمفاهيم الكلية الثابتة في التراث بعد إعادة تشكيل المفاهيم المرنة وتطويعها؛ لتساهم في حل مُشكلات الحياةِ المعاصِرةِ.

بيد أن صاحب "التراث والتجديد" كما يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "يرفض صراحة هذا الفهم، ويخشى أن يتسرب منه شيء إلى ذهن القاري،

---

(١) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص٤٠-٤١.

(٢) المصدر نفسه: ص٤١.

ويحرص -كل الحرص- على أن تتم عمليةُ التغييرِ لصالحِ الواقع، لا لصالح التراث على حساب الواقعِ المستقر"[١]. لأن الواقع كما يقول "د.حسن حنفي": "هو المصدر الأول والأخير لكل فكر"[٢].

ومما يؤكد هذه العلاقة بن التراث والواقع عند صاحب اتجاه "التراث والتجديد"، قوله: "ليس التراث موجودًا صوريًا له استقلال عن الواقعِ الذي نشأ فيه، وبصرف النظر عن الواقع الذي يهدف إلى تطويره، بل هو تراث يعبر عن الواقع الأول الذي هو جزء من مُكوناته"[٣].

وقوله: "التراث إذًا ليس له وجود مستقل عن واقعٍ حيٍّ يتغيرُ ويتبدلُ، يُعبِّرُ عن روح العصر، وتكوين الجيل ومرحلة التصور التاريخي"[٤].

ويقول أيضًا: "فالتراث إذن ليس وجودًا مستقلاً عن واقع حي يتغير ويتبدل، يعبر عن روح العصر، وتكوين الجيل، ومرحلة التطور التاريخي... التراث إذن مجموعة من التفاسير التي يعطيها كل جيل بناءً على "ليس التراثُ مجموعةً من العقائدِ النظرية الثابتةِ والحقائقِ الدائمةِ التي لا تتغيَّرُ، بل هو مجموعةُ تحقيقاتِ هذه النظريَّات في ظروف مُعيَّن، وفي موقف تاريخي محدد، وعند جماعةٍ خاصةٍ تضَعُ رؤيتَها وتكون تصوراتها للعالم"[٥].

وعلى هذا فإن التراث ليس له قيمة في ذاته إلا بقدرِ ما يعطي نظرية علمية في تفسير الواقع، والعمل على تطويره، عند أصحاب اتجاه "التراث والتجديد"،: "فالتراث القديم ... هو أيضًا جزء من الواقعِ ومكوناته النفسية"[٦].

---

(١) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص٤٢-٤٣.

(٢) د.حسن حنفي: التراث والتجديد، ص١٤.

(٣) المصدر نفسه: ص١٣.

(٤) المصدر نفسه: ص١٣.

(٥) المصدر نفسه: ص١٥.

(٦) د.حسن حنفي: التراث والتجديد، ص١٤.

بل إن الواقع عند أصحاب هذا الاتجاه: "هو المصدرُ الأولُ والأخيرُ لكل فكر، فإن القيم القديمةَ التي حواها التراث جُزء من هذا الواقعِ"(١).

يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" معلقًا على هذه النصوص: "هذه النصوص تعكس - في صراحة ووضوح تفسير جديد، يعود التراث -في ضوئها- إلى مصدر مادي هو الواقع، وقد غامر مؤلف "التراث والتجديد"، بتعميم الحُكمِ أكثر من مرة، في ارتباط التراث الإسلامي القديم بواقعه الذي نشأ فيه -زمانًا ومكانًا- ارتباطًا عضويًا، كذلك في قوله أن الواقع مصدر هذا التراث، وأن التراث جزء من الواقع، وأن التراث ليس حقيقةً موضوعيةً دائمةً، وإنما تعبير عن موقف تاريخي محدد، وعن تصور معين لجماعة خاصة"(٢).

وطبقًا لهذا التفسير الجديد الذي يقرر أصالة الواقع وتبعية التراث، يصبح من اللازم -وقد تغير الواقع مرارًا عديدة- أن يكون لنا الآن تراث مختلف يعبر عن واقعنا الذي نعيش فيه، وأن يكون تراثُنا القديم المرتبط مرحليا بواقع مضى وتولى، قد ذهب هو الآخر مع واقعه الذي تخطاه التاريخ المعاصر وخلفه وراءه، وألا يكون للتراث القديم هذا التأثير في نفوس جماهيرنا المعاصرة، وإلا أصبحت أصالة الواقع التي يرتكز عليها بناء "التراث والتجديد" في مهب الريح، وأصبحت النظرية في وادٍ، والتطبيق في وادٍ آخر، بيد أن النظرية الجديدة تؤكد -في أكثر من موضع- على أن تراثنا القديم بكل أبعاده لا يزال يشكل النسيج الداخلي لأفكارنا وتصوراتنا ومشاعرِنا(٣).

يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "وهكذا لا ندري: هل نصدق النظرية حين تجعل من التراث تعبيرًا عن الواقع أو انعكاسًا له؟ وثمَّتئذٍ لا بد من تكذيب القول بأننا نعيش واقعنا الحالي بتراث قديم، أو تصدق هذا القول، وفي ضوئه يجب البحث عن صيغة أخرى تحكم العلاقة بين التراث والواقع غير الصيغة التي تبنتها هذه النظرية، إذ في

---

(١) المصدر نفسه: ص١٤.

(٢) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص٤٤-٤٥.

(٣) المصدر نفسه: ص٤٥.

إطار هذه الصيغة نصبح أمام أمرين لا ثالث لهما، فإما أن يكون لنا تراث يعكس واقعنا الحالي، يختلف - بطبيعة الحال- عن تراثنا الماضي، أو إذا قبلنا "مزعومة التراث والتجديد" التي تجعلُ من تراثنا القديم علة تامة في تخلفنا، فلا مفر -والحالةُ هذه- من قلب النظرية رأسًا على عقبٍ، والقول بأصالة التراث وتأثيره في الواقع بل وجرِّه إلى الوراء، لا تأثير الواقع في التراث أو جعله جُزءًا من الواقع ... إلخ ما تفتق عنه التفسير الجديد من أحكام وأوصاف فرضت على التراث القديم فرضًا، وهي أحكام أقلُ ما يقالُ فيها: إنِّها تُضاد حقيقة التراث الإسلامي في أصوله التي ما جاءت إلا لتغير من الواقع، وتتحول به من مسارٍ إلى مسارٍ، ومن توجهٍ إلى آخر"[١].

لقد استند القائل بأن التراث تعبيرًا عن الواقع، وأنه ليس له قيمة في ذاته إلا بقدرِ ما يعطي نظرية علمية في تفسير الواقع، والعمل على تطويره، بعلم أسباب النزول، وعلم الناسخ والمنسوخ، فإنهما - من وجهة نظره - يؤكدان تبعية التراث للواقع وارتباطه به قوةً وضعفًا، وفي ذلك يقول: " فإن ما عبر عنه القدماء باسم أسباب النزول، لهو - في الحقيقة- أسبقية الواقع على الفكر ومناداته له، كما أن ما عبر عنه القدماء باسم الناسخ والمنسوخ، ليدل على أن الفكر يتحدد طبقا لقدرات الواقع وبناءٍ على مُتطلباته؛ إن تراخي الواقعُ تراخَي الفِكْرُ، وإن اشتد الواقعُ اشتدَّ الفِكرُ "[٢]. وإذا فقد: "نزل الوحْيُ حَسَبَ متطلبات الواقع، أو كما يقول علماء الأصول: طبقًا لأسباب النزول، وتبعًا لإمكانيات تقبله، وكثيرًا ما كان الوحي يُعَدَّلُ حَسَبَ الواقعِ كما يقول بذلك علماء النسخ"[٣].

ثم يصل صاحب هذا الاتجاه إلى الغاية المنشودة وهي القول بأن: " الوَحْيُ ذاتُه

---

(١) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص٤٦.

(٢) د.حسن حنفي: التراث والتجديد، ص١٣.

(٣) المصدر نفسه: ص٩٢.

مجموعة من الآيات نزلت إبان ثلاثةٍ وعشرين عامًا ... نصوص الوحي ليست كتابا أُنزِلَ مرةً واحدةً مفروضًا من عقل إلهي ليتقبله جميع البشر، بل مجموعة من الحُلولِ لبعض المشكلات اليومية ... وكثير من الحلول لم تكن كذلك في بادئ الأمر معطاةً من الوحي، بل كانت مقترحاتٍ من الفرد أو الجماعةِ، ثم أيدها الوحيُ وفرضها، وهذه الخاصية توجد في الوحي في آخر مراحله وهو: الوحي الإسلامي، فهو ليس عطاءً من الوحي بقدر ما هو فرض من الواقعِ وتأييدُ الوَحْيِ له، وهذا هو معنى أسباب النزول"(١).

ويعلق "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" على هذا النصوص فيقول: "لقد كنا ننتظر من الأستاذ ألا يقفز - بسهولة - على معالم شديدة الوضوح في هذا التراث الذي يريد تجديده، وأعني بها ما هو معروف من خطأ القول بوجود سبب نزول لكل آية من آيات القرآن الكريم، فالذي يعرفه تراث المسلمين في أسباب النزول هو أن: "نزولَ القرآن على قسمين: قسم نزل ابتداءً، وقسم نزل عقب واقِعةٍ أو سؤالٍ"(٢).

أمَّا أنَّ القرآنَ نزل طبقًا لأسباب النزول، وتبعًا لإمكانيات تقبله، فهذا مما لا يعرفه تراث الإسلام، بل هو مما يأباه هذا التراث وينكره أشد الإنكار، والأستاذ –نفسه– لم يستطع أن يدعم مقولته هذه بشيء ذي بالٍ من أقوالِ العلماءِ، بل ظلت هذه المقولةُ في كتابات الأستاذ - على طولها - أمنيةً عَزَّ تحقيقُها، لا لشيءٍ إلا لأنها نقيض الأصل الذي جاء يحدثنا عنه.

إن هذا التجديد المقترح من "د.حسن حنفي"، إنما هو تدليس وخداع، فهو لا يفرق في التجديد: "بين عقيدة وشريعة، أو بين أصل وفرع، أو بين قطعي وظني، ذلك أن التجديد

---

(١) المصدر نفسه: ص١٥٧.

(٢) جلال الدين السيوطي: أسباب النزول، اعتني به، قرني أبو عميرة، نشر المكتبة التوفيقية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣م، ج١، ص٨٢. وينظر: أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص٤٨.

الصحيح هو الذي يفرق بين هذه الأمور، وهذا ما نص عليه العلماء المتخصصون تأكيدًا على ما لا يجوز تجديده من ذلك فقعدوا القواعد وكشفوا عن المنهج الصحيح في معرفة الفرق بين التجديد والتغيير"[1].

ومما يؤكد أن غرض "د.حسن حنفي" من مشروعه الذي بَيَّنه في كتابه: "التراث والتجديد" ليس التجديد وتثبيت أركان الدين الإسلامي، وإنما هو هدم الدين، واقتلاعه من جذوره، ما ذكره "د.محمد عمارة"(•)، في كتابه "الإسلام بين التنوير والتزوير" حيث قال: "بقى أن أذكر للتاريخ إننا عندما صدر كتاب د.حسن حنفي "التراث والتجديد" عام ١٩٨٠م، اجتمعنا مجموعة من المفكرين مع "د.حسن حنفي" في جلسة نقدية لمناقشة ما في هذا الكتاب بمنزل المستشار "طارق البشري"(•)، حيث توليت أنا عرض الملاحظات النقدية على الكتاب، ولكن لم يشأ "د.حسن حنفي" يومها أن يجيب على تساؤلات الحضور إلا بابتسامة قال لي معها: هو انت اكتشفت الموضوع؟!

---

(١) د. عدنان محمد إمامة: التجديد في الفكر الاسلامي، ص٢٧، ٢٨.

(•) د.محمد عمارة: هو محمد عمارة مصطفى عمارة، مفكر إسلامي، مؤلف ومحقق، عضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، ولد سنة ١٣٥٠هـ ببلدة "صروه" مركز قلين، بمحافظة كفر الشيخ، نشأ في أسرة ميسورة الحال، تحترف الزراعة وملتزمة دينيًا، وتخرج عالمنا الجليل من كلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة ١٩٦٥م، وله العديد من المؤلفات تجاوزت مائة وثمانين منها: كتاب "التراث والمستقبل"، و"الإسلام والتعددية"، و"قراءة النص الديني"، وغير ذلك من المؤلفات (ينظر: د.محمد عمارة: قراءة النص الديني بين التأويل الغربي والتأويل الإسلامي، نشر مكتبة الشروق الدولية، ط١، د.ت، ص٨٨-٩٢).

(•) طارق البشري: هو طارق عبد الفتاح سليم البشري، مفكر وقاضي مصري ولد عام ١٩٣٣م. بحي حلمية الزيتون بمدينة القاهرة، تخرج من كلية الحقوق بجامعة القاهرة بعد أن درس فيها القانون، والفقه، والشريعة، على كبار علماء مصر، وتتنوع كتاباته بين الفكر والقانون والتاريخ، وله عدد كبير من المؤلفات منها: "دراسات في الديمقراطية المصرية"، "الديمقراطية والناصرية"، وغير ذلك من المؤلفات، (نقلًا عن الموقع الالكتروني: إسلام أون لاين).

فلما استأذنته أن أكتب عن الكتَابِ رجاني ألا أفعل وقال: لقد طبعته بحروف صغيرة حتى لا يستطيع المشايخ قراءته[١].

إن هذا الحوار الذي دار بين "د.محمد عمارة"، و "د.حسن حنفي" وقوله للدكتور عمارة هو انت اكتشفت الموضوع؟! إنه لدليل قاطع على خبث دعوى التجديد التي قام بها "د.حسن حنفي"، وما ترتب على هذا التجديد من تأويله لقضايا الألوهية؛ حيث تبين أنه كان يهدف من وراء هذا التجديد والتأويل الدعوة لهدم الإسلام، عن طريق زعزعة ثوابته وهدم أركانه، واستبدال مصطلحاته القطعية، (بمصطلحات إنسانية نسبية)[٢] ليسهل على بعض الباحثين التخلص من هذا الدين والتملص من مسئولياته ومتطلباته.

إذن فادعائه أن التراث ليس له قيمة في ذاته إلا بقدر ما يعطي من نظريات علمية، هذا يعني أن التراث عنده نوعان: نوع له قيمة وهو الذي يعطي نظريات علمية في تفسير الواقع، والثاني تراث لا قيمة له بأي وجه من الوجوه، وهو ذلك التراث الذي لا يعطي نظريات علمية في تفسير الواقع، وهذا غير صحيح؛ لأنه ما من أمة إلا ولها تراث تهتم به وترتكز عليه وتراه ذا مكانة عظيمة، والفوائد المستنبطة من هذا التراث أكبر من أن تقتصر على نظريات علمية، ويظهر هذا في رجوع الباحثين والدارسين إلى هذا التراث توثيقًا أو تقنينًا أو تصحيحًا لما هم بشأنه من بحوث ودراسات.

وأما قول "د.حسن حنفي"، بأن الحاجة تدعو إلى تفسير التراث طبقًا لحاجات العصر، والعصر متغير، فمع أنه يكشف عن سوء الهدف والمقصد فإنه يكشف أيضًا عن حقيقة ما يسميه "د.حسن حنفي" تجديدًا؛ لأن كلمة إعادة تعني استبدال شيء قديم، أو سابق بشيء

---

(١) د.محمد عمارة: الإسلام بين التنوير والتزوير، نشر دار الشروق، القاهرة، ط٢، د.ت، ص١٩٦.

(٢) (فالله) عند د.حسن حنفي هو (الإنسان الكامل) ويجب أن يحل الإنسان الكامل محل الله، والدين عند د.حسن حنفي عبارة عن أيديولوجية. (التراث والتجديد، د.حسن حنفي ص١٢٤).

حديث وجديد، وهذا هو التغيير، ولا يماري في هذا أحد إلا مكابر أو معاند، وأما قوله: "طبقًا لحاجات العصر"، فهذه تعني استبداله المنهجية الإسلامية التي تعتمد على القواعد والثوابت الشرعية، بقواعد عصرية متأثر فيها بأحداث ووقائع ومتغيرات متناقضة مع أصول العقيدة الإسلامية.

إذن فأسباب النزول في تراثنا القديم" كما يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" لا تعني – كما يقول صاحب "التراث والتجديد" – ربط الوَحْيِ بالواقع؛ إن اشتد الواقعُ اشتد الوحي، وإن تراخَي تراخَي معه، كما لا تعني تعديل الوحي حسب الواقع، بل هي – على العكس تماما – تعنى تعديل الواقع حسب الوحي، ولا يُفهم من أسباب النزول: "أن الوحي في تراثنا القديم ليس مجموعة من الحقائق الثابتة الدائمة، وإنما هو تفسير في ظرف معين، وموقفٍ تاريخي محدد، وعند جماعة خاصة، بل الذي يفهم من أسباب النزول – بعد تمحيصها وتصحيح رواياتها – أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب"[(١)].

**رابعًا: تناقض فكرة وقوع الوحي تابعًا للواقع عند أصحاب اتجاه "التراث والتجديد".**

إن من غريب الأمر أن هذه النظرة التي تجعل من الوحي تابعًا للواقع الذي نزل فيه، والتي بذل صاحب "التراث والتجديد" جُهدًا شاقًا من أجل تمريرها والتبشير بها –يتنكر لها المشروع نفسه في مواضع أخرى عديدة، بحيث يصاب القارئ المتتبع لعلاقة الوحي بالواقع بحالة من الدوار، لا يدري معها هل التجديد في هذا المشروع ينطلق من اعتبار الوحي مؤثرًا في الواقع، أو من اعتباره متأثرًا به؟

لقد انتهت النظريةُ السابقةُ التي طالَ الحديثُ عنها إلى نقيضها تمامًا في حديث آخر، لا نقول: إنها انقلبتْ رأسًا على عقب في سياق آخر، بل نقول: إنها استقامت على قدميها في

(١) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص٦١.

موضع آخر[١].ومما يدل على ذلك قول "د.حسن حنفي": "لا يهمنا في تفسير الآيات القرآنية القرآنية الرجوع إلى الوقائع التاريخية المحددة التي كانت وراء أسباب النزول، فذلك يهدف فقط إلى ضبط معاني الآيات"[٢].

ثم تتوالى تناقضات الفكرة ذاتها عَبر نصوص صريحة تُجَسِّدُ هذا التناقضَ، فتنفي بعد إثبات، ثم تثبت بعد نفي، إلى الحد الذي يستحيل معه تحديدُ موقف الأستاذ من قضية "علاقة الوحي بالواقع، بل نقول إلى الحد الذي تُفرَّغُ فيه هذه القضية من أي معنى أو مدلول؛ فمرة يحذر الأستاذ من تفسير آيات القرآن والأحاديث وأحكام التشريع: "بظروف ومناسبات طارئة خاضعة لمجريات الأحداث وتغلب الزمن"[٣]

ومرة ينادي بضرورة أن تتجاوز علوم التفسير: "التفسير التاريخي الذي وقع فيه أغلب المفسّرين، وكأن القرآن يتحدث عن وقائع مادية في زمان ومكان معينين عن طريق جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول حوادث ماضية"[٤]

وثالثة يعد الظواهر الإيجابية في علومنا العقلية هي تلك التي: "تصدر من النص الديني بعد فهمه أو تفسيره دون أن يكون لها بقايا يرجع أصلها إلى التاريخ أو إلى بيئة ثقافية أخرى .. أما الظواهر السلبية فهي الظواهر التي لا أصل لها في النصوص الدينية، والتي لا يمكن أن ترجع إليها، وبتعبير آخر: هي الظواهر المتبقية التي يرجع أصلها إما إلى التاريخ أو إلى أصول أخرى"[٥].

---

(١) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص٦٢.

(٢) د.حسن حنفي: في اليسار الإسلامي، نشر المكتبة التونسية، تونس، ١٩٨١م، ص١٠٠.

(٣) المصدر نفسه: ص١٠٠.

(٤) د.حسن حنفي: في اليسار الإسلامي، ص١٠٠.

(٥) المصدر نفسه: ص٤٣.

وبرغم هذا التناقض في فكر من يتبنون "التراث والتجديد"، إلا أننا نجد "د.حسن حنفي"، يرصد طائفة من السلوكيات غير الحضارية التي تَستعلِنُ فيها بصمات التراث وتأثيراتُه العميقةُ في الناس، ورجع بها إلى أسبابها في تراثنا العلمي القديم بكل شُعَبِه ومدارسه تقريبًا، وخصوصًا تراثنا العقلي المتمثل في علم الكلام والفلسفة والفقه وأصول الفقه.

فهذا التراث فيما يرى هؤلاء: "هو العلة الحقيقية لكل مشكلاتنا المعاصرة التي ظهر فيها عجزنا وانحطاطنا وتخلفا، فما نعانيه - الآن - من لا مبالاة وسلبية وتواكُلٍ هو أثر الإيمان بالقضاء والقدر في التراث. وما استقر في مناهج تفكيرنا المعاصر من الخلط بين العقل والوجدان"[1]. "حين نخطب ونظن أننا نفكر، وننفعل ونظن أننا نفعل، فذلك لأن العقل في التراث القديم وما ورثناه من السلف كانت مهمته تسويغ الدين - على الأقل - في علم أصول الدين وفي علوم الحكمة، وأن العقل لم يستقل على الإطلاق، ولم يوجه نحو الواقع –وهو طرفه الأصيل –إلا في علم أصول الفقه ... الذي انتهى أيضًا إلى الثباتِ وتحجيرِ الأصول وتغليبها على الواقع حتى إنه لم يبق إلا التقليد"[2].

وهكذا لم يشأ "الأستاذ" أن يفرق بين ما هو أصيل وصحيح ومطلوب، وبين ما هو طفيلي وزائف ومطلوب القضاءُ عليه في تجديده للتراث، والسبب في هذا الخلط: هو أن سيادته لم ير من تراثنا القديم –في هذا الموضع - إلا سلوكيات معاصرة رديئة، ثم راح يحاكم بها التراث نفسه مع أنه أول من يتيقن أنها تطبيقات سيئة للتراث وليست تراثا، وأن محاكمة المبدأ بتطبيقات تنحرف عن المبدأ نفسه ليست من البحث العلمي المنصف في شيء، اللهم إلا إذا اعتبر "مشروع التجديد" أنّ المحتوى الداخلي للتراث ليس إلا السلبية

(١) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص٦٢.

(٢) د.حسن حنفي: التراث والتجديد، ص١٥.

والنفاق والخُنوعَ[1].

وهكذا يتضح لنا أن التراث في فكر "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، لا يخرج عن معناه اللغوي للتراث، فهو كل ما يتركه السابق للاحق، والأصل للفرع، وكذا كل ما يعقبه الرجل لورثته بما في ذلك الدين، والمال، والمجد، والحسب والنسب، ونتيجة لما سبق فكل ما جاءنا عمن قبلنا من ثقافة وعلم ودين، فهو تراث، وعلى هذا فالتراث: "يطلق على التراث المادي والتراث اللا مادي.

والتراث لديه كل ما ترك من مواريث مادية كالآثار، والمتاحف، وما ترك من ثقافة، وما ترك من فلسفات قديمة، وما ترك من نصوص مقدسة، كالتوراة، والإنجيل والقرآن.

كما أن تجديد التراث الإسلامي لا يُحسِنُه إلا عالم ثابث القَدَمَيْن في دراسة المنقولِ والمعقولِ، فاهم لطبيعة التراث ولطبيعة المناهج وأدوات التحليل الفكري المستخدمة في البحث والتقصي، وهل تتلاءمُ مع طبيعة تراث يعتمدُ على أصولٍ ثابتةٍ موجهةٍ للواقع وحاكمة عليه، أو تتنافر معه منذ الخطوة الأولى من البحث.

كما أن التراث في فكر "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": ليس كله مقبولًا، وليس كله مرفوضًا، وبتعبيرٍ أدق: ليس كله قادرًا على مواجهةِ مشكلات العصر، وليس كله – أيضًا –بعاجز عن التعامل معها، وهذه ليست سلبية يُوصم بها التراث، بل هو منطقُ الأشياء وحقائقُ الأمور، فالحركة المتجددة هي خاصة هذا التراث، وتستلزم –بالضرورة إلغاء عناصِر، وإبقاء عناصر أخرى، وإضافة عناصر ثالثةٍ حسب الحاجةِ والمصلحةِ، والتراث بهذا المعنى تيارٌ دافق، ونهر سيَّالٌ لا يكُف عن الجريانِ، أو هكذا يجبُ أن يكون، وإلا تحول إلى ما يُشبهُ ماء راكدًا آسنًا يضر أكثر مما يفيد.

(١) أ.د. أحمد الطيب: التراث والتجديد مناقشات وردود، ص٧٢.

## المبحث الثالث

## التجديد في فكر الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب.

### أولاً: التجديد جوهر التراث "النقلي والعقلي في فكر الإمام الأكبر أحمد الطيب.

إن التجديد جوهر التراث "العقلي والنقلي"، فقانون التجدد أو الصيرورة أو التغير إنما هو في الأصل قانون قرآني عقلي، يقول: الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "إن قانون التجدد أو الصيرورة أو التغير إنما هو في الأصل قانون قرآني، وهو سنة من سنن الكون التي لا تتبدل ولا تتحول، وقد وضعه الله شرطًا للتغير إلى الأفضل، في نصوص قرآنية واضحة وضوح الشمس: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١). وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الأنفال: ٥٣)"[1].

إنه لمن المتفق عليه عند المسلمين جميعًا أن رسالة الإسلام تتفرد عن بقية الرسالات بخصائص معينة:

**الأولى**: أنها رسالة خاتمة، وأن نبيها آخر الأنبياء، قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٤٠).

**والثانية**: أنها رسالة عامة للناس جميعًا، تتخطى حدود الزمان والمكان وستظل تتمتع بهذه الخاصية إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سبأ: ٢٨).

إن الخاصية الثانية مترتبة على الأولى ترتبا منطقيًا؛ إذ ختم النبوة يستلزم بالضرورة عموم الرسالة للناس جميعًا؛ بحيث لا يختص بها قوم دون قوم، وإلا جاء الهدي الإلهي ناقصًا، يفيد منه أناس ولا يفيد منه آخرون، ومع هذا الافتراض يظل الناسُ في حاجة إلى نبوة جديدة،

---

(١) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٦٨.

فلا تكون النبوة التي تحدثنا عنها نبوة خاتمة، وهذا تناقض، وتقتضي "الخاتمية" استمرار رسالة النبي الخاتم إلى آخر الزمان، وإلا انقطع هديُ السماء، وتوقف اللطف الإلهي، وهذا في فلسفة الإسلام نقص يستحيل أن يتصف الله به[(١)].

ففي هذه النصوص يبين "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" أن التجديد خاصة لازمة لرسالة الإسلام، حيث إن رسالة الإسلام رسالة خاتمة عامة للناس جميعًا، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗا وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ (سبأ: ٢٨ (. وقد أكد النبيﷺ هاتين الحقيقتين –الخاتمية، وعموم الرسالة– فقال: "وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس كافة"[(٢)]. وقول النبيﷺ: "وأرسلت إلى الخلق كافة وخُتم بي النبيون"[(٣)]. ولقد مضى على ظهور النبوة الخاتمة أكثر من أربعة عشر قرنًا، ولم يظهر شخص واحد جاء برسالة إلهية ونجح في حملِ الناس عليها، أو استطاع أن يكون أمة تصدقه فيما جاء به.

يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "وقضية عموم الرسالة تفترض ضرورة اشتمالها على ما ينفع الناس في أمور الدين والدنيا معًا، بحيث تستجيبُ لحاجتهم وأمور معاشهم مهما اختلفت أماكنهم، وتغيرت أزمنتهم، وهذا يعني أن تكون شريعة الإسلام جاهزة ومستعدة – بطبيعتها – لتقديم حلول وصيغ معيشية متغيرة، تواكب تغير

---

(١) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٦٥.

(٢) محمد بن إسماعيل البخاري: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه، تحقيق، محب الدين الخطيب، نشر المكتبة السلفية، القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ، حديث رقم (٣٣٥) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما.

(٣) مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: صحيح مسلم، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، سوريا، بيروت، ط١، ١٣٧٣هـ، حديث رقم (٥٢٣) . من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه.

الجديد بعد القديم، وهو ما أكده القرآن نفسُه في الآيات الكريمة: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ (البقرة: ١٨٥) . وقوله تعالى: ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ ﴾ (المائدة: ٦) .وقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (الحج: ٧٨) "[١] .

إن من خصوصية رسالة الإسلام أنها رسالة ذو مرونة وحركة في نظرتها إلى طبيعة الإنسان الروحية والمادية، والتي تفرق فيها بين ما يكون ثابتًا على الزمانِ، ولا يشكلُ عنتًا ولا حرجًا إذا طولبوا به، وبين ما يتغيرُ في حياتهم مما لا يستطيعون له دفعًا.

إن: "القدرة على التجديد أو التجدد الذاتي هو التعبير الدقيقُ عن خاصية المرونة هذه، وهو الوجه لمعنى صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان، ولولاه ما استطاعت هذه الرسالة أن تنتشر في الشرق والغربي بين أمم تتغاير فيما بينها تغايرًا جذريًا في شتى مناحي الحياة"[٢] .

هذا وقد تميزت الشريعة الإسلامية بين سائر الشرائع والأنظمة ببرنامج متكامل ومؤهل بعناية إلهية فائقة لتلبية مطالب الإنسان، حيث جاءت بنصوص ثابتة تخاطب الحاجات المستقرة في حياة الناس، وبنصوص أخرى عامة وكلية تخاطب الإنسانية في مجال حاجاتها المتطورة لإرشادها وتوجيهها لإتباع صراط الله المستقيم، وتحذرها من السبل المضلة، يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "إن الشريعة الإسلامية قد تميزت بين سائر الشرائع والأنظمة ببرنامج متكامل ومؤهل بعناية إلهية فائقة لتلبية مطالب الإنسان، حيث جاءت بنصوص ثابتة تخاطب الحاجات المستقرة في حياة الناس، وبنصوص أخرى عامة وكلية تخاطب الإنسانية في مجال حاجاتها المتطورة لإرشادها وتوجيهها لإتباع صراط الله المستقيم، وتحذرها من السبل المضلة، وحتى لا يتحول التطور والتقدم إلى عبث وضياع

(١) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٦٧.

(٢) المصدر نفسه: ج١، ص١٦٨.

مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (الأنعام: ١٥٣)"[(١)].

إن أوَّل ما تنبغي الإشارة إليه هو بيان أنَّ العلاقةَ بين "التجديد" وبين بقاء الإسلام دينًا حيًّا يقدِّم الخير للبشرية جمعاء: "هي علاقة التطابق طردًا وعكسًا، وهما أشبه بعلاقة الوجهين في العُملةِ الواحدة، لا ينفصم أحدهما عن الآخر إلَّا ريثما تفسد العُملة بوجهيها وتصبح شيئًا أقرب إلى سقط المتاع، وشهادة التاريخ تثبت أنَّ الإسلام ظلَّ -مع التجديد- دينًا قادرًا على تحقيق مصالح الناس، وإغرائهم بالأنموذج الأمثل في معاملاتهم وسلوكهم، بغضِّ النَّظر عن أجناسِهم وأديانهم ومعتقداتهم؛ وأنه مع الركود والتقليد والتعصُّب بقي مجرَّد تاريخٍ يُعرض في متاحف الآثار والحضارات، وغاية أمره أن يأرز إلى دُور العبادةِ، أو يُذَكَّرَ به في المواسم والمآتم والجنائز على القبور... وهذا المصير البائس لا يزال يشكِّل أملًا لذيذًا، وحُلْمًا ورديًّا يداعب خيال المتربِّصين في الغرب والشرق، بالإسلام وحده دون سائر الأديان والمذاهب، ومن هؤلاء مَن ينتمي إلى هذا الدِّين باسمِه وبمولدِه"[(٢)].

ومما يجب أن يتنبه إليه المسلمون ويلفتوا أنظارهم إليه أن قانون التجدُّد أو التجديد، هو قانون قرآني خالص، توقَّف عنده طويلًا كبارُ أئمةِ التراث الإسلامي وبخاصة: في تراثنا المعقول، واكتشفوا ضرورته لتطور السياسة والاجتماع، وكيف أنَّ الله تعالى وضعه شرطًا لكل تغيُّرٍ إلى الأفضل، وأن حال المسلمين، بدونه، لا مفر له من التدهور السريع والتغير إلى

---

(١) أ. د. أحمد الطيب: الخلط بين ما هو ثابت فى الدين وما هو متغير آفة تعوق التجديد، مقاله منشورة بتاريخ ٢٨/ ٤/ ٢٠٢١م، نقلًا عن الموقع الالكتروني: https: //www.youm٧.com/story/.

(٢) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: تجديد الفكر الإسلامي أو الخطاب الديني، كلمة فضيلة الإمام الأكبر في مؤتمر الأزهر العالمي التجديد في الفكر الإسلامي، المنعقد بتاريخ ٢٧/ ٢٨/ ١/ ٢٠٢٠م، مجلة الأزهر، نشر مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، رجب ١٤٤١هـ، مارس ٢٠٢٠م، ج٧ لسنة ٩٣، ص١٠٥٥.

الأسوأ في ميادين الحياة"[1]. وقد استند علماؤنا في أنظارهم هذه؛ إلى آيات من القرآن الكريم تشير تلميحًا أو تصريحًا إلى هذا القانون - قانون التجدُّد أو التجديد-، مثل قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرٗا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴾ (الأنفال: ٥٣) ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ ﴾ (الرعد: ١١) ﴿ وَتَرَى ٱلۡجِبَالَ تَحۡسَبُهَا جَامِدَةٗ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ ﴾ (النمل: ٨٨) ﴿ أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ ٱلۡأَوَّلِۚ بَلۡ هُمۡ فِي لَبۡسٖ مِّنۡ خَلۡقٖ جَدِيدٖ ﴾ (ق: ١٥) ﴿ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ ﴾ (الشورى: ٥٣) ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ ﴾ (غافر: ٣)[2].

كما تدرَّعوا بحديث صحيح صريح في هذا الباب، هو قوله: "إِنَّ اللهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا"[3].

ويبين لنا "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" في لمحة فكرية أصيلة أن فكرة التجديد في التراث العقلي موجودة في الفكر الإسلامي قبل مقولات قدامى اليونان، أو الفلاسفة الغربيين، ونجد ذلك في القول بتجدد الوجود الطبيعي لحظة بلحظة فيقول: "وكنا نظن أن فكرة ضرورة الوجود الطبيعي وتجدده لحظة بعد لحظة، من مقولات قدامي اليونان، أو من تأصيلات الفلاسفة الغربيين، وأنها غريبة عن الجو الفكري والفلسفي في أدبيات الإسلام، لكننا -ولفرط الدهشة- وجدناها مسطورة في أمهات التراث عند المسلمين: فالأشاعرة من المتكلمين يقررون في مباحثهم الطبيعية أن "العَرَض"، لا يبقى زمانين

---

(١) أ.د. أحمد محمد أحمد الطيب: تجديد الفكر الإسلامي أو الخطاب الديني، ج٧، ص١٠٥٥-١٠٥٦.

(٢) المصدر نفسه: ج٧ لسنة ٩٣، ص١٠٥٦.

(٣) أخرجه الإمام أبو داود في سننه: (٤٢٩١)، والإمام الطبراني: في المعجم الأوسط (٦٥٢٧)، والحاكم في المستدرك: (٨٥٩٣)، كلهم من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - وقال الإمام السخاوي في المقاصد الحسنة (ص٢٠٣)، وسنده صحيح ورجاله كلهم ثقات، وقد اعتمد الأئمة هذا الحديث، فروينا في المدخل للبيهقي بإسناده إلى الإمام أحمد، أنه قال بعد ذكره إياه فكان في المئة الأولى عمر بن عبد العزيز وفي الثانية الشافعي.

متتاليين، وأن وجود الأعراض إنما يكون بانقضائها وتجددها لحظةً بعد أخرى، و"أبو إسحاق النظام ت ٢٣١هـ"، و"أبو القاسم الكعبي ت ٣١٧ هـ" من المعتزلة - يرددان نفس هذه المقولة، بل يخطو "النظام" خطوة أبعد؛ يقرر فيها أن "الأجسام" أيضًا غير باقية، وأنها تتجدد حالا فحالًا، والنتيجة التي تنتهي إليها هذه الأنظار المعمقة هي: أن الكون متجدد وصائر من حال إلى حال في كل لحظة، سواء أكان تجدده بتبدل الأعراض المتغيرة والمتعاقبة على جواهرها الثابتة، فيما يقول "الأشاعرة"، أم بتجدد الأعراض والجواهر معًا فيما يقول "النظام"[(١)].

ويؤكد "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" على وجود فكرة التجديد في التراث العقلي والنقلي في الفكر الإسلامي، فيقول: " ويعد الفيلسوف المسلم "صدر الدين الشيرازي ت١٠٥٠هـ"، فيلسوف "الصيرورة" قبل "هنري برجسون الفرنسي Henri Bergson ١٩٤١م"، وقبل أنصار "الديالكتيك الطبيعي"، فقد تفرد "الشيرازي" في تاريخ التفلسف العقلي، بالقول بوقوع الحركة في مقولة "الجوهر"، وأن الطبيعة الجوهرية غير قارَّةِ الذات، وكان الفلاسفة - قبله - يجترُّون نظرية "أرسطو" في ثبات الطبيعة في عالميها: السفلي والعلوي، فلما جاء "الشيرازي" قلب هذه النظرية رأسًا على عقب، وقال بتجدد الأجرام السفلية والعلوية معًا"[(٢)]. وله في هذا المعنى تشبيهٌ أخَّاذٌ يقولُ فيه: "إن حال الشمسِ والقمرِ كحالِ زيدٍ وعمرٍو، في تبدلهما وانقضائهما، ودُثورِهما وفنائهما، من جهة اشتمالهما على الطبيعة الجِرميةِ السيالةِ الزائلة، وأن الحمل والثور والسنبلة في عالم السماء كالحمل

(١) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٦٩.

(٢) المصدر نفسه: ج١، ص١٦٩. (وينظر: صدر الدين الشيرازي: الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، سفر١، ص٢٣٤-٢٣٥).

والثور والسنبلة في عالم الأرض، من حيث إن أشخاص الكل متجددة في كل حين"[١].

ولا ينبغي أن نفهم أن فلاسفة الصيرورة والتجدد الدائم من مفكري المسلمين يُرددون مقولات مستجلبة من الخارج، أو مضادة لطبيعة الإسلام، فهم –أنفسهم –: "يلفتون أنظارنا إلى أن إشارات من القرآن الكريم كانت مصدر إلهامهم بهذه الأنظار"[٢]. "فمن اكتحلت عينه بنور الإيمان، وتنور قلبه بسطوع آيات القرآن يجد أعيان العالم دائمًا متبدلة، وتعيناتها المترادفة متزائلة خلقًا من بعد خلق، وطورًا من بعدِ طورٍ، سائرة سائلة إلى طريق الآخرة، متوجهة إلى الله راجعة إليه"[٣].

وقد استدل "الشيرازي ت١٠٥٠هـ" على نظريته في الكون المتجدد بالحركة الجوهرية، بعدة آيات من القرآن الكريم، قال تعالى: "﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍۚ إِنَّهُۥ خَبِيرُۢ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾ (النمل: ٨٨). وقال تعالى: ﴿ أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِۚ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ (ق: ١٥) "[٤].

وهذه الآية الثانية ألهمت "الشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي ت١٣٨هـ"، بخيال خصيب في تجدد الكون في كل لحظة، يلخصه في عبارته الموجزة: "إن الموجود كله متحرك

---

(١) أ.د. أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٦٩. وينظر: صدر الدين الشيرازي: الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، سفر١، ص٢٣٤-٢٣٥. وينظر أيضًا للشيرازي: مفاتيح الغيب، تعليقات، ملا علي نوري، نشر وزارت فهرنك، طهران، إيران، ١٣٦٣هـ، ج١، ص٣٩٧.

(٢) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٧٠.

(٣) صدر الدين الشيرازي: مفاتيح الغيب، ج١، ص٤٢٦.

(٤) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٧٠. (وينظر: صدر الدين الشيرازي: مفاتيح الغيب، ج١، ص٥٧٤).

على الدوامِ دنيا وأخرى[١].

إن حديث التجديد ليس غريبًا طارئًا أو شاذًّا في تراث الإسلام، أو هو مجرد "آلة" ملصقة به من الخارج، فالعكس هو الصحيح: إنه جوهر هذا التراث العقلي وروحه وطاقة حركته.

يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "وما لنا نذهب بعيدًا في تلمس الأشياء والنظائر لاكتشاف أصالة عنصر التجديد في الإسلام، وبين أيدينا نص صريح من نصوص السنة الصحيحة، يؤكد على ضرورة التجديد في الدين بصورة منتظمة على أيدي النابهين من علماء هذه الأمة، يقول فيه النبي ﷺ: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها"[٢].

ويعلق "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، على هذا الحديث مبينًا أن هذا

---

(١) صدر الدين الشيرازي: الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، سفر٣، ص٣٤٨. وينظر: تحليلًا دقيقا لنظرية ابن العربي في تبدل العالم في كل نفس، في كتابه "فصوص الحكم"، بشرح داود قيصري، نشر شركة انتشارات علمي، طهران، إيران، ط١، ١٣٧٥هـ، ص٧٩٠-٧٩٥. وينظر أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٧٠.

- هذا وينبغي أن نلفت النظر إلى أن الحركة التجديدية تختلف - جذريًا- عن مثليتها في الفلسفات الأخرى -المادية أو الروحية- فبينما يرجع التجدد الطبيعي في هذه الفلسفات إلى مبدأ داخل الطبيعة نفسها: "الذرات، أو التطور الخالق، أو صراع الأضداد" فإن الفلسفة الإسلامية ترد التجدد في الطبيعة إلى مبدأ مفارق ومتعال على المادة هو الله تعالى، فالصيرورة مخلوقة لله تعالى، وهي في الوقت ذاته صائرة وراجعة إليه، قال تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ (الشورى: ٥٣) وقال تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ (غافر: ٣).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، حديث رقم (٤٢٩١) والطبراني في المعجم الوسط حديث رقم (٦٥٢٧) وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه السخاوي: المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق، محمد عثمان الخشت، نشر دار الكتب العربي، القاهرة، ط٢، ١٤١١هـ، حديث رقم ١٤٩. ج١، ص٢٠٣.

الحديث: "تناوله الأقدمون بالبحث والتحليل، وكتبوا فيه "رسائل مستقلة"[١]. أثاروا فيها مسائل وقضايا علمية جديرة بالتقدير، مثل المراد برأس المئة، هل هو أولها أو آخرها أو أوسطها؟ وما المراد بالتجديد؟ ومن هم المجددون؟ وهل يكون المجدد من المئة الأولى وحتى القرن التاسع في قائمة السيوطي، أو القرن الرابع عشر في قائمة صاحب وسيلة المجددين.

لاحظ أن مرادهم من التجديد لم يتجاوز دائرة: "إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة من البدعة"، فلم يفسروا التجديد في الحديث الشريف بالمعنى المفهوم في عصرنا الآن، وهو: "قراءة النص الشرعي قراءة جديدة من أجل تنزيله على واقع تغير، ومصالح استجدت"[٢].

**ويطرح "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، سؤلًا فيقول: ولكن ما السبب في عدم تفسير التجديد في الحديث الشريف بالمعنى المفهوم في عصرنا لدى أئمتنا القدامي؟ .**

ويجيب "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" قائلًا: "السبب الذي من أجله لم يتناول أئمتنا القدامى تعريفًا يتماشى مع العصر الحاضر، أو يكون صالحًا لجميع العصور– في ظل مجتمع إسلامي مستقر– هو أنهم لم يشعروا بحاجة إلى تفسير من هذا القبيل، غير أنهم تركوا لنا في شُروحهم – رغم خلافاتهم– عناصر إيجابية يُمكن أن نفيد منها في حركة تجديدٍ مُعاصرٍ، من هذه العناصر: كلمة "من" في الحديث تنطبق على أكثر من شخص، ويجوز– تبعًا لذلك– أن يتعدد المجددون في العصرِ الواحدِ والبلدِ الواحدِ أيضًا، ويكونُ

---

(١) مثل "رسالة التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مئة"، لجلال الدين السيوطي، ط، مكة المكرمة، وكذلك رسالة مخطوطة بدار الكتب المصرية (رقم٤٩٣٠تاريخ) بعنوان: "وسيلة المجدين في شرح التجديد وتراجم المجددين" لمحمد بن محمد الجرجاوي المراغي "ت، بعد سنة ١٣٥٥هـ" وفي هذه الرسالة إحالات عديدة إلى مصنفات ورسائل كثيرة في موضوع التجديد والمجددين".

(٢) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٧٢.

الحديثُ - بهذا المعنى - سندًا شرعيًا لقيام مجامع علمية معاصرة تضطلعُ بالمجال الذي يجدد فيه، ولا يقتصر التجديد على علمِ الفقه، بل يجبُ أن يشمل التجديد كل ما يهم المسلمين من أمور الدنيا والدين، ويُركزون في هذا الصدد على الحروب والسياسة والعدل وحقن الدماء، رفض القول المشهور بين الفقهاء، وهو: انقطاع الاجتهاد بعد القرن الخامس الهجري، إذ لا حجة تنهضُ لإثباته، ومواهبُ الله تعالى فياضةٌ في كل عصر وزمان، وجُودُه ﷻ ممنوحٌ غير ممنوع"[(١)].

ومما يدل أيضًا على أن التجديد جوهر التراث "العقلي والنقلي"، الكتب والرسائل التي أفردها العلماءُ بموضوع التجديدِ قديمًا وحديثًا، وهم بصدد البيانِ؛ لقوله - ﷺ -: "إِنَّ اللهَ يبعثُ لهذه الأمةِ على رأسِ كلِّ مئةِ سنةٍ منْ يُجدِّدُ لها دينَها"[(٢)].

وفي مقدمتِهم الإمامُ "السيوطي" المتوفَّى تسعمائةٍ وإحدى عشرةَ هجريةٍ، أي منذُ أكثرَ من خمسمائةِ (٥٠٠) عامٍ؛ وهو أزهريٌّ من رأسِه إلى أَخمُصِ قدميه، ولهُ كتابٌ في هذا الموضوعِ بعُنوانِ "التنبئةُ بمن يبعثهُ اللهُ على رأسِ كلِّ مئةٍ"، وكتابٌ آخرَ بعنوانِ "الردُ على من أخلدَ إلى الأرضِ وجهِل أنَّ الاجتهادَ في كل عصرٍ فرضٌ"، ورسالةُ "إرشادُ المهتدينَ إلى المجتهدينَ"... "[(٣)].

إذن التجديدُ جوهرُ التراثِ العقلي والنقلي، وذلك لأن شريعةُ الإسلامِ تميّزتْ من بينِ سائرِ الشرائعِ والأنظمةِ ببرنامجٍ مُتكاملٍ ومؤهَّلٍ بعنايةٍ إلهيةٍ فائقةٍ؛ لتلبيةِ مطالبِ الإنسانِ في نظامِهِ المزدوجِ، فجاءتْ بنصوصٍ ثابتةٍ تُخاطِب الحاجاتِ المستقِرَّةَ في حياةِ الناسِ وبنصوصٍ أخرى عامةٍ وكُليّةٍ تُخاطِبُ الإنسانيةَ في مجالِ حاجاتِها المتطورةِ؛ لتُرشدَهَا

---

(١) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٧٣.

(٢) أ.د. أحمد الطيب: قضية التجديد، الحلقة٢٣، بتاريخ ٤/ 5/ ٢٠٢١م.

(٣) المصدر نفسه: قضية التجديد، الحلقة٢٣، بتاريخ ٤/ 5/ ٢٠٢١م.

وتوجهَها إلى إتباع صراطِ اللهِ المستقيم، وتحذِّرَها من تنكبِ السُّبُلِ الأخرى المُضلةِ عن سبيلِ اللهِ، وحتى لا يتحوَّلُ التَطَوُّرُ والتقدُّمُ إلى عبثٍ وضياعٍ بل إلى جحيمٍ لا يُطاقُ، قال الله تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (الأنعام: ١٥٣).

يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الإِسْلَامَ خَاتَمُ الأَدْيَانِ وأنّ نُبُوَّتَهُ خَاتَمَةٌ كَذَلِكَ، ثَبَتَ اسْتِمْرَارُ شَرِيعَتِهِ وعُمومُها للنّاسِ ولَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَشْتَمِل هِذهِ الشَّرِيعةُ عَلَى مَا يُلَبِّي حَاجَاتِهِم فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، وَلَمَّا كَانَتْ حَاجَاتُهُم مَنْهَا مَا هُو مُلازِمٌ لَهُمُ مَلَازَمَةَ الظِلِّ لَا يزولُ ولَا يتطورُ بتطورِ الزمانِ والمكانِ، وهي الحاجاتُ الفطريةُ والرُّوحيةُ والخُلُقِيَةُ، ومنها ما هو خَاضِعٌ لقانونِ الصيرورةِ والتطورِ، كحاجةِ الإنسانِ المعيشيَّةِ والاجتماعيَّةِ والاقتصاديَّةِ والسياسيَّةِ"[1].

في هذا النص يبين "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"؛ أنه لما كان ثابتًا أن الإسلام هو خاتم الأديان، ولما كان ثابتًا أيضًا أن نبوة سيدنا محمد ﷺ هي خَاتَمَةٌ كَذَلِكَ، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾ (الأحزاب: ٤٠)، ثَبَتَ اسْتِمْرَارُ شَرِيعَتِهِ وعُمومُها للنّاسِ ولَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَشْتَمِل هِذهِ الشَّرِيعةُ عَلَى مَا يُلَبِّي حَاجَاتِهِم فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ، يقول الله تعالى: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴾ (المائدة: ٤٩)، وقال تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الجاثية: ١٨).

---

(١) أ.د. أحمد الطيب: أهم العوامل التي شكلت ما يشبه "العوائق" على طريق التجديد، الحلقة ١٦، بتاريخ٢٨/ ٤/ ٢٠٢١م.

فهل نسخت هذه النصوص التي تلزم بهذه الشريعة وتوجب الحكم بها، وتنفي الإيمان عمن خالفها؟ .

لا شك أن الجواب على هذا السؤال: هو النفي القاطع؛ فإن النسخ لا يكون إلا في زمن البعثة؛ لأن هذا الحق ليس لأحد من دون الله تعالى، ولا سبيل إليه إلا بالوحي المعصوم، وقد أكمل الله تعالى لنا الدين، وأتم علينا النعمة، وأحكم آياته قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾ (المائدة: ٣) .

ويطرح "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"؛ سؤالًا يفرض نفسه فيقول: إذا كانت الشريعةُ مرِنَةً ومُتَطوِّرَةً وذاتَ قدرةٍ على مواكبةِ المُتَغيِّراتِ، فلماذا هذه الأزمةُ المركَّبَةُ التي باعدتْ بينَ واقعِ المسلمينَ وثقافتِهِم الشرعيَّةِ، وحمَلَتْهُم على أن يفكِّروا بثقافةٍ ويعملوا بثقافةٍ مُغايِرَةٍ؟ .

**ويجيب قائلًا**: "بغيابُ التجديدِ الذي يَعْني في أبْسطِ معانيهِ مُراجعةَ المستَجَدَّاتِ العمليةِ على ضَوْءِ القواعدِ الكليةِ والمبادئِ العامةِ وليْسَ تَحْفِلُ بها الشريعةُ في مجالِ المُتَغيِّراتِ، ولا يكونُ التجديدُ على ضوءِ أمثلةٍ جزئيةٍ كانت في عصرٍ من العصورِ مستجداتٍ ثم تخطَّاها التَطَوُّرُ وخلّفها وراءَ ظهرِهِ؛ فالمراجعةُ على الجزئياتِ هنا أشبهُ بمراجعةِ ظاهرةٍ حيَّةٍ على ضوْءِ ظاهرةٍ ميْتَةٍ، وواضحٌ أنَّ النتيجةَ _مهما كانتِ المراجعةُ عميقةً مستوفاةً_ لابد أن تنتهيَ إلى إقصاءِ القواعدِ الشَّرعِيَّةِ الكُليّةِ والبحثِ عن المطلوبِ في فراغٍ مظلم"[(١)].

## ثانيًا: عوائق التجديد كما يرى الإمام الأكبر أحمد الطيب.

إذا كان التجديد بهذه الأهمية في تراثِنا العقلي والنقلي، فالسؤال الذي يفرض نفسه هو: لماذا الجمود إذًا؟ أو لماذا ظلت محاولاتُ التجديدِ الحديثِ كسيحةٌ مُتعثرةً؟! ولماذا

(١) أ.د. أحمد الطيب: أهم العوامل التي شكلت ما يشبه "العوائق" على طريق التجديد، الحلقة ١٦، بتاريخ ٢٨/ ٤/ ٢٠٢١م.

أخفقت في تطوير الفكرِ الإسلامي وإعدادِه الإعدادَ المطلوب لمواجهةِ الفكر الغربي؟

**ويجيب** "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، على هذا السؤال قائلًا: "هناك عدة عوائق لعِبت دورًا خطيرًا في تجميدِ حركةِ التجديدِ وبعثِ نزاعاتِ التقليدِ والتعصّبِ من أهمِّها، بل أولُّها: -

**أ-** عدم التفرقة - عمليًا بين ما هو ثابت في الدين وما هو متغير، إذ من المسلم به عند المسلمين جميعًا: أن الإسلام - بما هو دينُ الزمانِ والمكانِ- لابد أن يشتمل على ثوابت خالدة، وعلى متغيرات متحركة، وأنه في مجال الثوابت يضع ضوابط قطعية خالدة لا تتأثرُ بتقلبات الزمان ولا بحركات التطور، وهي قابلة للتطبيق في عصر الذرة وسُفُنِ الفضاء، مثلما كانت كذلك في عصرِ الصحراءِ والإبلِ تمامًا بتمامٍ"[1].

والأمر بالعكس في مجال المتغيرات الذي خوطب فيه الناس: "بمبادئ عامة، ومُجملاتٍ مرِنةٍ، وظنيَّاتٍ واسعة، يمكن أن تنزل على الواقع بوجوه شتي؛ تبعًا لتطور ظروف الحياة وعلاقاتها، وعلم الإنسان وتجاربه"[2].

ويبين "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، ثوابت الدين التي لا تقبل التغيير والتجديد فيقول: "وثوابتُ الدين -التي لا تقبل التغيير- هي العقيدةُ، وأركان الإسلام الخمسةُ، وكل ما ثبت بدليلٍ قطعي من المُحرماتِ وأُمهاتِ الأخلاقِ، وما ثبت بطُرقٍ قطعيةٍ في شؤون الأسرة من زواج وطلاق وميراثٍ، ومعاملاتٍ وحدودٍ وقِصاصٍ لا تدخلُ تحت الحصر ... وهذه الثنائيةُ بين ثوابت ومتغيراتٍ في رسالة الإسلام تكشفُ عن إعجاز هذه الرسالةِ، وأنها -بحق- دينُ الفطرة؛ لأن الإنسان -بما هو روح وجسد- كائن مواطنٌ في

---

(١) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٧٥.

(٢) د. حسن الترابي: قضايا التجديد نحو منهج أصولي، نشر دار الهدي، بيروت، ٢٠٠٠م، د.ت، ص٣٨-٤٥.

عالمين، ومشدُودٌ إليهما بعلاقتين: علاقةٍ بالله تعالى، وعلاقةٍ بوسطٍ مادي متغيرٍ غير مستقر، فما كان متعلق بالله من عقائد وعبادات ونُظمٍ ثبَّته الإسلام، وما تعلق بالجانب المتغير راعى فيه المُرونة والحركة، ولكن في إطار الأهداف العليا للإيمان بالله تعالى"[١].

ففي هذا النص أراد "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، أن يبين لنا أن هناك ثوابت في الدين لا تتغير ولا تقبل التجديد، مثل العقيدةُ بكل ما يتعلق بها كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر، وغيرها من مسائل العقيدة، وأركان الإسلام الخمسةُ، وكل ما ثبت بدليلٍ قطعي من المُحرماتِ وأُمهاتِ الأخلاقِ، وما ثبت بطُرقٍ قطعيةٍ في شؤون الأسرة من زواج وطلاق وميراثٍ، ومعاملاتٍ وحدودٍ وقِصاصٍ، ثم يوضح لنا أن الثنائيةُ بين ثوابت الدين ومتغيراته في رسالة الإسلام تكشفُ عن إعجاز هذه الرسالةِ، وأنها –بحق– دينُ الفطرة؛ لأن الإنسان –بما هو روح وجسد– كائن مواطنٌ في عالمين، ومشدُودٌ إليهما بعلاقتين: علاقةٍ بالله تعالى، وعلاقةٍ بوسطٍ مادي متغيرٍ غير مستقر، فما كان متعلق بالله من عقائد وعبادات ونُظمٍ ثبَّته الإسلام، وما تعلق بالجانب المتغير راعى فيه المُرونة والحركة، ولكن في إطار الأهداف العليا للإيمان بالله تعالى.

يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "ومهما رحتَ تبحثُ عن السببِ في قدرةِ هذه الشريعةِ على قيادة مجتمعاتٍ إنسانيةٍ متباينةٍ فلن تجدَ إجابةً أصدقَ من أنّها شريعةٌ ذاتُ تكاليفَ ثابتةٍ في مجالِ العباداتِ والأخلاقِ والقيمِ العليا الحاكمةِ للاجتماعِ والاقتصادِ والسياسةَ، وتكاليَف أُخرى مرنةً، متحركةً في كلِّ مجالٍ يخضع للتغيرِ المدني ويتغيرُ بتغيره"[٢].

**ونضرِبُ لمجالِ الثوابتِ** مثلاً عبادةَ الصلاةِ تلكَ التي يُؤديها المسلمُ اليوم في عصرِ

(١) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٧٥.

(٢) أ.د. أحمد الطيب: نجاح شريعة الإسلام على أرض الواقع، الحلقة ١٢، بتاريخ ٢٤/ ٤/ ٢٠٢١م.

الفضاء والذرةِ مثلما كان يُؤدّيها من قبلُ في عصرِ الصحراءِ والإبلِ تكبيرًا، وقيامًا، وقراءةً، وركوعًا، وسجودًا، وتشهدًا، تمامًا بتمامٍ ومِثْلًا بمِثلٍ وقُل مثلَ ذلك في باقي العباداتِ ... ولا يُقال إنَّ الحجَّ اليومَ يختلفُ عن الحجِّ أيامَ الإبلِ والدوابِّ، لأنّنا نقولُ إنَّ هذهِ الفوارقَ والاختلافاتِ مهما تنوعتْ وتطورتْ فإنّها مجردُ وسائلَ ماديةٍ خارجيةٍ لا تمسُّ عبادةَ الحجِّ الثابتةَ من قريب أو بعيد ..أمَّا فيما يتعلقُ بمجال المتغيراتِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والسياسية التي لا تكُفُّ عن الصيرورةِ من وضعٍ إلى وضعٍ، فإنّها لمّا كانت لا تستمِرُّ على صورةٍ واحدةٍ، ولا تَبقى على نمطٍ معين؛ كان من الظلمِ للإنسانِ ومن تكليفهِ ما لا يُطاق أن يَطلب إليه أن يَتعامل مع المتغيراتِ بأحكامٍ ثابتة، لا يلبثُ أن يَتخلّى عنها ويستبدِل بها بدائلَ أخرى، تُواكبُ هذه المتغيراتِ تطورًا وتجديدًا[1].

وإذًا ... فأحكامُ الشريعةِ منها ما هُو ثابتٌ لا يتغير، وهو أكثرُ الأحكامِ عددًا، وأعصاها على البحثِ العقلي، والكدِّ الذهني، في طلبِ العلةِ والحِكمة من تشريعِها، ومنها ما هو كُليّ عامٌ مَرنٌ، متحركٌ مع حركةِ التطورِّ وقانونِ التغير، وأنّ أحكامَ هذا النوعِ أحكامٌ قليلةُ العددِ معقولةُ المعنى، ويبقى أن نقولَ: "إنَّ هذا التنوعَ أو التكاملَ في الأحكامِ الشرعيةِ بين ثوابتَ ومتغيراتٍ، إنما جاءَ ليحاذيَ طبيعةَ الإنسانِ نفسِه، بما فيها من تنوعٍ وتكاملٍ، فقد خلقهُ الله من روحٍ علويّ ومن مادة طينيةٍ سُفلى، وفطرَه على الشُّعور بالانتماءِ إلي هَذين الأصلين، ولا مَفرَّ له من تَحديد مَوقفه مِنهما، وسُلوكه تِجاههما، وأنّ فطرة الله التي فَطره عَليها حين تَبقى نقيةً طاهرةً لم تَتلوث أو تَتشوه، تَدفعه دفعًا إلى التوائم والتوازنِ بين مطالبهما، والعمل وفَقَ مقتضياتِ البدنِ والروحِ معًا ..لكلِّ ذلك راعَت شريعةُ الإسلامِ هذهِ الطبيعةَ المزدوجةَ في الإسلامِ وخاطبتْهُ بحسبانِه مواطنًا في عَالمين مختلفين، فشرعَت له أحكامًا تفصيليةً ثابتةً تُلبّي

(١) المصدر نفسه: الحلقة ٥، بتاريخ ٢٤/ ٤/ ٢٠٢١م.

مَطالب الرُّوح وأحكامًا أُخرى عامةً وقليلة تُلبّي مطالب الجسد... "[١].

ثم يؤكد "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، على هذه الثنائية بين ثوابت الدين ومتغيراته فيقول: "ومن هنا جاءت نصوص القرآن الكريم المتعلقة بالأحكام المتغيرة – مثل: الأحكام المدنيةِ والدستوريةِ والجنائيةِ والاقتصاديةِ متضمنةً الأحكام الأساسية والمبادئ العامة؛ التي تقتضيها العدالة الإنسانية، ولا تختلف فيها بيئةٌ وبيئةٌ، ليكون أولو الأمر – في أيةِ حالٍ – في سعةٍ من أن يفرعوا ويُفصِّلوا حسبما يُلائُم حالهم، وتقتضيه مصالحُهم"[٢].

فمثال الجانب المتغير الذي يراعى فيه المُرونة والحركة، ولكن في إطار الأهداف العليا للإيمان بالله تعالى، "البيوع"، ويضرب علماء الفقه مثلًا لذلك: "البيع، حيثُ تكثُرُ مواده في القوانين المدنية كثرةً هائلةً، بينما ثم يُذكر في القرآن منها إلا أربعةُ أحكامٍ فقط وكذلك الأحكام الدستورية لم يقرر فيها القرآن أكثر من ثلاثةِ مبادئ: الشورى والعدلِ والمساواة، ونفسُ الشيء بالنسبة للعُقوبات والقوانينِ الاقتصادية وما أشبهها"[٣].

ويؤكد "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، على اتساع هذه المتغيرات – بطبيعتها – لتطبيقات عدة وصيغ مختلفة، فيقول: " كلها مشروعٌ ما دام يحقق مصلحة معتبرة في موازين الإسلام، ولا يصدم مقصِدًا من مقاصِدِه، وليس بلازمٍ أن تكون صيغةً واحدةٌ من صيغِ هذه المتغيراتِ هي الصيغة المشروعة دون غيرها، وما دام الإطارُ شرعيًّا، فليأت

(١) أ.د. أحمد الطيب: نجاح شريعة الإسلام على أرض الواقع، الحلقة ٥، بتاريخ ٢٤/ ٤/ ٢٠٢١م.

(٢) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٧٥. وينظر: الشيخ. عبد الوهاب خلاف: مصادر التشريع الإسلامي مرنة، بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد، نشر جامعة سوق أهراس ن الجزائر، عدد، ٤، ٥إبريل –مايو، ١٩٤٥م، ص٢٥٤ –٢٥٥.

(٣) الشيخ. عبد الوهاب خلاف: مصادر التشريع الإسلامي مرنة، ص٢٥٤ –٢٥٥.

المضمون في أيةِ صيغةٌ يتسع لها هذا الإطار"[١].

إن المتأمل في بعض الآراء الرائجة والمناهضة للتجديد الآن، يُلاحظُ فيها خلطًا بين هذين الأمرين، وأن صيغةً واحدة بعينها تكتسِبُ دائمًا شرعية تنفي بها الصيغة - أو الصيغ - الأخرى التي تحقق ذات المقصد، لا لشيءٍ إلا لأن هذه الصيغة كانت على صُورةٍ مُعينة فرضها قانون الاجتماع المدني في عصر معين، ومن أمثلة ذلك: أمورٌ يشتد فيها الخلافُ الآن إلى درجةِ التحزب والانقسام؛ كالفتوى بحرمة حلق اللحية، أو عدم القيام للقادمِ، أو الرأيِ الذي يروجُ له مؤخرًا وهو: أن تعدد الزوجاتِ من السنة ... إلخ. هذه الشكليات التي رُوعيت فيها بيئةُ الحكم وظروف زمانِه و مكانِه، ولم يُراع فيها المقصدُ الشرعي[٢].

ويرجع أساس الإشكال في هذه الأمور: أن الفتوى - فيما يقول بعض المعاصرين - قد تأخذ السيرة الاجتماعية، للحكم على أنها سيرةٌ تشريعيةٌ، وتكونُ النتيجة -والحالة هذه- الاضطراب في فهم مقصد الشارع في هذه المسألة أو تلك

وقد ترتب على آفة الخلط بين ما هو ثابت ومتغير في الدين آفة أخرى وهي: "الخلط بين ما يعد تشريعًا عامًا وما لا يعد كذلك . وقد فصل الفقهاء هذه المسألة بما لا يقبل المزيد، وبينوا أنها كانت من أسباب الاختلاف المشروع بين الأمة، وكانت مصدر رحمةٍ ويسرٍ في الدينِ، إذ كانت هذه المسألةُ الواحدة يراها مجتهد شرعًا عامًّا لا يتغيرُ، بينما يراها مجتهد آخر حُكمًا مصلحيًّا يتغير بتغيرِ المصلحة[٣].

---

(١) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٧٦.

(٢) المصدر نفسه: ج١، ص١٧٦ -١٧٧.

(٣) أ. محمد مصطفى شلبي: تعليل الأحكام عرض وتحليل الطريقة والتعليل وتطوراتها في عصور الاجتهاد والتقليد، نشر دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، ص٣١٩.

وفي ذلك "يقول الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت": "ليس كل ما روي عن الرسول ﷺ وإرشاداتِه يُعد تشريعًا ذا حجية ملزمةٍ شرعًا للمسلمين"(١).

**ومن العوائق أيضًا التي شكلت ما يشبهُ الأزمة في فعاليةِ التجديد بشكلٍ عامٍّ.**

**ب** – عدم التفرقة بين الشريعة وبين الفقه، وإضفاء الشريعة آراء وفُهومٍ بشرية، واعتبارها في رُتبة النص المعصوم، فالشريعة يجب أن تتميز عن الفقه تميزًا حاسمًا، وبحيث تنحصر الشريعة – في المقام الأولي – في نص القرآن والسنة الصحيحةِ، أما استنباطاتُ العلماء من فقهاء وأصوليين ومفسرين ومحدثين ومتكلمين، فيجبُ أن ينظر إليها على أنها معارفُ بشرية، أو تراث يؤخذ منه ويترك، ولا ينبغي أن يُفهم من ضرورة هذه التفرقة أننا نُدِيرُ ظُهورنا لتُراثِنا الفِقهي، أو نُقلل من أقدارِ فُقهائِنا، أو أننا نستبدلُ به عناصر غريبةً عنه تُناقِض طبيعتَه، فهذا شيء، والنظر إليه بعين العصمة شيء آخر"(٢).

إنَّ الدعوةَ لتقديسِ التراثِ الفقهيِّ ومساواتِه في ذلكَ بالشريعةِ الإسلاميةِ تؤدِّي إلَى جمودِ الفقهِ الإسلاميِّ المُعاصِرِ؛ ونقولُ اليومَ إنها أدت إليهِ بالفعلِ في عصْرِنَا الحديثِ، نتيجةَ تمسُّكِ البعضِ بالتقيُّدِ الحرفيِّ بما وردَ من فتاوَى، أو أحكامٍ فقهيَّةٍ قديمةٍ كانت تمثلُ تجديدًا ومواكبةً لقضاياها في عصرِها الذي قيلت فيه، لكنَّها لم تعدْ تُفيدُ كثيرًا ولا قليلًا في مشكلاتِ اليومَ، تلكمُ المشكلاتِ التي لا تُشابهُ نظيراتِها الماضيةِ، اللهُمَّ إلا في مجردِ الاسمِ أو العنوانِ(٣).

إذن يتضح لنا من خلال هذه النصوص أن من الأسباب التي شكلت ما يشبهُ الأزمة في فعاليةِ التجديد بشكلٍ عامٍّ، عدم التفرقة بين الشريعةِ وبين الفقهِ، وإضفاءُ الشريعةِ آراء وفُهومٍ

---

(١) الإمام الأكبر. محمود شلتوت: الإسلام عقيدة وشريعة نشر دار الشرق، القاهرة، ط٨، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، ص٥٠٠.

(٢) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٧٨.

(٣) أ.د. أحمد الطيب: قضية التجديد الفقهي، الحلقة ١٨، بتاريخ ٣٠/ ٤/ ٢٠٢١م.

بشريةٍ، أي من استنباطاتُ العلماء من فقهاء وأصوليين ومفسرين ومحدثين ومتكلمين واعتبارها في رُتبة النص المعصوم، فالشريعة يجب أن تتميز عن الفقه تميزًا حاسمًا، وبحيث تنحصر الشريعة في المقام الأولي في نص القرآن والسنة الصحيحةِ، أما استنباطاتُ العلماء، فيجبُ أن ينظر إليها على أنها معارفُ بشرية، أو تراث يؤخذ منه ويترك، فالتراث ليس كله مقبولًا، وليس كله مرفوضًا، وهذه ليست سلبية يُوصم بها التراث، بل هو منطقُ الأشياء وحقائقُ الأمور، فالحركة المتجددة هي خاصة هذا التراث، وهي خاصة لازمة لرسالة الإسلام، وقانون التجدد أو الصيرورة أو التغير إنما هو في الأصل قانون قرآني، وهو سنة من سنن الكون التي لا تتبدل ولا تتحول.

فالشريعة: "هي النُّظُمُ التي شرعها الله أو شرع أصولها؛ ليأخُذ الإنسان بها نفسه في علاقته بربه، وعلاقته بأخيه المسلم، وعلاقته بأخيه الإنسان، وعلاقته بالكون، وعلاقته بالحياة، ويعبر عنها القرآن بالعمل الصالح، كما يعبر عن العقيدة بالإيمان، ويعتبر القران العقيدة أصلا تنبني عليه الشريعة، وقد درج العلماء على تسمية العقيدة بالأصول أو أصول الدين، وتسمية الشريعة بالفروع"[(١)].

**ومن العوائق أيضًا التي شكلت ما يشبهُ الأزمة في فعاليةِ التجديد بشكلٍ عامٍّ.**

**ج-** وقوع العلماء في التقليد واتخاذه منهجًا ثابتًا في البحث عن حلول لمشكلاتنا المعاصرة.

لقد أدى الخلط بين الفقه والشريعة إلى الوقوع في التقليد واتخاذه منهجًا ثابتًا في البحث عن حلول لمشكلاتنا المعاصرة: "وقد استبدت هذه الآفة مسرح الثقافة الإسلامية في كثير

(١) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: مقومات الإسلام، نشر الحكماء، القاهرة- الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٤٤٠هـ، ٢٠١٩م، ص٢١٥.

من تجلياتها؛ فما زِلنا نبحثُ في آراء القُدماءِ عن إجاباتٍ لا تتطابقُ مع أسئلةِ القرنِ الحادي والعشرين، وربما قصدنا إلى الرأي الأكثر حرجًا ومشقةً، وروَّجناهُ بِشكلياتِه وقُشُوره؛ رغبةً في التميز والظهور بمظهر الحرص على الدين، والمخالفة من أجل المخالفة، وهذا الأسلوب لا يكشف عن شيء من عظمةِ التراثِ ولا حيويتِه؛ فهذه الحيوية رهنٌ بِقُدرة التراث على إحداثِ تجلياتٍ جديدة للنصوص، واستيلادِ أحكام تُلبي حاجات مستجدة؛ ليست هي بالضرورة تلك الحاجات القديمة"[(١)].

إن الاعتزاز بتراث الماضين الأجداد والأسلاف لهو: "أمر طبيعي وغريزي في الإنسان، وأنه من العبث والحمق أن نحاول التنكر لهذا التراث والاستغناء عنه ... لكن من الحق أيضًا أن الجُمُودِ من سماتِ الموتِ، وأن الحركة هي الخاصية الأولى للحياة، وان القرآن العظيم نعى في كثير من آياته على التقليدِ والمُقلدين"[(٢)].

يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "ومن المُستغربِ - فعلاً- أن تركن الأمةُ إلى التقليدِ في عصرِنا هذا وتتخذ منه ما يُشبهُ المنهج الثابت في علاج قضايا العصر، وهي تقرأ فيما تقرأ من كلام أئمة الفقه تحذيرًا واضحًا ونهيًا صريحًا عن التقليد، باعتباره طريقًا يفضي -لا محالة- إلى الجمود، وقتل ملكةِ التفكير، وشلِّ حركةِ التجديدِ والإبداعِ، تقرأُ كل ذلك في عباراتٍ لا تقبلُ المداورة ولا التأويل، مثل قول كبار الأئمة - الإمام أحمد بن حنبل ت٢٤١هـ- "لا تقلدني" وقوله: "خُذ من حيثُ أخذُوا"[(٣)]. وقوله": "يتبع الرجلُ ما

(١) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٧٩.

(٢) د. محمد يوسف موسى: كفانا تقليدً للفقه، مقالة بمجلة الأزهر الشريف، شوال ١٣٧٢هـ، يونيو ١٩٥٣م، ص ١٠٦٧.

(٣) ابن قيم الجوزية: إعلام الموقعين عن رب العالمين، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م، ج٢، ص١٣٩. وينظر: د. محمد يوسف موسى: كفانا تقليدً للفقه، ص١٠٦٨.

جاء عن النبي ﷺ وعن أصحابه، ثم هو من بعدُ في التابعين مخير"[١].

وهذه المأثورات تمثل مرويات صحيحة للإمام "أبي حنيفة ت١٥٠هـ" والإمام " أحمد بن حنبل ت٢٤١هـ" والإمام "الشافعي ت٢٠٤هـ"، وقبل ذلك مرويات الإمام "مالك ت١٧٩هـ"، وقد قال له " أبا جعفر المنصور ت١٥٨هـ": "اجعل العلم يا أبا عبد الله علمًا واحدًا، فقال الإمام: "إن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في البلاد فأفتى كل في مصره بما رآه، وإن لأهل هذه البلد قولاً – مكة – ولأهل المدينة قولًا، ولأهل العراق قولًا تعدَّوْا فيه طورهم" ولما قال المنصور: "إنما العلمُ عند أهلِ المدينةِ، فَضَعْ للناسِ علمًا" رد عليه الإمام: "إن أهل العِراقِ لا يرضون عِلمنا، ولا يرون في عِلمِهم رأينا"[٢].

## ثالثًا: ضرورة التجديد المعاصر في فكر الإمام الأكبر أحمد الطيب.

يرى "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، أنه لابد من التجديد لمواكبة العصر، ولكن ينبغي أن يسير في خطين متوازين، فيقول: "والتجديد الذي ننتظره ينبغي أن يسير في خطين متوازين:

١ –خط ينطلقُ فيه من القرآنِ والسنةِ أولًا وبشكلٍ أساسيٍ، ثم مما يتناسبُ ومفاهيم العصرِ من كنوزِ التراثِ بعد ذلك، وليس المطلوبُ – بطبيعة الحال – خطابًا شُموليًّا لا تتعددُ فيه الآراء ولا وجهات النظرِ، فمثلُ هذا الخطاب لم يعرفه الإسلامُ في أي عصرٍ من عُصُورِ الازدهارِ أو الضعفِ، وإنما المطلوب خِطابٌ تكاملي خالٍ من الصراعِ لا تبعثه الأغراض والأهواء التي تنحرف به يمينًا ولا يسارًا[٣].

---

(١) أبي داود السجستاني: مسائل الإمام أحمد، تحقيق، أبي معاذ طارق بن عوض الله، نشر مكتبة ابن تيمية، مصر، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩محديث رقم ١٧٨٩، ص٣٦٨. وينظر: أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ص١٨٠. وينظر: د. محمد يوسف موسى: كفانا تقليدً للفقه، ص١٠٦٨.

(٢) مالك بن أنس بن مالك: موطأ مالك، تحقيق، محمد مصطفى الأعظمي، نشر مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، أبو ظبي، الإمارات، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، ج١، ص٧٦.

(٣) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٨٤ –١٨٥.

٢ -وخط مُوازٍ ننفتح فيه على الآخرين، يهدفِ استكشاف عناصر التِقاءٍ يمكنُ توظيفُها في تشكيل إطار ثقافي عام يتصالحُ فيه الإسلاميون مع الليبراليين، ويبحثون فيه معًا عن صيغةٍ وُسطى للتغلب على المرض المُزمن الذي يستنزفُ طاقة أي تجديدٍ واعِدٍ، ويقفُ لنجاحِه بالمرصادِ، وأعني به: الانقسام التقليدي إزاء التراثِ والحداثةِ إلى تيار مُتشبثٍ بالتراثِ كما هو، وتيارٍ مُتغربٍ يُديرُ ظهره للتراثِ، ثم تيارٍ إصلاحي خافِتِ الصوتِ لا يكادُ يُبين، وهذا الاختِلافُ -في حد ذاتِه - أمرٌ طبيعي وظاهِرةٌ مقبولةٌ، لكنه ليس مقبولًا ولا طبيعيًا أن يتحول الموقِفُ من مواجهة خارجية إلى صراع داخلي يتركُ الساحة خاليةٍ لفرسان أجانب يسحقون الجميع[١].

ويعقب "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، على تجارب أصحاب التيار الأول من القرن الماضي في التجديد: "وقد لاحظنا في تجاربِ القرن الماضي أن أصحاب التيار الأول كانوا يُراهنون على أن بالإمكان "العيش في إطارِ التقليدِ الضيقِ الموروثِ عمن سلفهم، بإيصادِ الأبوابِ في وجه أمواجِ الحضارة الغربية وثقافتِها المتدفقةِ"، غير أن إصرارهم هذا لم يحقق لهم الأهداف المرجوة، وما لبثوا أن تراجعوا دون أن يُهيئوا المجتمع لأن يتعامل مع المتغيراتِ العالميةِ بأسلوبٍ مدروسٍ، وكانت النتيجةُ أن أصبح المُجتمعُ أعزل أمام ثقافة الغرب المُكتسحةِ، والشيء نفسه يمكن أن يقال على المُتغربين الذين أداروا ظهرهم للتراثِ، ولم يستشعروا من الاستِهزاءِ به والسخريةِ منه أدنى حرج أو حياء، ولم يترددوا في إعلان مُقاطعة التراثِ شرطًا لا مفر منه في حداثةِ التجديدِ والإصلاحِ، وكانت النتيجةُ أن أدارت جماهيرُ الأمةِ ظهورها لهم بعد ما تبينت أنهم لا يُعبرون عن آلامهم وآمالهم، بل كانوا يُغردون وحدهم خارج السرب، هؤلاء خسروا المعركة أيضًا، ولم يحُلوا مشكلةً واحدةً من مشكلاتِ المُجتمعِ، إن لم نقُل: زادوا الأُمُور ظلامًا على ظلامٍ"[٢].

وإذا كان "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، يرى أنه لابد من التجديد لمواكبة العصر، إلا أن هذا التجديد لا يكون إلا من التيار المؤهل لحمل الأمانة والجدير بمهمة التجديد

---

(١) المصدر نفسه: ج١، ص١٨٥.

(٢) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٨٥ -١٨٦.

المقدس الذي تتطلع إليه الأمة، وهذا هو عين الصواب الذي قال به "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" فيقول: "أما التيار الإصلاحي الوسطي فإننا نحسبُه التيار المؤهل لحَملِ الأمانةِ والجدِير بمهمةِ التجديدِ المقدسِ الذي تتطلعُ إليه الأُمةُ، وهو –وحده– القادرُ على تجديد الدين لا تشويهِهِ أو إلغائِه، ولكن شريطة أن يتفادى الصراع الذي يستنزف طاقتَه من اليمين ومن اليسار"[1].

من خلال هذه النصوص السابقة يرى "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، أنه لابد من التجديد لمواكبة العصر ولكن لابد أن يسير في خطين متوازين: خط ينطلقُ فيه من القرآنِ والسنةِ أولًا وبشكلٍ أساسيٍ، ثم مما يتناسبُ ومفاهيم العصرِ من كنوزِ التراثِ بعد ذلك، وخط مُوازٍ ننفتح فيه على الآخرين، يهدفِ استكشاف عناصر التِقاءٍ يمكنُ توظيفُها في تشكيل إطار ثقافي عام يتصالحُ فيه الإسلاميون مع الليبراليين، ويبحثون فيه معًا عن صيغةٍ وُسطى للتغلب على المرض المُزمن الذي يستنزفُ طاقة أي تجديدٍ واعِدٍ، ويقفُ لنجاحِه بالمرصادِ، وهذه دعوة إلى التجديد والاجتهاد.

إذ إن شريعة الإسلام –كما تعلمنا– جميعًا، وكما نعلمه لتلاميذنا هي شريعة صالحة لكل زمان ومكان، فأين هذا مما نحن فيه اليوم من صراع بين متطلبات الحياة من ناحية، والفتاوى المتشدِّدةِ والأقوال المتَسَيِّبةِ من ناحيةٍ أخرى، وصمتِ العلماءِ المؤهلين من ناحيةٍ ثالثةٍ؟! إن معنى صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان أنها شريعةٌ جاهزةٌ وقادرة على تلبيةِ الحاجات المتجددة لحياةِ الإنسانِ المسلمِ، ومعلومٌ أن ذلك لا يكون إلا بتجدُّدِ أحكام الشريعةِ واختلافِ الفتوى من زمنٍ لزمنٍ ومن مكان لآخر[2].

يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" ومِن العجيب أنَّنا –نحن أهل العلم– نحفظ عن ظهر قلب ويتردد على ألسنتنا دائمًا أن الفتوى في –شريعة الإسلام– تتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال والأشخاص، ومعنى ذلك أن الفتوى التي كانت تواكب مستجدات القرن الماضي قد لا تصلح لمستجدات اليوم التي لا تكف عن التبدل والتغيُّر، وإذن فكيف رهنَّا مُشكلات اليوم بفتاوى القُرون الخَوالي، وحكَّمنا فيها أقوالًا لو بُعثَ أصحابُها اليوم لقالوا غير ما

(١) المصدر نفسه: ج١، ص١٨٦.

(٢) المصدر نفسه: ج١، ص١٩٦.

قالوه، كما نحفظ أيضًا، عن ظهر قلب قول النبي ﷺ: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها"(١).

فأين التجديد وأين المجددون؟ وليت الخطب اقتصر على غياب المجتهدين والمجددين، وترك الناس وما نشؤوا عليه في عباداتهم ومعاملاتهم، إذًا لهان الأمر وسهل، ولكن ابتلينا بمن يفهم النصوص على هواه، ويوظف الدِّين لارتكاب الجرائم والكبائر والموبقات، وحسبُنا "داعش" وأخواتها وفتاواها التي استطاعت بخطاب دينيٍّ مغشوشٍ أن تستقطب شبابًا، وفتيات في عمر الزهور، يقطعون آلاف الأميال، ويتحمَّلون من السفر ومشقَّته ما يصعب على أولي العزم من الرجال، لينخرطوا في التنظيم أو ليفجِّروا أنفسهم طلبًا للجنة في زعمهم(٢).

ثم يؤكد "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، أن التجديد لابد منه في كل زمان ومكان، فهو ضرورة واضحة في متن الإسلام نصًّا وشريعةً وتاريخًا، فيقول: "ولعلكم تتفقون معي في أن تجديد الدين أو تجديد أمر الدين في كل زمان ومكان لم يعد أمرًا قابلًا للجدل والأخذ والرد، بعدما ثبت أنَّه ضرورة واضحة في متن الإسلام: نصًا وشريعة وتاريخًا، وأن القرآن الكريم مملوء بالإشارات إلى أهمية التجديد والتغيير في شؤون الحياة كلها، وأن إشاراته هذه ألهمت كثيرًا من علماء المسلمين من المتكلمين والفلاسفة، وأمدَّتهم بأنظار فلسفية جديدة لم يُسبقوا إليها من قبل، حتى طالعنا علماءُ الكلام بنظرية الكون المتجدد في كل لحظة"(٣).

إن من يراجع تراث أعلامِنا القدامي من الفقهاء والأصوليين يعثُر على عشرات الأمثلة التي خالفت فيها الفتوى فتاوى أخرى كانت مستقِرَّة من قبل؛ طلبًا لمصلحة معتبرة استجدَّت في حياة

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه، حديث رقم (٤٢٩١) والطبراني في المعجم الوسط حديث رقم (٦٥٢٧) وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه السخاوي: المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق، محمد عثمان الخشت، نشر دار الكتب العربي، القاهرة، ط٢، ١٤١١هـ، حديث رقم ١٤٩. ج١، ص٢٠٣. وسنده صحيح، ورجاله كلهم ثقات.

(٢) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص ١٩٦-١٩٧.

(٣) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص ١٩٦-١٩٧.

المسلمين، أو درءًا لمفسدةٍ حادثةٍ لم تكن موجودة في ظل الفتوى الشرعية السابقة، ألم يقرر علماؤنا وأئمتنا رضي الله عنهم قاعدة التيسير ورفع الحرج عن الناس استنادًا إلى قوله تعالي في كتابه الكريم: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ ﴾(البقرة: ٢٨٦) وقوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ ﴾ (البقرة: ١٨٥) وقوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ ﴾ (الحج: ٧٨) وقوله تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ (النساء: ٢٨) . إلى غير ذلك من القواعد المعلومة في الفقه والأصول مثل: مراعاة العرف، والنزول عند حكم الضرورات ومراعاة الخلاف وغيرها"[١].

## رابعًا: نماذج من قضايا التجديد في فكر الإمام الأكبر أحمد الطيب.

هناك عدة قضايا في فكر "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، قابلة للتجديدِ والاجتهادِ، ومن هذه القضايا:

### ١- سفر المرأة وعملها.

من القضايا التي خضعتْ للتوصيفِ الشرعيِّ والاجتهادِ الفقهيِّ في أروقةِ الأزهرِ الشريفِ، والتي كانَ للمرأةِ نصيبُ الأسدِ من مكاسبِها، حيث دُرِسَت معظمُ قضاياها؛ إما بحُسبانِها فردًا مستقلًا، أو عضوًا في الأسرةِ والمجتمعِ، قضية: "سفر المرأة وعملها"[٢].

حيث كانت المرأة ولا تزال محل العناية والرعاية في شريعة الإسلام، ونظرة مجردة في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، واجتهادات الفقهاء، تظهر مدى المكانة التي ارتقت إليها المرأة.

وهناك كثير من الآراء الواردة عن السلف الصالح الفقهاء فيما يتعلق بالمرأة جامدة لا

---

(١) المصدر نفسه: ج١، ص١٩٩-٢٠٠.

(٢) أ.د. أحمد الطيب: القضايا التي خضعتْ للتوصيفِ الشرعيِّ والاجتهادِ الفقهيِّ في أروقةِ الأزهرِ الشريفِ، الحلقة٢٥، بتاريخ٧/ 5/ ٢٠٢١م.

ينالها التغيير، أو إعادة النظر بدعوى ورودها عن فقهاء ثقات، لا يَمُتُّ للتجديد المنشودِ بصلة؛ إذ إن أقوال الفقهاء المبنية على اجتهادات تستند على الأعراف الشائعة وأحوال الناس في زمانهم، أو تستدل بتأويلٍ ما لنصوص ظنية الدلالة وإن كانت قطعية الثبوت، وهذه الأقوال ليست ملزمة ولا مقدسة، بل يجب على أولي الأبصار ريادة أعباء إعادة النظر فيها واستظهار ما يناسب زماننا وأحوالنا منها، وهو الشيء الذي كان سيفعله هؤلاء الفقهاء الأجلاء لو كانوا بيننا الآن[(١)].

يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "ومعلومٌ أنَّ سفرَها في تراثِنا الفقهيِّ مشروطٌ عندَ أغلبِ الفقهاءِ بمرافقةِ الزوجِ، أو أيِّ مَحْرمٍ من محارِمِها؛ لأنَّ سفرَ المرأةِ بمفرَدِها في تلكَ العصورِ، وبدونِ محرمٍ كان أمرًا صادمًا للمروءةِ، والشَّرَفِ، بل كان طعنًا في رجولةِ أفرادِ الأسرةِ؛ نظرًا، لما تتعرضُ له المرأةُ -آنذاك- من سبيٍ، واختطافٍ، واغتصابٍ في الصحارى، والفيافي المظلمةِ ليلًا، وقد كانَ من عادةِ العربِ السفرُ ليلًا، والكمونُ نهارًا، وحين قال النبيُّ -ﷺ-: "لا يحل لامرأةٍ تؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ أن تسافرَ مسيرةَ يومٍ وليلةٍ ليس معها حُرْمَةٌ"[(٢)]. أي: محرم، فإنهُ وهو النبيُّ العربيُّ الذي بُعثَ ليتممَ مكارمَ الأخلاقِ كان يحمِي حقًّا أصيلًا للمرأةِ على أسرتِها"[(٣)].

أمَا وقد تغيَّرَ نظامُ الأسفارِ في عصرِنا الحديثِ، وتبدلتِ المخاطرُ التي كانت تصاحبُه، تبَّدلَ كلُّ ذلك إلى ما يُشبه الأمانَ، وتوفر الرفقة المأمونة من الرجالِ والنساءِ، ولم يعدِ السفرُ يستغرقُ ليالي وأيامًا، أما وقد عاد الأمرُ كذلك؛ فإنَّ الاجتهادَ الشرعيَّ في هذه المسألةِ لا مفرَّ

---

(١) أ.د. عباس شومان: نظرات في التجديد، ص١٤٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: رقم ١٠٨٨.

(٣) أ.د. أحمد الطيب: القضايا التي خضعتْ للتوصيفِ الشرعيِّ والاجتهادِ الفقهيِّ في أروقةِ الأزهرِ الشريفِ، الحلقة٢٥، بتاريخ٧/ 5/ ٢٠٢١م.

له من تطويرِ الحكمِ من منعِ السفرِ إلى الجوازِ بشرط الرفقةِ المأمونةِ، كما هو الحالُ في الحجِّ والعمرةِ، والرحلاتِ، وغيرِها"[١].

وإن كان المذهبُ المالكيُ، ومنذ العصرِ الأولِ للإسلامِ أباحَ للمرأةِ الخروجُ إلى الحجِّ بدون محرمٍ إذا كان معها رفقةٌ مأمونةٌ.

وقد انتهى رأي العلماءُ في هذه القضيةِ إلى تبني فقهَ الإمامِ "مالك ت١٧٩هـ" - رضي الله عنه- في جوازِ سفرِ المرأةِ اليومَ بدون محرمٍ، متى كان سفرُها آمنًا بصحبةٍ ترافقُها، أو وسيلةٍ من وسائلِ السفرِ تمنعُ تعرضَها لما تكره[٢].

فالمطالبة ببقاء المرأة في بيتها، أو منعها من السفر، أو عدم وجوب علاج المرأة على زوجها، وغير ذلك من القضايا التي تمس المرأة، كل هذه القضايا أصابها التجديد ونقول: "ليس من المناسب في هذا الزمان مطالبةُ المرأةِ بالبقاءِ في بيتها حبيسةَ الجدرانِ، مع حاجةِ المجتمع إليها في كثير من الأعمالِ التي قد لا يحسنُها الرجالُ"[٣].

وليس من المقبولِ منعُها من السفر مع قافلة مأمونة من الرجال والنساء، على الرغم من الاتفاق على جواز سفرها مع صبي، أو شيخ مريض من محارمها، وكلاهما لا يقوى على حمايتها، بل مثلُهما في حاجةٍ إلى رعايتها له ودفاعِها عنه إن اعتدي عليه[٤].

وليس من المعقول القول بأن علاج المرأة إن مرضت غيرُ واجب على زوجها؛ استنادًا إلى قول أكثر الفقهاء قديمًا، وهو ما يسيء إلى الفقهاء القائلين بذلك قبل أن يكون اعتداءً

---

(١) المصدر نفسه: قضية التجديد الفقهي، الحلقة ١٨، بتاريخ ٣٠/ ٤/ ٢٠٢١م.

(٢) المصدر نفسه: القضايا التي خضعتْ للتوصيفِ الشرعيِّ والاجتهادِ الفقهيِّ في أروقةِ الأزهرِ الشريفِ، الحلقة٢٥، بتاريخ٧/ 5/ ٢٠٢١م.

(٣) أ.د. عباس شومان: نظرات في التجديد، ص١٤٧.

(٤) المصدر نفسه: ص١٤٧.

على اجتهاداتهم؛ لأن هذا الرأي وإن كان قول أكثرهم إلا أن بعضهم أوجبه على الزوج، ونظرة سريعة في كتب المالكية والحنابلة تقطع الشك باليقين؛ فهناك آراء صريحة في وجوبها على الزوج، كنفقة الطعام والشراب"[١].

ومن مكاسبِ المرأةِ- أيضًا- أنه يجوزُ لها شرعًا أن تتقلدَ كافةَ الوظائفِ التي تناسبُها بما فيها وظائفُ الدولةِ العليا، ووظائفُ القضاءِ ووظائفُ الإفتاءِ، وأنه لا يجوز الالتفافُ حول حقِّها هذا لمصادرتِه، أو وضعِ العقباتِ، أو التعقيداتِ الإداريةِ ممن يستكبرون أن تجلسَ المرأةُ إلى جوارِهم، ويحُولُون بينها وبين حقِّها المقررِ لها شرعًا ودستورًا وقانونًا[٢].

وكذلك عالج العلماءُ مسألةَ خروجِ الزوجةِ من المنزلِ، وكانوا في هذه القضية وسطًا بينَ رأيِ من يرى أنها حرةٌ تخرجُ وقتَ ما تشاءُ، وتعودُ وقتَ ما تشاء، وبين رأيِ من يصادرُ عليها حقَّ الخروج مطلقًا، اللهمَّ إلا بعدَ إذنِ زوجِها[٣].

وقد توسَّطَ الرأيُ الشرعيُّ كعادتِه دائمًا، فترك الأمرَ للعادةِ والعرفِ، وبحيث يتغيرُ الحكم بتغيُّرِهما، وتقرر في هذا الأمرِ أن للزوجةِ أن تخرجَ من البيتِ في الأحوالِ التي يُباحُ فيها الخروجُ شرعًا، أو عرفًا، ولو لم يأذن الزوجُ من غيرِ تعسفٍ منها في استعمالِ هذا الحقِّ[٤].

هذا وقد أكدت "وثيقة الأخوة الإنسانية" على: " الاعترافَ بحَقِّ المرأةِ وحِمايتُها أيضًا من الاستغلالِ الجنسيِّ ومن مُعامَلتِها كسِلعةٍ أو كأداةٍ للتمتُّعِ والتربُّحِ؛ لذا يجبُ وقفُ كل

---

(١) أ.د. عباس شومان: نظرات في التجديد، ص١٤٧-١٤٨.

(٢) أ.د. أحمد الطيب: القضايا التي خضعتْ للتوصيفِ الشرعيِّ والاجتهادِ الفقهيِّ في أروقةِ الأزهرِ الشريفِ، الحلقة٢٥، بتاريخ٧/ 5/ ٢٠٢١م.

(٣) أ.د. أحمد الطيب: القضايا التي خضعتْ للتوصيفِ الشرعيِّ والاجتهادِ الفقهيِّ في أروقةِ الأزهرِ الشريفِ، الحلقة٢٥، بتاريخ٧/ 5/ ٢٠٢١م.

(٤) المصدر نفسه: الحلقة٢٥، بتاريخ٧/ 5/ ٢٠٢١م.

المُمارَساتِ اللاإنسانية والعادات المُبتذِلة لكَرامةِ المرأةِ"[١].

فالاعترافَ بحَقِّ المرأةِ وحِمايتُها، حققته شريعة الإسلام يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب ": " فالمرأة في شريعة الإسلام شريكة الرجُلِ في الحقوق والواجبات، وبتعبير نبي الإسلام محمد ﷺ: "النساء شقائق الرجال"[٢]، ولا تظنوا –أيها السادة–: أن ما عانته المرأة الشرقية –ولازالت تعانيه– سببه تعاليم الإسلام، فهذا زعم باطل، والصحيح أن هذه المعاناة إنما لحقتها بسبب مخالفة تعاليم الإسلام الخاصة بالمرأة، وإيثار تقاليد عتيقة وأعراف بالية، وتقديم كل ذلك على أحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بحقوق المرأة شؤونها بوجه خاص"[٣].

وهنا تَظهَرُ ضرورةُ الأُسرَةِ: "كنواةٍ لا غِنى عنها للمُجتمعِ وللبشريَّةِ، لإنجابِ الأبناءِ وتَربيتِهم وتَعليمِهم وتَحصِينِهم بالأخلاقِ وبالرعايةِ الأُسريَّةِ، فمُهاجَمةُ المُؤسَّسةِ الأسريَّةِ والتَّقليلُ منها والتَّشكيكُ في أهميَّةِ دَوْرِها هو من أخطَرِ أمراض عَصرِنا"[٤].

ومن خلال هذه النصوص السابقة يتضح لنا أن شريعة الإسلام قد اهتمت برعاية شؤون المرأة، أمًّا وأختًا وبنتًا وزوجة، واعتنت بها حضرًا وسفرًا، ولذا أجاز الفقهاء أن تسافر المرأة مع رفقة مأمونة لا يُخشى على المرأة بأس إن هي سافرت معها.

وبنظرة متأنية إلى طبيعة الأسفار قديمًا وحديثًا، نلاحظ أن هناك تباينًا واضحًا بين وسائل

---

(١) أ.د. أحمد الطيب –البابا فرنسيس: وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك، ص١ –٢.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه حديث رقم (٢٣٦)، والترمذي في سننه حديث رقم (١١٣)، من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها وقال الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر ٢ –٢٦: حديث حسن.

(٣) أ. د. أحمد الطيب: كلمة في البرلمان الألماني، بتاريخ ٥ من جمادى الآخرة، ١٤٣٧هـ، ١٥ من مارس، ٢٠١٦م، طبع دار القدس العربي، القاهرة، ط١، ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م، ص١٥ –١٦.

(٤) أ.د. أحمد الطيب – البابا فرنسيس: وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش ص١ –٢.

السفر البدائية البطيئة التي كانت تنحصر قديمًا في الحيوانات الحاملة كالجمال والخيل والبغال والحمير، وربما بعض السفن البسيطة، مع وعورة الطرق ووحشتها وافتقارها لمقومات الحياة من ماء وطعام، إلا ما يحمله المسافر معه على راحلته، ناهيك بحرارة الصيف القائظ وبرودة الشتاء القارس في أسفار قد تستغرق أيامًا وربما أسابيع وشهورًا عبر دروب مظلمة موحشة في أعماق الصحراء. وسفر كهذا يصعب على كثير من الرجال فضلًا عن النساء، ولذا كان اشتراط الزوج أو المحرم معقولًا، بل يقضى العقل بضرورته ليكون سفر المرأة آمنًا، لما هو معلوم من ضعف المرأة وكونها مطمعًا لضعاف النفوس من الرجال الذين قد يصادفونها في طريق سفرها.

أما السفر في زماننا، فهو يختلف كثيرًا عن السفر قديمًا، فغالب الطرق ممهدة، واتجاهاتها محددة، والوسائل المتاحة للسفر تقطع خلال ساعات معدودة ما كان يُقطع فى أيام، ولا تُعدم مئونة الماء أو الطعام، حتى إن المسافر قد لا يحتاجها خلال ساعات سفره، وإن احتاجها وجدها تباع على جنبات الطريق، بالإضافة إلى توافر الأمن والأمان بعمران غالب، إن لم يكن كل، طرق السفر البرى، وتقدم وسائل النقل البحري، ناهيك بالجوي، وأصبحت حوادث قطع الطريق التي كانت تحدث قديمًا من الأمور النادرة بل الشاذة في زماننا، والنادر أو الشاذ لا يقاس عليه ولا حكم له.

**٢- البيع وغيره.**

من القضايا القابلة للتجديدِ والاجتهادِ في فكر "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، قضية "البيع"، ويضرب علماء الفقه مثلًا لذلك: "البيع، حيثُ تكثُرُ مواده في القوانين المدنية كثرةً هائلةً، بينما لم يذكر في القرآن منها إلا أربعةُ أحكامٍ فقط وكذلك الأحكام الدستورية لم يقرر فيها القرآن أكثر من ثلاثةِ مبادئ: الشورى والعدلِ والمساواة،

ونفسُ الشيء بالنسبة للعُقوبات والقوانينِ الاقتصادية وما أشبهها"[1].

ففي عقدِ البيعِ مثلًا، والذي هو من أكثرِ العقودِ أحكامًا، وموادّ في القوانينِ المدنية، هذا العقدُ لم يرد بشأنِه في القرآنِ الكريم إلا أربعةُ أحكامٍ فقط؛ الحكمُ الدالُّ على إباحته، قال تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ البقرة: ٢٧٥ (، والحكمُ الذي يَشترط التراضي في التجارة بين البائع والمشتري قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ النساء: ٢٩، وإشهارُ البيع أو الإشهاد عليه قال تعالى: ﴿ وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، ثم النهي عن البيع والشراء بعد آذان صلاة الجمعة قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (الجمعة: ٩) .

فمن الأحكام القابلة للتبدُّل والتغيير عند "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" موضوع: "البَيْع"، الذي تعالجه القوانين المعاصرة في مجلدات، ومثل ذلك يقال على أحكام الفقه الدستوري التي لم يقرِّر فيها القرآن أكثر من ثلاثة مبادئ: الشورى، والعدل، والمساواة، والشيء نفسه يقال على أحكام العقوبات، والقوانين الاقتصادية وغيرها "[2].

ومن هذه النصوصِ الآياتُ الواردةُ في الأمرِ بالعدلِ والشورى والمساواةِ؛ فإنها قابلةٌ

---

(١) الشيخ. عبد الوهاب خلاف: مصادر التشريع الإسلامي مرنة، بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد، نشر جامعة سوق أهراس ن الجزائر، عدد، ٤، ٥إبريل – مايو، ١٩٤٥م، ص٢٥٤-٢٥٥.

(٢) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: تجديد الفكر الإسلامي أو الخطاب الديني، كلمة فضيلة الإمام الأكبر في مؤتمر الأزهر العالمي التجديد في الفكر الإسلامي، المنعقد بتاريخ ٢٧/ ٢٨/ ١/ ٢٠٢٠م، مجلة الأزهر، نشر مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، رجب ١٤٤١هـ، مارس ٢٠٢٠م، ج٧ لسنة ٩٣، ص١٠٥٧.

للتطبيقِ عبرَ الاجتهادِ على أيِّ نظامٍ من أنظمةِ الحكمِ، ما دام يحققُ مقاصدَ هذهِ الآياتِ[١].

ويؤكد "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، على اتساع هذه المتغيرات - بطبيعتها - لتطبيقات عدة وصيغ مختلفة، فيقول: " كلها مشروعٌ ما دام يحقق مصلحة معتبرة في موازين الإسلام، ولا يصدم مقصِدًا من مقاصِدِه، وليس بلازمٍ أن تكون صيغةً واحدةٌ من صيغِ هذه المتغيراتِ هي الصيغة المشروعة دون غيرها، وما دام الإطارُ شرعيًّا، فليأت المضمون في أيةِ صيغةٌ يتسع لها هذا الإطار"[٢].

**٣- الأحكام المختصة بمجالات الحياة الإنسانية.**

ومن المواضيع القابلة للتجدَّد: الأحكام المختصة بمجالات الحياة الإنسانيَّة الأخرى: "مثل الأحكام المدنيَّة والدستوريَّة والجنائيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة والسيرة الاجتماعية والبيع والشراء، وأنظمة الحُكم والعلاقات الدوليَّة والآداب العامَّة، وعادات الناس في المسكن والمأكل والملبس، وما إلى ذلك، وفي هذه المجالات ترد أحكام الشريعة الإسلاميَّة في صورة أُطُر كليَّةٍ ومبادئَ عامةٍ، تتَّسِع لتطبيقاتٍ عِدَّة وصيغٍ مختلفة، كلها مشروع ما دام يحقِّق مصلحة معتبرةً في الشَّرع والأخلاق"[٣].

وكذلك الأمر فيما يتعلّقُ بالقانونِ الدستوريّ، حيثُ اقتصرَت نصوصُ القرآن الكريم في هذا المجالِ على التأكيدِ على مبدأِ الشورى، ومبدأِ العدل، ومبدأِ المساواة، وأنّ أيّ نظامٍ سياسيّ يقومُ على هذه المبادئِ ويحققُها بينَ الناسِ فهو نظامٌ يقبلهُ الإسلام أيّا كان اسمَه أو

---

(١) أ.د. أحمد الطيب: بعض القضايا التي تقبلُ الاجتهادَ والتجديدَ، الحلقة٢٣، بتاريخ٥/ 5/ ٢٠٢١م.

(٢) أ. د. أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص١٧٦.

(٣) أ. د. أحمد الطيب: تجديد الفكر الإسلامي أو الخطاب الديني، كلمة فضيلة الإمام الأكبر في مؤتمر الأزهر العالمي التجديد في الفكر الإسلامي، المنعقد بتاريخ ٢٧/ ٢٨/ ١/ ٢٠٢٠م، مجلة الأزهر، نشر مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، رجب ١٤٤١هـ، مارس ٢٠٢٠م، ج٧ لسنة ٩٣، ص١٠٥٦ - ١٠٥٧.

رسمُه.. وكذلك قانونُ العقوباتِ والجناياتِ الذي اقتصرَ فيه ذكرُ القرآنِ الكريمِ العقوباتِ الخمسِ المعلومةِ وهي عقوبةُ القتلِ والسرقةِ والزنَا والإفسادِ في الأرضِ؛ بإرهابٍ، أو ترويعٍ، أو اغتيالٍ للآمنين، أو تدميرٍ للمرافقِ العامةِ، بأيّ أسلوبٍ قديمٍ أو حديثٍ في ارتكابِ هذهِ الجرائم اللا أخلاقيةِ واللا إنسانيةِ. "[1].

**٤- النصوص التي تحقق للمسلمين حرية الحركة والتأقلم بالأنظمة الحديثة في مجال العلاقات الدولية.**

ومن المواضيع القابلة للتجدَّد أيضًا: "النصوصُ التي تحقِّقُ للمسلمينَ حريةَ الحركةِ والتأقلمِ بالأنظمةِ الحديثةِ في مجالِ العَلاقاتِ الدوليةِ، وهل الأصلُ في هذا المجالِ السِّلمُ أو الحربُ؟ ومنها أيضًا مجالُ القوانينِ الجِنائِية - طبعا في غير مجالِ الحدودِ الشرعية - وإن كان مجالُ الحدودِ الشرعيةِ هذا قد وُضِعَ لَهُ من القواعدِ والاشتراطاتِ الشرعيةِ ما يجعل من إقامةِ الحدِّ أمرًا نادرَ الحدوثِ، مثلَ قولِهِ ﷺ: "ادرؤُوا الحدودَ بالشُبُهاتِ"[2].

فهذه القاعدةُ بمفردِها تجعلُ من إقامة الحدِّ أمرًا بالغَ الصعوبةِ؛ إذ كلُّ جريمةٍ من جرائِم الحدودِ لا تكادُ تخلُو من شبهةٍ من الشُّبُهاتِ تأخذ بيدِ القاضِي إلى النزولِ بعقوبةِ الحدِّ إلى عقوبةٍ أخرى أقلَّ منها، وقُلْ مثلَ ذلكَ في مجالاتِ الاقتصادِ ومجالاتِ الأحوالِ المدنيةِ، وكلِّ ما يُثمِرُهُ قانونُ التطورِ من اجتماعاتٍ وآدابٍ وثقافاتٍ، مادامت تندرِجُ بصورةٍ أو بأُخرى تحتَ مقاصدِ الشريعةِ، والتي لا نملُّ من القولِ بأنها مقاصدَ إنسانيةٍ وأخلاقيةٍ ومصلحيةٍ تقومُ على الإيمانِ باللهِ تعالى.

**٥- النصوص التي تحقق الأمن والأمان للوطن.**

---

(١) أ.د. أحمد الطيب: التكليف بأمور مستحيلة في ذواتها وبين أمور معقولة في أنفسها، الحلقة ٥، بتاريخ ٢٥/ ٤/ ٢٠٢١م.

(٢) أ.د. أحمد الطيب: بعض القضايا التي تقبلُ الاجتهادَ والتجديدَ، الحلقة٢٣، بتاريخ ٥/ 5/ ٢٠٢١م.

ومن المواضيع القابلة للتجدَّد النصوصُ التي يستغلها المتطرفون بدعوة الشبابِ بتركِ أوطانِهم التي ينَعِتُونَها بالمجتمعاتِ الكافرةِ، ومطالبتِهم بالهجرةِ منها للالتحاقِ بجماعاتِهم المُسلحةِ: "وهذه الدعوةُ ضلالٌ مبينٌ، وجهلٌ بالدينِ، وبشريعتِهِ السمحةِ، والأمرُ على عكسِ ذلك تمامًا؛ إذ من حقِّ المسلمِ إذا أَمِنَ على نفسِهِ، ودينِهِ، ومالِهِ، وعرضِهِ من الفتنةِ، أن يتخذَّ له مسكَنًا ووطنًا في أيةِ بقعةٍ من بقاعِ المسلمينَ، أو غيرِ المسلمينَ"[(١)].

والجهادُ فيما يقوُل الأزهرُ ليس كما يُشاعُ هو القِتالُ مطلقًا، وإنَّما هو القتالُ من أجلِ ردِّ الاعتداءِ والعُدوانِ، ولم يحِدثْ أن شُنّتْ حربٌ في الإسلامِ لإدخالِ الناسِ في هذا الدينِ، ولو كان الأمرُ كما يقولونَ لما وجَبَ على المسلمينَ وقفُ القِتالِ إذا اختارَ أهلُ البلادِ المفتوحةِ البقاءَ على أديانِهِم، ولما وَجَبَ على المسلمينَ أن يُخيِّروهُم بين الدخولِ في الإسلامِ، أو البقاءِ على أديانِهِم، مع ضمانِ المسلمينَ بحريتِهم حريةً كاملةً في إقامةِ شعائرِ دينِهِم وتطبيقِ شريعتِهِم في كلِّ ما يتعلَّقُ بحياتِهِم الشخصيةِ والاجتماعيةِ[(٢)].

والمَنُوطُ بأمر الجهادِ هو السلطةُ المختصةُ في البلادِ وفقَ ما يحدِّدُه الدستورُ والقانونُ، ويَحرُمُ على أيِّ فردٍ أو زعيمٍ أو جماعةٍ أن يُجَيِّشَ الشبابَ، أو يدربَهُم على القتلِ، أو قطعِ الرؤوسِ، ومن يفعلْ ذلك فهو مفسدٌ في الأرضِ، ومحاربٌ للهِ ورسولِهِ، ويجب على السُلطاتِ المُختصةِ وجوبًا شرعيًّا أن تَتعقَّبَهم وتُحاكِمَهم وتَقتَصَّ منهم القصاصَ العادلَ، وتُخَلِّصَ البلادَ والعبادَ من جرائمِهِم[(٣)].

وتهيئةُ غيرِ المسلمينَ في أعيادِهِم، وأفراحِهِم، ومواساتِهِم، وعزائِهِم في مُصابِهِم من

---

(١) المصدر نفسه: بعض القضايا التي تقبلُ الاجتهادَ والتجديدَ، بعض القضايا التي تقبلُ الاجتهادَ والتجديدَ، الحلقة٢٣، بتاريخ٥/ 5/ ٢٠٢١م.

(٢) أ.د. أحمد الطيب: بعض القضايا التي تقبلُ الاجتهادَ والتجديدَ، الحلقة٢٣، بتاريخ٥/ 5/ ٢٠٢١م.

(٣) المصدر نفسه: الحلقة٢٣، بتاريخ٥/ 5/ ٢٠٢١م.

أخلاقِ البرِّ الذي أمرنا الإسلامُ به تجاهَ إخوتِنا من غيرِ المسلمينَ.

ودعوَى المتشددينَ الذين يذهبون إلى حُرمةِ تهنئتِهم وتعزيتِهم جمودٌ وانغلاقٌ وخروجٌ عن مقاصدِ الشريعةِ(١).

يقول "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "وليعلم المسلمونَ في مشارقِ الأرضِ ومغاربِها أنَّهُ ليس في تهنئةِ المسيحيينَ أو اليهودِ -من غيرِ الصهاينة- أو أيِّ مُسالمٍ لنا على وجهِ الأرضِ؛ ليس في تهنئةِ هؤلاءِ أو تعزيتِهم مخالفةٌ لشريعةِ الإسلامِ، وحُجَّتُنا فيما ذهبْنا إليه قولُهُ تعالَى: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ (الممتحنة: ٨) "(٢).

فهذه الآيةُ الكريمةُ: "قاطعةٌ في الردِّ على الذين يحرِّمونَ مصافحةَ المسيحيينَ، ذلك أنَّ هذهِ الآيةَ مع ما بعدِها تُقسِّمانِ غيرَ المسلمينَ إلى من لا يحاربونَ المسلمينَ، ولا يُخرِجُونَهم من ديارِهِم، ولا يُضَيِّقُونَ عليهم؛ ليهجُرُوا بلادَهُم وأوطانَهُم، وهؤلاءِ لا حرجَ على المسلمِ أن يَبَرَّهُم ويُقسِطَ إليهِم، بل مطلوبٌ منه البرَّ والقِسطَ، والبرُّ المذكورُ في الآيةِ هو حسنُ المعاملةِ والإكرامِ، والإقساطُ هو العدلُ بأوسعِ معانيهِ، وهو ينطبقُ على التوازنِ في كلِّ مواقفِ الإنسانِ مع غيرِهِ وتصرفاتِهِ إزائِهِ، أمّا منْ يحاربونَ المسلمينَ فهؤلاءِ همُ الذين تَحْرُمُ مُعامَلتُهُم بالبرِّ والإحسانِ، وقدْ أوحتِ الآيةُ الأولى إلى الفقهاءِ والعلماءِ كثيرًا من وجوهِ البرِّ والتعاونِ بينَ المسلمينَ وأهلِ الكتابِ، وبخاصةٍ المسيحيونَ منهم؛ مثلَ جوازِ أن يتصدقَ المسلمُ على المسيحيِّ الفقيرِ، وجوازِ إخراجِ زكاةِ المسلمِ إلى مسيحيٍّ أو يهوديٍّ، وجوازِ أن يوصِيَ المسلمُ في مالِهِ بعد وفاتِهِ لمسيحِيٍّ، وجوازِ الوقفِ عليه أيضًا، وهذا كلُّهُ من بابِ البرِّ

(١) المصدر نفسه: الحلقة٢٣، بتاريخ٥/ 5/ ٢٠٢١م.

(٢) المصدر نفسه: الحلقة٢٣، بتاريخ٥/ 5/ ٢٠٢١م.

المطلوبِ من المسلمِ تُجاهَ الذِمِيّ"[1].

ويقترح "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، إلى رأي لاجتهاد جماعي يكون فيه كبار علماء المسلمين، ممن يحملون هموم الأمة ومشكلاتها، ولم يَغررهم بريقُ الدنيا ولا الأطماع السياسية ولا المال ولا الجاه، فيقول: "ومن أجل ذلك كله أقترح أن نلجأ إلى اجتهاد جماعي يدعى إليه كبار علماء المسلمين، ممن يحملون هموم الأمة ومشكلاتها، ولم يَغررهم بريقُ الدنيا وأطماع السياسة والجاه والمال، لينظروا -غير هيَّابين ولا وجلين- القضايا المشكلة والعالقة، وبخاصة قضايا الإرهاب والتكفير والهجرة وتحديد مفهوم دار الإسلام، والالتحاق بجماعات العنف المسلح، والخروج على المجتمع وكراهيته، ومفاصلته شعوريًّا، واستباحة دم المواطنين بالقتل أو التفجير"[2].

وعلى العلماء أن يجتهدوا -أيضًا- ويجددوا الأنظار فيما يتعلق بالأمور السياسية: كالديمقراطية وحقوق الإنسان، والحرية وحدودها، والمساواة الدستورية والقانونية ومشروعية الدستور والبرلمان، أو فيما يتعلق بأمور الاجتماع وأولها: معاملات البنوك وقضايا المرأة، ومنها: توليها القضاء والولاية العامة، والزي والنقاب، وخضوعها لعادات وتقاليد تحكمها، وتَحرمها من حقوقها الشرعية، كحقها في الميراث واختيار الزوج، وحمايتها من عضل الوليِّ لها، وكذلك مسألة الاختلاط في العمل، والدعوة لرجوع المرأة إلى بيتها، ثم قضية نقل الأعضاء، وتهنئة غير المسلمين بأعيادهم، وتحديد أوائل الشهور العربية بالحساب الفلكي، ومسائل الحج وبخاصة: الإحرام من جدة للقادم جوًّا أو بحرًا، ورمي الجمرات في سائر الأوقات، وأيضًا استنهاض الأمة، لاستصدار فتاوى توجب العمل وتُحرِّم التقاعس والكسل، وقضايا أخرى، شريطة ألا يفتى في هذه القضايا الدقيقة بفتاوى

(١) أ.د. أحمد الطيب: بعض القضايا التي تقبلُ الاجتهادَ والتجديدَ، الحلقة٢٣، بتاريخ٥/ 5/ ٢٠٢١م.

(٢) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص٢٠١-٢٠٢ .

مجملة ونصوص عامة لا تنزل إلى الأرض ولا تحسم القضية ولا تغير الواقع"[١].

أمَّا فيما يتعلقُ بمجال المتغيراتِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ والسياسية التي لا تكُفُّ عن الصيرورةِ من وضعٍ إلى وضعٍ، فإنّها لمّا كانت لا تستمِرُّ على صورةٍ واحدةٍ، ولا تَبقى على نمطٍ معين؛ كان من الظلمِ للإنسانِ ومن تكليفهِ ما لا يُطاق أن يَطلب إليه أن يَتعامل مع المتغيراتِ بأحكامٍ ثابتة، لا يلبثُ أن يَتخلّى عنها ويستبدِل بها بدائلَ أخرى، تُواكبُ هذه المتغيراتِ تطورًا وتجديدًا[٢].

(١) أ. د. أحمد محمد أحمد الطيب: القول الطيب، ج١، ص٢٠٢ .

(٢) أ.د. أحمد الطيب: نجاح شريعة الإسلام على أرض الواقع، الحلقة ٥، بتاريخ ٢٤/ ٤/ ٢٠٢١م.

## خاتمة البحث

**توصّلت الدّراسة والبحث إلى جملة من النتائج تتمثّل أهمّها في النّقاط الآتيّة:**

(١) للإمام الأكبر فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، دور كبير وجهد راسخ في قضية التراث والتجديد.

(٢) إن مصطلح التراث الإسلامي واسع المعنى، يشمل كل ما أنتجه أو ورثه المسلمون في مجالاتهم المختلفة؛ فيشمل التراث الديني بما فيه من عقيدة وشريعة وأخلاق وقيم وآداب محفوظة بحفظ الله له، ثم بالجهد الكبير المبذول من السادة العلماء من المفسرين والمحدثين والشارحين في مختلف التخصصات العلمية، كما تندرج تحته أيضًا الأمور الأخرى المعنوية والمادية التي ورثناها عن أسلافنا في تاريخنا الإسلامي العامر الذي لا يمكن إغفاله أو التنكر له بحال من الأحوال، كذلك كل ما جاءنا عمن قبلنا من ثقافة.

(٣) التراث إما أن يكون إلهي المصدر، مقدس المكانة، وهو المتمثل في قرآن ربنا وسنة نبينا ﷺ، فهذان المصدران لا يقبلان بحال من الأحوال الانتقاء والاختيار منه، أو محاولة تطويعهما أو التفكير في توظيفهما لتحقيق مصالح معينة سواء كانت خاصة أو عامة، بل هما الإطار الذي يحكم الحياة كلها، ومع ذلك فإن فيه من المرونة والقدرة على التجديد أو التجدد الذاتي، وهو الوجه لمعنى صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان، ولولاه ما استطاعت هذه الرسالة أن تنتشر في الشرق والغربي بين أمم تتغاير فيما بينها تغايرًا جذريًا في شتى مناحي الحياة، وإما أن يكون التراث بشرى المصدر، فليس له أي قداسة أو تعظيم، وهو المتمثل في الثقافات والإبداعات الإنسانية العامة من الكتب والمؤلفات في مختلف التخصصات العلمية، وأقوال الناس ومقدراتهم في المجالين المعنوي والمادي، ويجوز عليها – بحكم بشريتها – الصواب والخطأ، فما وافق الشريعة يقبل، وما خالفها يرد وينبذ.

(٤) التراث عند "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، منه ما هو مادي ومنه ما هو غير مادي.

(٥) هناك ثمة فرق بينَ التجديدِ وبين التغييرِ؛ الأول: حفاظ على الأصولِ وإضافة إليها، ونفض لما يتراكم عليها من غُبارٍ يحجُبُها عن الأنظار، والثاني: هدم وبدء جديد من فراغٍ يتمُّ تحت أي مسمى، إلا مسمى التجديد، اللهم إلا إذا كان القصدُ تغييبَ الوَعْيِ أو خداعَ الجماهير.

(٦) إن مشروع الحدثيين القائلين بالتراث والتجديدَ ينتهي بنا في التحليل الأخير إلى: اعتبار الإسلام مُعطًى تاريخيًّا، وواقعةً حضاريةً حدثت في التاريخ يهُمُّنا منه ما نشأ بوصفه حضارةً، وليس مصدرُه: من أينَ أتى؟ تهمُّنا حضارتُه بعدَ حدوثِه بالفعل، وتجديدُ التراث ليس هو البحث عن النشأة بل عن التطور، وأن البداية العملية للتغيير تعني البدء بالواقعِ واعتباره المصدر الأول والأخير لكل فكرة.

(٧) لا ننكِرُ أننا في حاجةٍ إلى التجديدِ، بل مشكلتنا الأمُّ: هي غَيْبَةُ التجديد، لكنْ شريطةَ الوضوح والفصل بينَ الثوابتِ ومجال المتغيرات، والتفرقة الحاسمةِ بين أصول الدِّين وتراثِ أصولِ الدِّين.

(٨) إن منهج "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" في تجديد التراث يتخذ مساحة وسطى تعمل على نبذ الصراع وتأسيس تيار وسطي ينهض من بين أصحاب الصوت العالي من المتطرفين على الجانبين، سواء كانوا أنصار ترك التراث أو الاكتفاء به.

(٩) التأكيد على أن عملية التجديد يجب أن تقوم على أساس استيفاء الأصول والثوابت، وكل النصوص القطعية، مع الاجتهاد المنضبط بالنقل والعقل في الفروع الظنية القابلة للتحرك لمواكبة ما يستجد من النوازل والقضايا، حتى لا يجيء التجديد هدمًا وتبديدًا للمسلمات الأولى والثوابت القطعية للتراث وأصوله، ومسخه وتشويهه، ثم تقديمه بعد ذلك للمسلمين بحسبانه طوق النجاة لحياتهم المعاصرة.

(١٠) إن فلسفة "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب" في هذا الأمر يلخصها في معادلة محددة نصها: التجديد الذي ننتظره ينبغي أن يسير في خطين متوازيين، أولهما، ينطلق

من القرآن والسنة أولاً ثم مما يتناسب ومفاهيم العصر من كنوز التراث، والثاني، خط موازٍ ننفتح فيه على الآخرين بهدف استكشاف عناصر التقاء يمكن توظيفها في تشكيل إطار ثقافي عام يتصالح فيه أصحاب الفكر الإسلامي مع الحدثيين.

(١١) لم يكن مفهوم التجديد بالمعنى الضيق عند "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، بل جعله مفهومًا واسع النطاق إذ إنه: ضرورة ذاتية، أو خاصة لازمة لرسالة الإسلام.

(١٢) أن التراث في فكر "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب": "ليس كله مقبولًا، وليس كله مرفوضًا، وبتعبيرٍ أدق: ليس كله قادرًا على مواجهةِ مشكلات العصر، وليس كله –أيضًا– بعاجز عن التعامل معها، وهذه ليست سلبية يُوصم بها التراث، بل هو منطقُ الأشياء وحقائقُ الأمور، فالحركة المتجددة هي خاصة هذا التراث، وتستلزم –بالضرورة– إلغاء عناصِر، وإبقاء عناصر أخرى، وإضافة عناصر ثالثةٍ حسب الحاجةِ والمصلحةِ، والتراث بهذا المعنى تيارٌ دافق، ونهر سيَّالٌ لا يكُف عن الجريانِ، أو هكذا يجبُ أن يكون، وإلا تحول إلى ما يُشبهُ ماء راكدًا آسنًا يضر أكثر مما يفيد.

(١٣) إن من خصوصية رسالة الإسلام أنها رسالة ذو مرونة وحركة في نظرتها إلى طبيعة الإنسان الروحية والمادية، والتي تفرق فيها بين ما يكون ثابتًا على الزمانِ، ولا يشكلُ عنتًا ولا حرجًا إذا طولبوا به، وبين ما يتغيرُ في حياتهم مما لا يستطيعون له دفعًا، وأن القدرة على التجديد أو التجدد الذاتي هو التعبير الدقيقُ عن خاصية المرونة هذه، وهو الوجه لمعنى صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان، ولولاه ما استطاعت هذه الرسالة أن تنتشر في الشرق والغربي بين أمم تتغاير فيما بينها تغايرًا جذريًا في شتى مناحي الحياة.

(١٤) أنَّ الدعوةَ لتقديسِ التراثِ الفقهيِّ ومساواتِه في ذلكَ بالشريعةِ الإسلاميةِ تؤدِّي إلَى جمودِ الفقهِ الإسلاميِّ المُعاصِرِ؛ ونقولُ اليومَ إنها أدت إليهِ بالفعلِ في عصْرِنَا الحديثِ، نتيجةَ

تمسُّكِ البعضِ بالتقيُّدِ الحرفيِّ بما وردَ من فتاوَى، أو أحكامٍ فقهيَّةٍ قديمةٍ كانت تمثلُ تجديدًا ومواكبةً لقضاياها في عصرِها الذي قيلت فيه، لكنَّها لم تعدْ تُفيدُ كثيرًا ولا قليلًا في مشكلاتِ اليومَ، تلكمُ المشكلاتِ التي لا تُشابهُ نظيراتِها الماضيةِ، اللهُمَّ إلا في مجردِ الاسمِ أو العنوانِ.

(١٥) هناك عدة قضايا في فكر "الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب"، قابلة للتجديدِ والاجتهادِ، ومن هذه القضايا: سفر المرأة وعملها، البيع وغيره، الأحكام المختصة بمجالات الحياة الإنسانية، والنصوص التي تحقق للمسلمين حرية الحركة والتأقلم بالأنظمة الحديثة في مجال العلاقات الدولية وما إلى ذلك.

(١٦) أن الاعتراف بحقوق المرأة ضرورة ملحة، وكذلك وجوب العمل على تحريرها من الضغوط التاريخية والاجتماعية المنافية لثوابت عقيدتها وكرامتها.

(١٧) أن منهجية الأزهر الشريف قائمة ودائمة على التجديد في خطابه ومناهجه التعليمية، وأن عُلَمَاء الأزهر الشريف يتصدون الآن في كل مكان للأفكار المَغلُوطة، التي تَحرِّف الدِّين وتستغله في الدعوة إلى الفِتنة العَمْيَاء الَّتي تَسْتَحِلّ الدِّمَاء وتُدَمِّر الأوطَان، وذلك من خلال وسائل عدة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلي الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

## ثبت المصادر والمراجع للبحث


- القرآن الكريم.

١- **آبادي (الفيروز):** القاموس المحيط، تحقيق، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف، محمد نعيم العرقسُوسي نشر مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

٢- **إبراهيم (د. عبد الفتاح محجوب):** حسن الترابي وفساد نظرية تطوير الدين، نشر بيت الحكمة، القاهرة، ط١، ١٩٩٥م.

٣- **إبراهيم (مصطفى):** المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، نشر دار الدعوة، القاهرة، د.ت.

٤- **ابن العربي (محي الدين):** فصوص الحكم، بشرح داود قيصري، نشر شركة انتشارات علمي، طهران، إيران، ط١، ١٣٧٥هـ.

٥- **ابن حنبل) أبو عبد الله أحمد:** (مسند أحمد، نشر المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٧٨م.

٦- **ابن زكريا (أبو الحسين أحمد بن فارس):** معجم مقاييس اللغة، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، الناشر دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٧- **ابن عاشور (محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر):** التحرير والتنوير تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الناشر: الدار التونسية للنشر، تونس ١٣٩٣هـ، ١٩٨٤م.

٨- **ابن منظور (أبي الفضل محمد بن مكرم):** لسان العرب، نشر دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

٩- **أبو داود (سليمان بن الأشعث السجستاني):** سنن أبو داود، نشر المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د.ت.

١٠- **أبو داود (سليمان بن الأشعث السجستاني):** مسائل الإمام أحمد، تحقيق، أبي معاذ طارق بن عوض الله، نشر مكتبة ابن تيمية، مصر، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

١١- **أركون (محمد):** الفكر الإسلامي نقد واجتهاد، ترجمة هاشم صالح، نشر دار الساقي بيروت، ط٤، ٢٠٠٧م.

١٢- **الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد):** تهذيب اللغة، تحقيق، د.إبراهيم الأبياري، طبعة الدار المصرية للتأليف، القاهرة١٩٦٦م.

١٣- **الأصفهاني (الراغب):** المفردات في غريب القرآن، نشر دار المعارف، لبنان، د.ت.

١٤- **إمامة (د. عدنان محمد):** التجديد في الفكر الاسلامي، التجديد في الفكر الإسلامي، نشر دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط١، د.ت.

١٥- **أنس (مالك بن أنس):** موطأ مالك، تحقيق، محمد مصطفى الأعظمي، نشر مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، أبو ظبي، الإمارات، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.

١٦- **البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ت٢٥٦هـ):** الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه، تحقيق، محب الدين الخطيب، نشر المكتبة السلفية، القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ.

١٧- **البهي (د. محمد):** الفكر الإسلامي في تطوره، نشر مكتبة وهبة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨١م.

١٨- **الترابي (د. حسن):** قضايا التجديد نحو منهج أصولي، نشر دار الهدي، بيروت، ٢٠٠٠م، د.ت.

١٩- **الترمذي (محمد بن عيسي بن سورة):** سنن الترمذي، نشر بيت الأفكار الدولية، الرياض، السعودية، د.ت.

٢٠- **الجابري (د.محمد عابد):** التراث والحداثة دراسات ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، ط١، ١٩٩١م.

٢١- **الجرجاني (علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني):** التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٣م.

٢٢- **الجوزي (ابن القيم):** إعلام الموقعين عن رب العالمين، نشر دار الكتب العلمية،

بيروت، ط١، ١٤١١هـ ١٩٩١م.

٢٣- **الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد):** الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق، أحمد عبد الغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت، لبنا، ط ٤، ١٩٩٠م.

٢٤- **حجازي (د. عوض الله جاد):** المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، نشر دار الطباعة المحمدية بالأزهر -القاهرة، ط ٢، د.ت.

٢٥- **حسنة (عمر عبيد):** الاجتهاد للتجديد سبيل الوراثة الحضارية، المكتب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٨م.

٢٦- **حنفي (د.حسن):** التراث والتجديد موقفنا من التراث القديم، نشر المؤسسة الجامعية للطباعة، القاهرة، ط٤، ١٩٨٠م.

٢٧- **حنفي (د.حسن):** الدين والثقافة الوطنية، نشر مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨م.

٢٨- **حنفي (د.حسن):** الدين والثورة في مصر، نشر مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت.

٢٩- **حنفي (د.حسن):** في اليسار الإسلامي، نشر المكتبة التونسية، تونس، ١٩٨١م.

٣٠- **حنفي (د.حسن):** هموم الفكر والوطن، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.

٣١- **خلاف (الشيخ. عبد الوهاب):** مصادر التشريع الإسلامي مرنة، بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد، نشر جامعة سوق أهراس، الجزائر، عدد٤، ٥ إبريل، مايو، ١٩٤٥م.

٣٢- **الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر):** مختار الصحاح، نشر المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط٥، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٣٣- **الزاكي (د.علاء الدين الأمين):** الاصطلاح وأثره على الفكر الإسلامي المعاصر، مقال منشور بمجله الشريعة والدراسات الإسلامية بالكويت، العدد ١٢ شعبان ١٤٢٩هـ أغسطس ٢٠٠٨ م.

٣٤- **الزركلي (خير الدين بن محمود بن محمد):** الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء والمستعمرين والمستشرقين، نشر دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٣٥- **السخاوي (شمس الدين أبو الخير محمد):** المقاصد الحسنة في بيان كثير من

الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق، محمد عثمان الخشت، نشر دار الكتب العربي، القاهرة، ط٢، ١٤١١هـ.

٣٦- **السخاوي (شمس الدين أبو الخير محمد):** المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، تحقيق، محمد عثمان الخشت، نشر دار الكتب العربي، القاهرة، ط٢، ١٤١١هـ.

٣٧- **سعيد (د.بسطامي محمد):** مفهوم تجديد الدين، نشر دار الدعوة، الكويت، ط١، ١٩٨٤م.

٣٨- **السيوطي (جلال الدين):** أسباب النزول، اعتني به، قرني أبو عميرة، نشر المكتبة التوفيقية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٣م.

٣٩- **الشافعي (أ.د. حسن):** في فكرنا الحديث والمعاصر، طبعة القاهرة، ١٩٩٤م، د.ت.

٤٠- **الشافعي (أ.د. حسن):** قول في التجديد، نشر مطابع الأزهر الشريف، القاهرة، ط٢، ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

٤١- **شلبي (أ. محمد مصطفى):** تعليل الأحكام عرض وتحليل الطريقة والتعليل وتطوراتها في عصور الاجتهاد والتقليد، نشر دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٤٢- **شلتوت (الإمام الأكبر، محمود):** الإسلام عقيدة وشريعة، نشر دار الشرق، القاهرة، ط٨، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

٤٣- **شومان (أ.د. عباس):** نظرات في التجديد، نشر مطابع الأزهر الشريف، ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

٤٤- **الشيرازي (صدر الدين):** الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٤، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٤٥- **الشيرازي (صدر الدين):** مفاتيح الغيب، تعليقات، ملا علي نوري، نشر وزارت

فهرنك، طهران، إيران، ١٣٦٣هـ.

٤٦- **الطيب – فرنسيس: (أ.د. أحمد محمد أحمد – البابا فرنسيس بابا الفاتيكان):** وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك، منشورات موقع الفاتيكان، ٤ -٢- ٢٠١٩م.

٤٧- **الطيب (أ.د. أحمد محمد أحمد):** مقومات الإسلام، طبع الحكماء للنشر، القاهرة، ط١، ١٤٤٠هـ ٢٠١٩م.

٤٨- **الطيب (أ.د. أحمد محمد أحمد):** آداب وقيم، أحاديث شهر رمضان المبارك لعام ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، طبع دار الحكماء للنشر، ط٢، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٤٢هـ ٢٠٢١م.

٤٩- **الطيب (أ.د. أحمد محمد أحمد):** التراث والتجديد مناقشات وردود، نشر دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ت، ٢٠١٣م.

٥٠- **الطيب (أ.د. أحمد محمد أحمد):** الحرية والمواطنة التنوع والتكامل، طبع دار القدس العربي، القاهرة، ط١، ١٤٣٩هـ ٢٠١٨م.

٥١- **الطيب (أ.د. أحمد محمد أحمد):** الخلط بين ما هو ثابت في الدين وما هو متغير آفة تعوق التجديد، مقال منشور بتاريخ ٢٨/ ٤/ ٢٠٢١م، نقلًا عن الموقع الالكتروني:

https: //www.youm٧.com/story/

٥٢- **الطيب (أ.د. أحمد محمد أحمد):** السلام أولًا، طبع دار القدس العربي، القاهرة، ط١، ١٤٤٠هـ ٢٠١٩م.

٥٣- **الطيب (أ.د. أحمد محمد أحمد):** الشرق والغرب والسلام المنشود، طبع دار القدس العربي، القاهرة، ط١، ١٤٤٠هـ ٢٠١٩م.

٥٤- **الطيب (أ.د. أحمد محمد أحمد):** القول الطيب من كلمات ومحاضرات الإمام الأكبر أحمد الطيب، طبع دار الحكماء للنشر، ط٢، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٤٢هـ ٢٠٢١م.

٥٥- **الطيب (أ.د. أحمد محمد أحمد):** أهم العوامل التي شكلت ما يشبه العوائق على طريق التجديد، نشر التليفزيون المصري، قناة CBC م، عبر الموقع الالكتروني:

http: //cbc.eg/ktv6nq.

٥٦- **الطيب (أ.د. أحمد محمد أحمد):** تجديد الفكر الإسلامي أو الخطاب الديني، كلمة فضيلة الإمام الأكبر في مؤتمر الأزهر العالمي التجديد في الفكر الإسلامي، المنعقد بتاريخ ٢٧/ ٢٨/ ١/ ٢٠٢٠م، مجلة الأزهر، نشر مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، رجب ١٤٤١هـ، مارس ٢٠٢٠م.

٥٧- **الطيب (أ.د. أحمد محمد أحمد):** رأي في حوار الشرق والغرب، طبع دار القدس العربي، القاهرة، ط١، ١٤٤٠هـ ٢٠١٩م.

٥٨- **الطيب (أ.د. أحمد محمد أحمد):** كلمة في البرلمان الألماني، طبع دار القدس العربي، القاهرة، ط١، ١٤٤٠هـ ٢٠١٩م.

٥٩- **عمارة (د.محمد):** الإسلام بين التنوير والتزوير، نشر دار الشروق، القاهرة، ط٢، د.ت.

٦٠- **عمارة (د.محمد):** قراءة النص الديني بين التأويل الغربي والتأويل الإسلامي، نشر مكتبة الشروق الدولية، ط١، د.ت.

٦١- **الغزالي (الشيخ، محمد):** كيف نفهم الإسلام، نشر المعهد العالمي للكفر الإسلامي، أمريكا، ط٣، ١٩٩٢م.

٦٢- **القوصي (أ.د. محمد عبد الفضيل):** نحو فهم متجدد، نشر دار القدس العربي، القاهرة، ومجلس حكماء المسلمين، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٤٠هـ ٢٠١٩م.

٦٣- **الكفوي (أبي البقاء):** الكليات، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م، د.ت.

٦٤- **مراح (د. محمد):** مفهوم التجديد في الفكر الإسلامي، مقالة بمجلة القافلة السعودية، عدد ٣، ج٤٨، ١٩٩٩م.

٦٥- **مسلم (ابن الحجاج القشيري النيسابوري):** صحيح مسلم، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، سوريا، بيروت، ط١، ١٣٧٣هـ.

٦٦- **المسيري (د.عبد الوهاب):** الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان، نشر دار الفكر المعاصر بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سورية، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

٦٧- **ملكاوي (د.فتحي حسن):** مختصر البناء الفكري، نشر مركز معرفة الإنسان للدراسات والأبحاث والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٦م.

٦٨- **المناوي (محمد عبد الرؤوف):** فيض القدير شرح الجامع الصغير، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٤م.

٦٩- **المودودي (أبو الأعلى):** موجز تاريخ تجديد الدين، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٦٨م.

٧٠- **موسى (د. محمد يوسف):** كفانا تقليدً للفقه، مقالة بمجلة الأزهر الشريف، شوال ١٣٧٢هـ، يونيو ١٩٥٣م.

## فهرس الموضوعات

**التراث والتجديد في فكر مشيخة الأزهر في العِقْدِ الثاني من القرن الحادي والعشرين دراسة تحليلية** .. ٤٨٨
ملخص البحث باللغة العربية: ..... ٤٩٠
ملخص البحث باللغة الإنجليزية: ..... ٤٩١
**المقدمة**..... ٤٩٢
حدود البحث: ..... ٤٩٣
**المبحث الأول: مفهوم التراث والتجديد** ..... ٤٩٧
أولاً: مفهوم التراث في المدلول اللغوي والاصطلاحي. ..... ٤٩٧
ثانيًا: مفهوم التجديد في المدلول اللغوي والاصطلاحي. ..... ٥٠٢
ثالثًا: مفهوم الفكر في المدلول اللغوي والاصطلاحي. ..... ٥١٠
**المبحث الثاني: التراث في فكر الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب**..... ٥١٦
أولاً: مفهوم التراث بين الثبات والتغير. ..... ٥١٦
ثانيًا: نظرة سديدة التوازن للتراث. ..... ٥٢٠
ثالثًا: موقف الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب من أصحاب اتجاه "التراث والتجديد". ..... ٥٢٥
رابعًا: تناقض فكرة وقوع الوحي تابعًا للواقع عند أصحاب اتجاه "التراث والتجديد". ... ٥٣٤
**المبحث الثالث: التجديد في فكر الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب** ..... ٥٣٨
أولًا: التجديد جوهر التراث " النقلي والعقلي في فكر الإمام الأكبر أحمد الطيب. .. ٥٣٨
ثانيًا: عوائق التجديد كما يرى الإمام الأكبر أحمد الطيب. ..... ٥٤٩
ثالثًا: ضرورة التجديد المعاصر في فكر الإمام الأكبر أحمد الطيب. ..... ٥٥٨
رابعًا: نماذج من قضايا التجديد في فكر الإمام الأكبر أحمد الطيب. ..... ٥٦٢

**خاتمة البحث** ..... ٥٧٥
ثبت المصادر والمراجع للبحث ..... ٥٧٩
فهرس الموضوعات ..... ٥٨٦